جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

دور استقلالية البنك المركزي الجزائري في تحقيق أهداف السياسة النقدية

-دراسة حالة الجزائر من 1990-2014 -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية و بنوك

إعداد الطالبة:

- بولصنام يمينة
- بوخارص بشرى

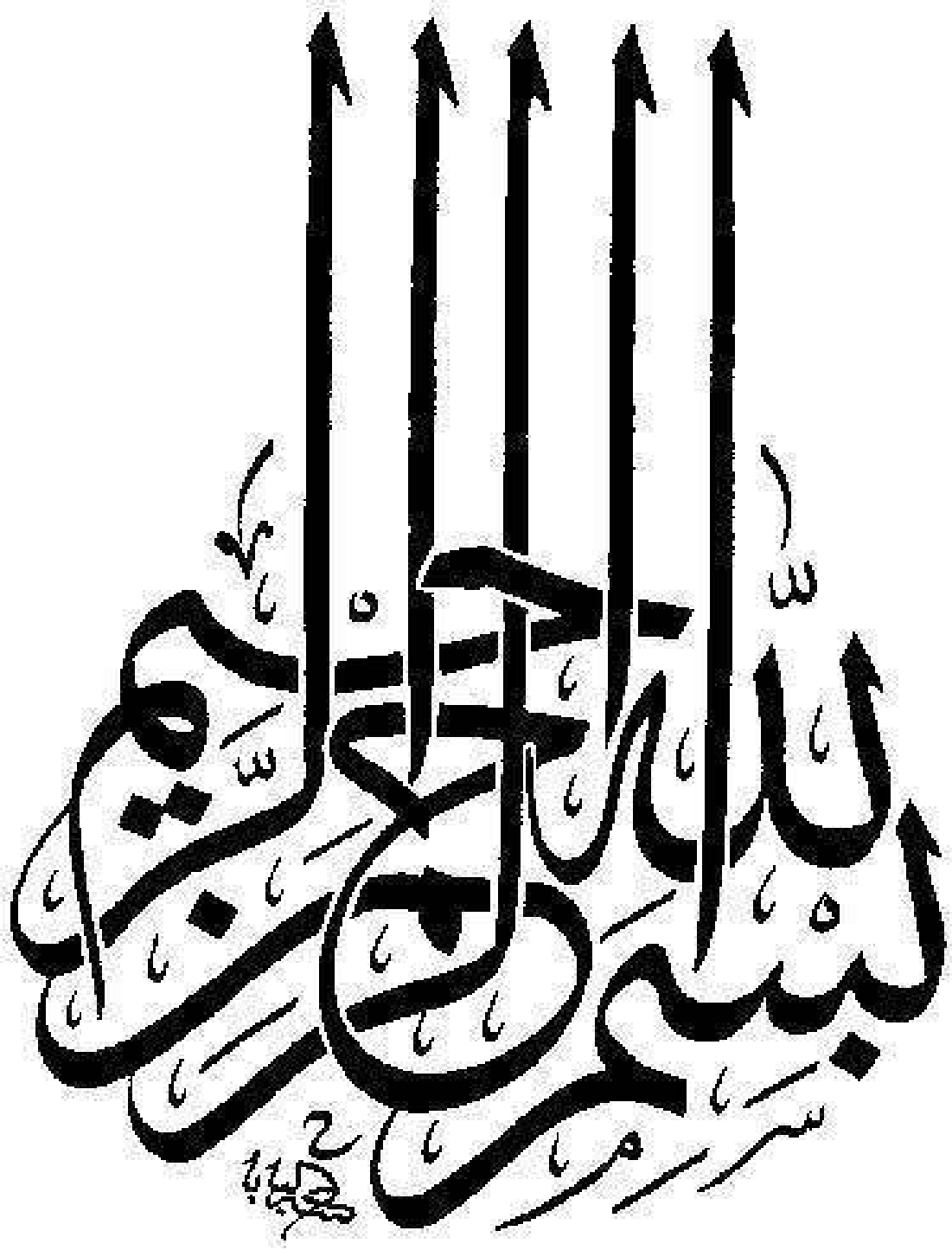
الأستاذ المشرف:

غزازي عماد

أعضاء لجنة المناقشة

بولصنام محمد	رئيسا
غزازي عماد	مقررا مشرفا
باصور كمال	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما أملك في الوجود أبي وأمي العزيزين حفظهما الله .

إلى خطيبي "مختار".

إلى إخوتي فيصل، ناصر، بسمة، سهيلة.

إلى زهور البيت أشواق، مراد، محمد، أية، أحمد، حمزة،

إلى كل أفراد عائلتي الثانية "العباسي".

إلى رفيقة الدرب إلى الوفية والأخت التي لم تلدها أمي "أمينة"

إلى كل من شد أزري، وذللوا لي الصعاب وأزالوا عن دربي العقبات وهونوا علي المصائب.

بشرى

الإهداء

إلى روحي جدي الغالي "الحاج خالد" رحمه الله

إلى من أوصى بها الهادي ثلاثا وجعلت الجنة تحت قدميها، إلى بسمة العمر

ونبع الحنان إلى أمي الحبيبة.

إلى من تعب لأرتاح وضحى لأعلم إلى سندي في الحياة أبي الغالي.

إلى أشقائي محمد، عيسى، خالد.

إلى رفيقة الدرب والأخت التي لم تلدها أمي إليك يا صديقتي الوفية

"بشرى" و خطيبها مختار العباسي.

إلى عمتي بل أمي ثانية "شريفة".

إلى كل عائلتي الكبيرة وخاصة عبد الحليم والطاهر رفيق.

إلى كل من امتدت يبيداه لتصفح أوراق هذه المذكرة أهدي

هذا العمل.

أمينة

مستخلص:

يعتبر القطاع المصرفي من أهم المحركات الرئيسية لأي قطاع اقتصادي في أي بلد نظرا لما يقدمه من تمويل للمشاريع الاستثمارية و تعبئة المدخرات، و بما أنه من محركات أي اقتصاد فإن البنك المركزي يعد هو أساس القطاع المصرفي لما يقدمه من إدارة و توجيه للسياسة النقدية و ضمان استقرار الاسعار لأي بلد، لذا نجد الاهتمامات الكبيرة في دور البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية و هذا من خلال تحفيز قدرة استقلالية البنوك المركزية من أجل كفاءة و تحقيق أهداف السياسة النقدية و فتح مجال الاستشراف البنوك المركزية على البنوك و مختلف المؤسسات المالية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: البنوك المركزية – استقلالية البنوك المركزية– الاستقرار الاقتصادي – السياسة النقدية

Résumé :

Le secteur bancaire est l 'un de l’autocaravane plus important pour n’importe quel secteur dans n’importe quel pays en raison de son financement de projets d’investissement et de mobiliser l’épargne, parce que les moteurs de recherche n’importe quelle économie, la banque centrale est le secteur bancaire est la base pour la gestion et la direction de la politique monétaire et assurer la stabilité des prix de tous les pays, donc trouver les grandes préoccupations dans le rôle des banque centrales afin d’efficacement et atteindre les objectifs de la politique monétaire et de stimuler la capacité d’indépendance de la banque centrale pour la réalisation des objectifs de la politique monétaire et ouvrir le secteur prévoyant banques centrales sur les banques et institutions financières d’autre part.

mots clés : **banque centrale**, **la stabilité économique**, **politique monétaire**, **l’Independence des banque centraux**.

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
البسملة	I.
شكر و عرفان	II.
الإهداء	III.
مستخلص	IV.
فهرس الموضوعات	V.
قائمة الجداول	VI.
مقدمة عامة	أ – د
الفصل الأول: الإطار النظري لاستقلالية البنوك المركزية	**5 –32**
تمهيد الفصل الأول	6
المبحث الأول: ماهية البنوك المركزية	7
المطلب الأول: نشأة النوك المركزية و مفهومها	7
المطلب الثاني: وظائف البنوك المركزية	9
المطلب الثالث: أهداف البنوك المركزية	21

المبحث الثاني: ماهية استقلالية البنوك المركزية و عوامل ظهورها	**22**
المطلب الأول: مفهوم الاستقلالية و عوامل ظهورها	**22**
المطلب الثاني: استقلالية البنوك المركزية بين التأييد و المعارضة	**23**
المطلب الثالث: اختبار درجة استقلالية البنوك المكزية	**26**
المبحث الثالث: تقييم استقلالية البنوك المركزية	**28**
المطلب الأول: الاستقلالية في تحقيق الأهداف و الأدوات	**28**
المطلب الثاني: الاستقلالية من الناحية القانونية و الوظيفية و الفعلية	**29**
المطلب الثالث: معايير استقلالية البنوك المركزية	**29**
خلاصة الفصل الأول	**32**
الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي.	**59–34**
تمهيد الفصل الثاني	35
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية	36
المطلب الأول: التطور التاريخي للسياسة النقدية و تعريفها	36
المطلب الثاني: أسس و أدوات السياسة النقدية	38

المطلب الثالث: وظائف السياسة النقدية	42
المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية و قنوات إبلاغها	44
المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية	44
المطلب الثاني: قنوات إبلاغ السياسة و مصداقيتها	48
المطلب الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية	50
المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي	53
المطلب الأول: دور السياسة النقدية في علاج الكساد	53
المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في علاج التضخم	55
خلاصة الفصل الثاني	59
الفصل الثالث: واقع السياسة النقدية في ضل استقلالية البنك المركزي حالة الجزائر 1990-2014	**101-61**
تمهيد الفصل الثالث	62
المبحث الأول: مدخل إلى البنك المركزي الجزائري	63
المطلب الأول: استقلالية البنك المركزي الجزائري قبل صدور قانون 90-10 و ضمن إطاره	63
المطلب الثاني: تعريف بنك الجزائر و مهامه	65

المطلب الثالث: الاستقلال العضوي و التنظيمي و الوظيفي لبنك الجزائر	66
المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية من 1990-2014	83
المطلب الأول: مسار السياة النقدية من الفترة 1990-1994	83
المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية من الفترة 1995-2000	86
المطلب الثالث: مسار السياسة النقدية من الفترة 2000-2014	90
المبحث الثالث: استقلالية بنك الجزائر و أثره على السياسة و النقدية و أهدافها	95
المطلب الأول: مؤشرات استقلالية بنك الجزائر من خلال قانون 90-10	95
المطلب الثاني: أثر استقلالية بنك الجزائر على أهداف السيسة النقدية	99
خلاصة الفصل الثالث	101
خاتمة عامة	103
قائمة المراجع	

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	**الإطار العام لاستقلالية البنك المركزي القانونية**	30
1-2	**الآثار السلبية للصدمات التضخمية.**	56
1-3	**تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990-1994).**	84
2-3	تطور م**عدلات إعادة الخصم في الجزائر خلال (1990-1994)**	85
3-3	**تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال فترة 1990-1994**	**86**
4-3	**تطور الكتلة النقدية في الجزائر 1995-2000.**	**87**
5-3	**تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال 1995-2000.**	**88**
6-3	**تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال فترة 1995-2000.**	**89**
7-3	**تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة (2001-2014)**	**90**
8-3	**مؤشر استقلالية البنك المركزي**	**96**

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية في دول العالم المختلفة، وذلك نظرا لما يقوم به من دور هام في تقديم والتمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية وتعبئة المدخرات التي تعتبر شريان النشاط الاقتصادي.

وإذا كان القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية، فإن البنك المركزي يعتبر الركيزة الأساسية لهذا القطاع كونه المسؤول عن إدارة وتوجيه السياسة النقدية وسلامة القطاع المصرفي مما يضمن استقرار النشاط الاقتصادي، والمتتبع لمسار التطورات في مجال البنوك المركزية على المستوى العالمي، يتبين أن ثمة نزعة متزايدة منذ زمن بعيد نحو الاهتمام بدور البنوك المركزية في ترسيخ دعائم الاستقرار الاقتصادي عموما والاستقرار النقدي بشكل خاص، وذلك من خلال تحفيز القدرة الاستقلالية للبنك المركزي من أجل كفاءة وتحقيق أهداف السياسة النقدية من جهة، وتوسع الصلاحيات والسلطات الإشرافية للبنك المركزي على مختلف البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من جهة أخرى.

وكلمة الاستقلالية بصفة عامة تعني حرية المؤسسة في تسيير نفسها حسب قوانين السوق والتصرف بحرية في وسائلها أي بصفة مستقلة عن الجماعة السياسية التي أنشأتها والتي تراقبها، وهذا ما يترجم حرية متبوعة بالمسؤولية والرقابة.

وبناءا على ذلك وفي ظل المطالبة باستقلالية البنك المركزي بأكبر قدر ممكن من خلال التوجه نحو تحقيق أهداف السياسة النقدية وبناءا على ذلك فإن إشكالية البحث تتبلور من خلال طرح التساؤل التالي:

- **ما مدى مساهمة استقلالية بنك الجزائر في تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2014؟**

الإشكالية الفرعية:

1- ما مدى استقلالية بنك الجزائر وفق قانون 90-10 ؟

2- ما دور استقلالية بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار النقدي؟

3- كيف ساهمت إستقلالية البنك المركزي الجزائري في تحقيق أهداف السياسة النقدية؟

الفرضيات:

- القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض رفع إلى حد كبير من استقلالية بنك الجزائر.
- استقلالية البنك المركزي عامل أساسي في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية.
- لاستقلالية بنك الجزائر أثار ايجابية على أهداف السياسة النقدية لما له دور بارز على النظام المصرفي الجزائري وذلك من خلال رفع معدل النمو وتحقيق الاستقرار النقدي.

أهمية الدراسة:

تتمحور أهمية هذا الموضوع في معرفة أثر البنك المركزي على قرارات السلطة النقدية، ومدى تجسدها على أرض الواقع لحل الأزمات الاقتصادية كالتضخم ومدى نجاحها في تحقيق استقرار اقتصادي.

يساهم هذا الموضوع في التعرف على مدى استقلالية البنك المركزي وتأثيرها على أهداف السياسة النقدية.

أهداف الدراسة:

نرجوا من خلال دراستنا التوصل إلى الأهداف التالية:

- التعريف بالبنك المركزي ونشأته.
- تطور السياسة النقدية ودورها في توجيه الاقتصاد.
- دور استقلالية البنك المركزي في تحقيق أهداف السياسة النقدية.

منهج الدراسة:

حتى يتم الإلمام بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على أهم التساؤلات قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، لإيضاح المفاهيم وإيصال المعلومات بكل سهولة.

حيث يهتم بتحليل الوصف وبالإطار النظري للسياسة النقدية واستقلالية البنوك المركزية بالدور الذي يلعبه لاستقلالية البنك المركزي في تأسيس السياسة النقدية ومدى تحقيق أهداف هذه الأخيرة في ظل الاستقلالية البنك المركزي.

1- الدراسات السابقة:

- دراسة شملول حسينة 2001 أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في فرع النقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 2001.

إذ اهتمت هذه الدراسة بالتعريف بالبنك المركزي ووظائفه، كما عرفت بالسياسة النقدية ومكانتها عند التيارات الفكرية الحديثة ودورها الاقتصادي وكذلك استقلالية البنك المركزي يتواجد على رأس النظام المصرفي وأنه المؤسسة التي لها صلاحيات تسيير النقد والقرض والإصدار وحماية استقرار العملة وتنفيذ السياسة النقدية التي تتمحور حول تحقيق النمو والتشغيل الكامل واستقرار العملة الداخلي والخارجي.

1- دراسة نوفل سمايلي 2003-2004 إشكالية استقلالية البنوك المركزية، دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع مالية، جامعة تبسة 2004-2003

اهتمت هذه الدراسة باستقلالية البنوك المركزية حين ربطها بمصداقية السياسة النقدية ومدى تأثيرها على التنمية الاقتصادية ومختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية وخاصة معدل التضخم ونسبة العجز الموازني.

توصلت هذه الدراسة إلى أن استقلالية البنوك المركزية اتجاه عالمي لا يقتصر على الدول المتقدمة فقط بل وحتى نحو الدول النامية والانتقالية، من أجل نجاح السياسة النقدية، كما توصل إلى أن استقلالية البنك المركزي لها دور مهم في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

تميزت دراستنا عن الدراسات السابقة بإضافة أثر إستقلالية بنك الجزائر على أهداف السياسة النقدية وكيفية تحقيق إستقرار الأسعار في المدى القريب.

2- هيكل وتقسيمات الدراسة:

لقد قسمها هذه المذكرة إلى ثلاث فصول كل فصل يحتوي على ثلاث مباحث، حيث نتطرق في الفصل الأول إلى البنك المركزي في إطاره العام من نشأة ووظائف وأهمية وأهداف.

أما الفصل الثاني تناول السياسة النقدية وأدواتها وأهم قنوات إبلاغ ومدى مصداقيتها.

أما الفصل الثالث فيتمحور حول مدخل البنك المركزي الجزائري وأهم تطورات السياسة النقدية في الجزائر ودراسة مؤشرات استقلالية بنك الجزائر خلال الفترة1990-2014.

تمهيد الفصل الأول:

تعتبر البنوك المركزية بمثابة أساس القطاع البنكي، حيث أنه يقع على قمة الجهاز البنكي في الدولة، كما أنها تلعب دورا هاما في الأسواق المالية والنشاط الاقتصادي بصفة عامة مع توليها لإدارة وتسيير السياسة النقدية والإئتمائية والإشراف على تنفيذها بصفة خاصة.

ومن الملاحظ وجود عدة تطورات في مجال البنوك المركزية على المستوى الدولي من خلال تزايد الاتجاه نحو استقلاليتها ودورها في ترسيخ دعائم الاستقرار الاقتصادي بشكل عام والنقدي والبنكي على وجه الخصوص، وذلك من خلال منحها سلطات أكبر وصلاحيات أوسع لتتمكن من الإشراف والمراقبة على نشاطات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى محليا وأيضا دعم أواصر التعاون والتنسيق بين البنوك المركزية دوليا، كما أن كل هذا وذاك مرتبط بالتطورات الحاصلة في الصناعات المالية والمصرفية والأزمات العالمية التي مست الاقتصاد والقطاع البنكي، ومن خلال ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالآتي:

- ماهية البنوك المركزية.
- ماهية استقلالية البنوك المركزية وعوامل ظهورها.
- تقييم استقلالية البنوك المركزية.

المبحث الأول: ماهية البنوك المركزية.

المطلب الأول: نشأة البنوك المركزية ومفهومها.

لقد عرفت البنوك المركزية منذ ثلاثة قرون، غير أنها لم تنتشر ولم تتوسع مهامها ووظائفها، على الشكل المعروف ماعدا في القرن 20 وبعد الحرب العالمية الثانية أين أصبحت جزءا من مظاهر الاستقلال السياسي للدولة وعلامة أساسية من علامات الاستقلال الاقتصادي.

1- نشأة البنوك المركزية:

لقد ظهرت البنوك المركزية في بداية الأمر كبنوك تجارية فقط إذ نجد بنك إنجلترا مثلا نشأ كبنك تجاري عادي ولكن في مرحلة زمنية معينة ميزته الحكومة عن غيره من البنوك الأخرى، حيث أودعت لديه حساباتها ومنحته امتياز إصدار أوراق البنكنوت، ومع مرور الزمن اكتسب البنك احترام وثقة البنوك الأخرى، إذ وضعت لديه أرصدة نقدية لاستخدامها في تسوية حساباتها مع بنوك أخرى.

ومع تطور البنوك كانت وظيفة الإصدار النقدي ووظيفة تقديم الخدمات المصرفية للحكومة هما من وظائف البنوك المركزية حديثا، ومن أهم الوظائف التي يقوم بها البنوك المركزية هي وظيفة مراقبة الائتمان والإشراف عليه ..... [1]

ومن هنا نجد أن البنوك المركزية نشأة متأخرة جدا مقارنة بنشأة البنوك التجارية، حيث نجد البنك المركزي السويدي "Riks Bank" هو من أقدم البنوك المركزية الموجودة وذلك سنة 1668، غير أن بنك إنجلترا كان أول بنك إصدار يتولى مكانة بنك مركزي إذ يقوم على قواعد وأساليب وأساسيات فن البنوك المركزية وذلك سنة 1694، أما فرنسا فانتظرت حتى سنة 1800 لقيام بنكها المركزي رغم تمكنها من العمل المصرفي ولم يقم بدوره كاملا إلا سنة 1848، أما سنة 1814 تم تأسيس البنك الهولندي، وبعدها النمساوي سنة 1817، أما روسيا تأسست بنكها سنة 1860 وبنك الرايخ في ألمانيا فقد تأسست 1875

وبنك اليابان سنة 1882 وقد وجدت أيضا بنوك تحتكر إصدار الأوراق النقدية في كل من البرتغال ورومانيا وبلغاريا وتركيا بالإضافة إلى مصر والجزائر وذلك خلال القرن التاسع العشر .... [2]

---

[1]- صبحي تاريس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، 1984، ص148.

[2]– سلمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 1996، ص 85-84.

2- مفهوم البنوك المركزية:

تقوم البنوك المركزية بالعديد من المهام والوظائف المختلفة وهذا ما جعل من الصعب تقديم تعريف دقيق لها، إذ أن أي تعريف يشتق من وظائفه المختلفة والتي اختلفت عبر الزمان والمكان، ولذلك هناك صعوبة في تقديم تعريف ثابت ومحدد للبنوك المركزية ويمكن لنا تقديم التعاريف الآتية:

– البنك المركزي عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك ووكيل مالي للحكومة ومسؤولا عن إدارة النظام النقدي في الدولة فهو يأتي في قمة النظام النقدي للبلاد..... [1]

كما يعرف البنك المركزي بأنه البنك الذي يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي ولديه القدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى الأصول النقدية والعكس، وهو المحتكر الوحيد لعملية الإصدار النقدي في الدولة.... [2]

– البنك المركزي هو المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسا في النظام المصرفي، والهدف الرئيسي من سياسته ليس تحقيق الأرباح بل خدمة المصالح الاقتصادية والمالية العامة..... [3]

كما يقصد بالبنك المركزي أيضا بالمؤسسة التي تلقي عليها مسؤولية إدارة توسع والانكماش في حجم النقود، أي تنظيم عرض النقود وذلك لتحقيق الرفاهية العامة ويضمن كذلك استقرار النظام المصرفي للدولة باعتباره السلطة النقدية.... [4]

مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل، البنك المركزي هو مؤسسة نقدية مملوكة من طرف الدولة، تتولى العمليات النقدية التمويلية العامة، ومن خلال إدارته لهذه العمليات بوسائل متنوعة ومتعددة، كما يؤثر في المؤسسات النقدية بهدف دعم ومساندة السياسة الاقتصادية للدولة كونه يتولى إدارة الجهاز المصرفي.

3- خصائص البنوك المركزية:

من خلال التعاريف السالفة الذكر نجد بعض الخصائص التي يمكن لنا أن نعرضها كما يلي.. [5]

---

[1]– ضياء مجيد الموساوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر،1993، ص 244.

[2]– رشاد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء – عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص105.

[3]– تاريس قريصة، النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص142.

[4]– فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمان، عبد الله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل، بدون بلد النشر، 2000، ص26.

[5]– زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار الصفاء الأردن، الطبعة السادسة 1997، ص291.

– البنك المركزي مؤسسة نقدية قادرة على إصدار وتدمير النقود القانونية.

– لا تعتبر بنكا عاديا فمن ناحية التدرج فإن النظام المصرفي في الاقتصاديات الحديثة، تتكون من مسؤولين وهو ما يعرف بمبدأ الازدواج، إذ يحتل البنك المركزي الصدارة بما له من قدرة على إصدار وتدمير النقود من ناحية والقدرة في التأثير على البنوك التجارية التي تعد بنوك المرتبة الثانية.

– مؤسسة عامة تعود ملكيتها للدولة.

– لا يمارس البنك المركزي عمليات البنوك العادية، لأنها تتعارض مع وضعه ولا يوجد منافسين له خاصة باعتباره بنك البنوك يحتفظ لديه بالأرصدة التي يوجبها القانون، لذا يقتصر تعامله مع البنوك دون التعامل مع الأفراد.

– لا يهدف البنك المركزي إلى تحقيق أقصى ربح مادي، بل تتحمل مسؤولية اقتصادية واجتماعية شاملة تجاه جميع قطاعات ونشاطات المجتمع.

وإذا تحصل على ربح فيكون ذلك من جزء الأعمال العرضية وليس الأساسية التي وجدت من أجلها البنوك المركزية..... [1]

المطلب الثاني: وظائف البنوك المركزية

إن جميع البنوك المركزية تقوم بوظائف معينة إلى أن هناك وظائف تقليدية وأخرى حديثة وهذا ما سنتطرق إليه الآن:

أ– الوظائف التقليدية للبنوك المركزية:

1– بنك الإصدار:

الإصدار النقدي هو العملية التي يقوم من خلالها البنك المركزي بوضع النقود القانونية بحوزة الاقتصاد بصفة إجمالية (المؤسسات، الحكومة، الأفراد) ويكون ذلك في شكل طباعة أوراق النقد أو ما يصطلح عليه بورق البنكنوت ووضعها في مجال التعامل، أما الأساس الذي يقوم البنك المركزي من خلاله بإصدار النقود، هو أن كون البنك المركزي لا يقوم بهذه العملية من فراغ، وإنما يقوم بها تبعا لحصوله على إحدى الأصول (الذهب والعملات الأجنبية وسندات الخزينة والسندات التجارية)، وتسمى هذه الأخيرة (الأصول) غطاء الإصدار النقدي وهي تعتبر

[1]– صلاح حسن عداي الحسني ومؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، مرجع سبق ذكره، 2000، ص27.

حق له حيث يقوم بإصدار النقود (ورقية ومعدنية) بقيمة هذه الأصول المتحصل عليها، إذ تعتبر كالتزام عليه اتجاه الجهات التي تنازلت عنها (الحكومة أو البنوك أو غيرها) وأساس الإصدار النقدي هو حصول البنك المركزي على أصول حقيقية ونقدية ويقوم بتنفيذها، حيث أن كل أصل من هذه الأصول يمثل موقف أو وضع معين لحالة اقتصادية معينة.... [1]

ويمكن تلخيص عوامل حصر هذه الوظيفة في مؤسسة واحدة (البنك المركزي) فيما يلي:

– منع تعدد العلاقات والميول إلى توحيد النقد المتداول إذ من الممكن حدوث فوضى في التعامل بسبب عدد جهات الإصدار، وكذلك فإن النقود المتعددة ستتداول بمعدلات خصم مختلفة مقارنة بقيمتها الاسمية، وهذا قد يؤدي إلى فوضى نقدية.

– مع ازدياد حجم النقود التي تخلقها البنوك التجارية أصبح من الضروري خلق نوع من الرقابة على الائتمان من طرف البنك المركزي، مما يمكن الدولة من مراقبة الائتمان بطريقة أكثر فعالية، فعند إصدار البنك المركزي للنقود الورقية فيمكن له مراقبة البنوك التجارية، كلما اتسعت عملية الائتمان وخاصة كونه يعتبر الملجأ الأخير الذي يمكن أن تلجأ له البنوك التجارية، من أجل الحصول على النقود الورقية بكميات إضافية، كلما زادت عملية الائتمان التي بطبيعتها تؤدي إلى زيادة الطلب على الأوراق النقدية، وهنا تصبح الرقابة من المؤسسة الوحيدة (البنك المركزي) أكثر فعالية.

– إن تركز الإصدار لدى بنك واحد وهو البنك المركزي يعطي للعملة نفسها جزاءا كبيرا من الدقة والثقة.

– للبنك المركزي سلطة مقيدة لإصدار النقود، حيث يجب توفر غطاء لهذه الأوراق المصدرة، بمعنى الحصول على رصيد احتياطي للعملة قبل القيام بعملية الإصدار.... [2]

– إذ يقوم البنك المركزي بالإصدار النقدي عندما يحصل على الذهب والعملات الأجنبية من طرف الحكومة أو البنوك التجارية، وعملية إصدار الأوراق النقدية هي عبارة عن تحويل الأصول إلى وحدات نقدية..... [3]

---

[1]– لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص40.

[2]– ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص250.

[3]– مصطفى رشيدة شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر، 1999، ص188.

وبما أن عملية الإصدار النقدي هي من مسؤولية البنك المركزي فإن الدولة تضع لها عدة قيود بحيث تضمن عدم الإسراف في الكميات المحددة بما يهدد الاختلال في التوازن الداخلي والخارجي.

2- البنك المركزي هو بنك الحكومة:

إن البنك المركزي هو الذي يقوم بمختلف الأعمال المصرفية التي تحتاجها الإدارة الحكومية، فهو يعتبر في خدمة الحكومة ومستودعا لأموالها التي تقوم بتحصيلها عن طريق الضرائب والرسوم...إلخ، لذا تسحب الشيكات والجوالات التي تستخدمها لوفاء ديونها وهو الذي يقوم نيابة عنها بدفع فوائد قروضها المختلفة، كما يحتفظ بحسابات المصالح والهيئات والمؤسسات الحكومية، ويقوم أيضا بنفس الوظائف التي يقوم بها البنك التجاري لعملائه ويودع أيضا الحكومية، " ويقوم أيضا بنفس الوظائف التي يقوم بها البنك التجاري لعملائه" لدية أموالها الحاضرة في شكل حسابات جارية ومن ثم يدفع الشيكات التي تسحبها الحكومة على هذه الودائع ويحصل لحساب الحكومة الشيكات التي تسحب لصالحها ويقوم بتحويل المبالغ لحسابها من حساب لأخر من مكان لأخر.

كما أن البنك المركزي يمثل جهة الإقراض التي من الممكن أن تلجأ إليها الدولة من أجل الحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية لمواجهة عجز الموازنة العامة، أو الحصول على قروض قصيرة الأجل إلى حين تحصيلها لمستحقاتها من الضرائب أو القروض من الأفراد إضافة إلى القروض غير العادية في الحالات الكساد أو الحروب الطوارئ.

ومن ناحية أخرى يباشر البنك المركزي حسابات الحكومة التي تنظم عن طريق المدفوعات وخاصة تلك الحسابات والمدفوعات المتصلة بالعالم الخارجي، ويعد المشرف على الاتفاقيات المالية التي تعقدها الحكومة مع الخارج.... [1]

ومنه فهو يعتبر ممولا للحكومة بالعملات الأجنبية التي قد تحتاج إليها لمواجهة التزاماتها الخارجية، ومن خلال تواجد الحسابات والعمليات الحكومية التي تتعلق بماليتها لدى البنك المركزي، يمكن توجيه النشاط الاقتصادي للدولة بحيث يكون البنك المركزي على علم بكل التطورات التي تحدث، ومن هنا يمكن أن يوجه الحكومة لسياسة معينة تتبعها لتفادي أي أثار سلبية تضر الاقتصاد القومي.

[1]- محمد أحمد دزار، محاضرات في النقود والبنوك، مصر، مكتبة القاهرة الحديثة 1974، صذد113.

كما أن البنك المركزي يعمل على توفير احتياطي الدولة من العملات الأجنبية والتي تعد أصلا حقيقيا، مع أنها تظهر في شكل أصل نقدي لأنها تمثل قوة شرائية نحو الاقتصاديات الأخرى، فعند حصول البنك المركزي على العملات الأجنبية تصبح حقا له ويقوم بتنفيذها، أي يقوم بإصدار النقود القانونية مقابل ذلك، كما يعمل على استقرار أسعار الصرف فهو عادة يدير العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية.....[1]

3- البنك المركزي بنك البنوك:

النقود القانونية تنشأ من طرف البنك المركزي وبسبب احتكاره لمثل هذه الامتيازات فهو يعتبر الملجأ الأخير للإقراض عندما تلجأ إليه البنوك التجارية عندما لا تتوفر لديها السيولة ولم تجدها في مكان أخر ولهذا يسمى بنك البنوك، هذه النقود تستعمل من طرف البنوك التجارية كاحتياطي مقابل الودائع التي تخلقها ولهذا ازدادت أهمية البنك المركزي في نظام البنوك التجارية ويمكن حصر هذه المهام فيما يلي:

- **منح القروض للبنوك التجارية:** إن البنك المركزي يقوم بتقديم الائتمان ومنح القروض كأي بنك أخر، ولكن ما يميزه هو أن قروضه تقدم للبنوك وليس للأفراد أو المشروعات.

حيث أن البنك المركزي يقرض البنوك ولذا قيل أنه المقرض الأخير للنظام المصرفي.

أما في الواقع فعند تولي البنك المركزي إقراض البنوك التجارية فهو بذلك يصور النقود الورقية التي تساوي مقدار القرض، وهو يقدم قروض مقابل فائدة تسمى بسعر البنك أو تسمى بالسعر الرسمي، وهو مختلف عن السعر القانوني الذي يقوم بوضعه القانون كحد أعلى لسعر الفائدة في السوق.

- **إعادة خصم الأوراق التجارية وآذنات الخزينة:** إعادة الخصم عبارة عن وسيلة يلجأ بموجبها البنك التجاري إلى البنك المركزي من أجل الحصول على السيولة مقابل التنازل له عن السندات قام هذا البنك التجاري بخصمها للغير في مرحلة سالفة.

ويمكن لهذه السندات أن تكون تجارية أو عمومية، ويلتزم فيها أن لا تتجاوز تاريخ استحقاقها مدة معينة وتتحدد حسب نوعية وطبيعة السندات... [2]

ومنه يكون البنك المركزي هو المسؤول عن توفير الأصول المالية للبنوك التجارية من خلال هذه العملية وخاصة في حالة الطوارئ، إذ تؤدي هذه العملية إلى زيادة المرونة والسيولة لهيكل الائتمان بتحويل أصول معينة إلى

---

[1]- فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2004، ص154.

[2]- محمود حسن صنوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، الأردن، دار وائل للنشر، 2001، ص85.

نقود حاضرة. وأيضا يعرف إعادة الخصم بأنها زيادة النقود الورقية حيث يأخذ البنك المركزي فائدة أو عمولة معينة لإكمال هذه الخدمة، ويسمى بسعر الفائدة هنا بسعر إعادة الخصم، وهو يتحدد بحسب سعر البنك المركزي، حيث يكون سعر البنك المركزي هو سعر الفائدة عادة، الذي يعتبر سعر إعادة الخصم.

فلما يحدد البنك المركزي سعر البنك فهو يحدد سعر الفائدة في السوق بطريقة غير مباشرة.

- الاحتفاظ بودائع وأرصدة البنوك التجارية، إن البنوك التجارية تحتفظ بودائع وأرصدة الأفراد المختلفة ومشروعاتهم لدى البنك المركزي، ومن الممكن أن يكون ذلك طواعية منها أو يتم بناءا على نص القانون، ومن المعروف أن معظم التشريعات تنص على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بنسبة من الالتزامات التجارية في شكل نقود سائلة لدى البنك المركزي، أما في الواقع فإن أرصدة البنوك التجارية والتي تعد كودائع لدى البنك المركزي، تتحقق معها السيولة لهذه البنوك، كما أن هذه الأرصدة تحقق العديد من الأغراض للبنك المركزي منها:

– تمثل هذه الأرصدة موارد للبنك المركزي إذ يستخدمها في عملياته مع مراعاة عدم الإضرار بالبنوك التجارية وخاصة أن البنك المركزي لا يدفع أي فائدة عن هذه الأرصدة.

– من الممكن أن يفرض البنك المركزي أن يكون جزء من هذه الأرصدة في شكل ذهب أو عملات أجنبية فيضيف إلى رصيديه تحقيق أهداف معينة.

– إمكانية استخدامه للأرصدة كأداة من أدوات الرقابة على الائتمان داخل النظام المصرفي وذلك من خلال تأثيره على كميتها أو نسبتها.

4- الإشراف على عمليات المقاصة:

يقوم البنك بصرف دفاتر شيكات لأصحاب الحسابات الجارية، وهذا لتسهيل عملية السحب، حيث يمكن السحب من الحسابات شخصيا أو عن طريق شيكات تحرر لمستفيدين آخرين غير أصحاب الحساب الجاري.

– أما بالنسبة للشيكات المودعة لدى البنك، وتكون مسحوبة في شكل حسابات جارية من البنوك الأخرى، فيتم تجميعها يوميا وتبادلها مع البنوك الأخرى المختلفة ليتم تحصيلها، ويتم هذا التبادل في قسم المقاصة في البنك المركزي، حيث يقوم كل بنك بإرسال مندوب عنه إلى المقاصة يوميا، وفي أجال يكون متفق عليها سابقا، ويحمل المندوب كل الشيكات المودعة بالحسابات الجارية بذلك البنك والمسحوبة على البنوك الأخرى... [1]

[1]– فائق شقير وآخرون، محاسبة البنوك، دار المسير، 2000، ص17.

– إذ يقوم البنك المركزي بتسوية الفروقات بين المصاريف المختلفة، كون البنوك التجارية عندها احتياطات نقدية لدى البنك المركزي وهذا ما يسهل تسوية الحسابات في دفاتر البنك المركزي وتكون بشكل واضح على المبالغ المستحقة لكل بنك.

5– البنك المركزي هو الرقيب على الائتمان:

تعتبر الرقابة على الائتمان من أهم وظائف البنك المركزي في العصر الحديث، ويدخل ذلك ضمن إطار السياسة النقدية المعتمدة في التأثير على النشاط الاقتصادي، حيث أن البنك المركزي هو الذي يشرف على الائتمان في الجهاز المصرفي، وذلك من خلال الوظائف التي يقوم بها ويتم ذلك باستعمال أساليب وأدوات رقابية معينة، ويمكن لنا أن نقسمها إلى ثلاث أقسام:

– **الرقابة الكمية (كمية أو حجم الائتمان):** يؤثر هذا الأسلوب على كمية أو حجم الائتمان بجميع مكوناته بغض النظر على الجوانب المختلفة لاستعماله، وفي أغلب الأحيان ما يأخذ الجهاز المصرفي أينما وجدت سواء كانت عند البنوك التجارية أو عند البنك المركزي، والهدف منها هو التأثير على الحجم الكلي للقروض البنكية الصادرة عن توظيفاتها المختلفة وعن البنوك التجارية، ومن أمثلة هذه الأدوات الرقابية سياسة معدل إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة وسياسة التحويل الاحتياطي الإجباري.

– **الرقابة الكمية (اتجاه الائتمان):** ويهدف هذا النوع من الرقابة للتأثير على اتجاه الائتمان وليس على حجمه الكلي، حيث يستطيع البنك المركزي من خلال هذه الرقابة تحديد نوع المصدر الأساسي لخلق النقود (القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية)، من جهة ومن جهة أخرى التحكم والتنويع في القروض الموزعة من طرف البنك، ويمكن لنا أن نعطي أمثلة عن الأدوات الرقابية المستخدمة المتمثلة في سياسة تأطير القروض والسياسة الانتقائية للقروض... [1]

– **الرقابة المباشرة:** هذا النوع من الرقابة يهدف في التأثير المباشر على الائتمان وذلك من خلال تطبيق إجراءات مباشرة على البنوك التجارية والمؤسسات المالية والنقدية المختلفة، إذ يستخدم البنك المركزي إجراءات معينة كالتشاور مع البنوك التجارية والتفتيش بشكل دوري (شهري أو نصف سنوي أو سنوي) على عمليات البنوك، الإقناع الأدبي أو الإجراءات القانونية المناسبة من خلال التعليمات والأوامر التي يصدرها مباشرة للجهاز

[1] –jean pien pattet 1 momoire -inritition et politques nontaires- Economice 4éme el paris 1987, p328.

المصرفي، ومن الممكن أن تكون هذه الأوامر بالالتزام وتحديد الحد الأقصى لما يمكن إقراضه أو استثماره، أو بضرورة تطبيق السياسة المنتهجة في المجال النقدي.... [1]

6- الملجأ الأخير للإقراض:

تعتبر هذه الوظيفة من أبرز وظائف البنك المركزي في العصر الحديث، حيث أنها تمثل علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية الأخرى، فبحكم أن البنك المركزي يقع في قمة الجهاز المصرفي، فهو يعتبر رقابيا على جميع البنوك المتدرجة ضمن الجهاز المصرفي، بغض النظر عن كون البنوك التجارية ملزمة بإيداع جزء من رصيدها النقدي لدى البنك المركزي، وهذه النسبة تقوم بتحديدها إدارة البنك المركزي، بقصد حفظ نقود والمودعين وتحقيق رقابة فعالة على البنوك الخاصة، فيما يخص خلق الودائع، وباعتبار أن البنك المركزي هو المحتكر الوحيد لإصدار العملة بإتاحة وحدات النقد القانونية، لتوفير السيولة اللازمة لتحويل المصارف عند وقوعها في أزمات مالية التي يحدث فيها انخفاض للثقة ومن ثم الفزع المالي.. [2]

7- الإشراف على البنوك:

ظهرت أهمية هذه الوظيفة منذ بداية الثمانينات، بسبب التطورات المالية والنقدية سواء على المستوى الوطني أو الدول، وذلك نتيجة للتقدم التكنولوجي في القطاع البنكي والمالي وظهور خدمات جديدة.

إضافة إلى ذلك فإن انهيار العديد من البنوك قد يؤثر بشكل سلبي على اقتصاديات دولها التي توسعت في تقديم التسهيلات الائتمانية، وهذا ما يبرز هذه الوظيفة في حماية اقتصاديات الدول.

– كما أن البنوك المركزية تعتمد في عملية الإشراف على قوة القوانين التي تعطيها الصلاحيات الضرورية على وضع معايير مناسبة خاصة بكفاءة رأس المال كونه يعتبر خط الدفاع الأول في الوفاء بالالتزامات البنوك التجارية، اتجاه الآخرين فالبنك المركزي مكلف بجزء من الإشراف الإداري والفني على البنوك التجارية لحماية المودعين والمساهمين والمحافظة على استقرار الجهاز المصرفي.... [3]

---

[1]– محمود حسن صوان، مرجع سبق ذكره، ص58.

[2]– فيليب مولينو، مقدمة في الصيرفة، (ترجمة مظهر مصطفى الحلاوي)، عمان، مركز الكتب الأردن، 1994، ص142.

[3]– مصطفى رشيدي شيخة، مرجع سابق الذكر، ص189.

– غير أن الدول النامية في الوقت الحالي تتوجه لتحقيق الإشراف على البنوك بسبب التحول في حساب تحرير الأسواق المالية، وضعف الأنظمة المصرفية التي تستوجب الإصلاح وإعادة البناء، ومن أبرز مشاكل الإشراف في الدول النامية.. [1]

– عدم كفاية هياكل دعم القطاع المالي، وخاصة معايير المحاسبة والنظم القانونية.

– المشكلات الهيكلية، وخاصة سوء الإدارة لمخاطر القروض غير المسددة والودائع التي قد تسحب، أسعار الفائدة والصرف التي من الممكن أن تتقلب...الخ.

– ضعف الإشراف وخاصة الثغرات الموجودة في نظام الإشراف المصرفي وتقنياته، وعدم كفاية قواعده ولوائحه وأيضا نقص موظفي الإشراف ذوي الخبرة والكفاءة.

8– إدارة احتياطات العملة الأجنبية:

إن العملات الأجنبية القابلة للتحويل تعتبر من ضمن الاحتياطات التي تحتفظ بها البنوك المركزية إضافة إلى الذهب وهي من الاحتياطات الرسمية للدولة، إذ تقوم البنوك المركزية بإدارة العملات الأجنبية للدولة سواءا كان ذلك بيعا أو شراءا.

كما أنها توفر العملة الأجنبية للحكومة ولأغراض التجارة الدولية وتعمل أيضا على المحافظة على استقرار قيمة صرف عملتها مقابل العملات الأجنبية.... [2]

مهمة البنك وظيفة إصدار النقود إلى التأثير في اقتصاديات الدول من خلال التناسق بين حجم المعروض النقدي ومصلحة الاقتصاد واستقرار قيمة عملة الدولة، كما أصبحت هناك الرغبة في دعم استقلالية البنوك المركزية سياسيا وعدم تدخل الحكومات في أعمال تلك البنوك إلا أن هذه العلاقة أخذت منحنى جديد بعد حدوث أزمة الكساد العالمي الكبير (1929م - 1933)

حيث لجأت الكثير من الدول إلى زيادة اقتراضها من مصارفها المركزية من أجل أن تلبي حاجياتها في تمويل الحرب العالمية الثانية ومن إصلاح ما دمرته الحرب وقد أدت هذه الظروف إلى اتخاذ معظم الحكومات قرارات بتحويل ملكية هذه المصارف إلى ملكية الدولة، ومثال ذلك مصرف كوبذ صاجن الوطني عام 1932 ومصر

[1]– صاري سنوك، مشكلات الإشراف المصرفي أقل البلدان نموا، محلية التمويل والتنمية، عدد04، المجلد 26 ديسمبر 1989، ص14.

[2]– عبد النعيم مبارك وأحمد الناقة، الصيرفة والنظرية النقدية، الدار الجامعية الإسكندرية، 1997، ص148.

الاحتياطي النيوز، النيوزلندى، ومصرف كندا، بذلك فإن أغلب البنوك المركزية فقدت استقلاليتها التي كانت تتمتع بها من قبل.

غير أنه وبصفة عامة يمكن القول أن العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات قد تطورت بصورة واضحة بعد الكساد العالمي الكبير وبالخصوص في الآونة الأخيرة من القرن العشرين، إذ أقبلت الكثير من الدول على اعتماد برامج لإصلاح هياكلها الاقتصادية وخاصة المالية منها ويتعلق منها بالبنك المركزي إلى الأخذ بمبدأ الاستقلالية كشرط أساسي لتحقيق سياسة نقدية واقتصادية متوازنة.

وتختلف إدارة البنوك المركزية لاحتياطاتها من العملات الأجنبية فيما بين الدول، وذلك بداية من سياسة التجاهل الودي إلى الحسابات التفصيلية الرياضية التفصيلية التي تهدف بطبيعتها إلى تخفيض المخاطر وزيادة الربحية، غير أن معظم الدول النامية لم تضع طرق لقياس احتياجاتها من الاحتياطي أو تحدد هدفها لإدارة احتياجاتها... [1]

تعتبر إدارة الاحتياطات عملية تكفل إتاحة قدر كافي من الأصول الأجنبية الرسمية المملوكة للقطاع العام للسلطات المختصة بصفة دائمة، كما أن سيطرة السلطات عليها تحقق جملة محددة من الأهداف لبلد أو لعدة بلدان، وعلى هذا الأساس تقوم الهيئات المسؤولة لإدارة الاحتياطات (كالبنوك المركزية وغيرها) بالاحتفاظ بها (النقد الأجنبي الرسمي) وذلك لتحقيق طائفة من الأهداف الأساسية التي تحددها السلطات العمومية التي يمكن لها في بعض الأحيان أن تقرر الاستثمار في الصناديق السيادية كآلية أو أداة تنشأ من طرف بلد عنده فائض مالي نتيجة فائض في الميزان التجاري أو بسبب ارتفاع الإرادات العامة للدولة بهدف استثمار هذا الفائض داخليا أو خارجيا في الأسواق المالية العالمية أو البنوك والمؤسسات المالية للدولة أو ادخاره... [2]

ب– الوظائف الحديثة للبنوك المركزية: وتتمثل في... [3]

1- التكيف مع المعاملات الإلكترونية:

لقد تطور العصر تماشيا مع التطورات التقنية الحاصلة في أدوات المعاملات المالية الإلكترونية وتأثير هذه التطورات على التجارة وعلى الاستعمال المتزايد للحاسوب وتقنيات المعلومات، حيث تطورت بشكل عام نظرة

[1]– باتريك ت، داونز إدارة احتياطات العملات الأجنبية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 26 العدد 04، 1989، ص20.

[2]– زايدي بلقاسم، إدارة احتياطات الصرف وتحويل التنمية في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية .... 2008، ص14.

[3]– صندوق النقد الدولي، المبادئ الأساسية لنظم الدفع العامة نظاميا ومسؤولية المصارف المركزية، أبو ظبي، 2007.

المجتمع إلى بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم كوسيلة للدفع المالي، وأخذت تتحول تلك النظرة بشكل تدريجي من النظرة السلبية إلى النظرة الإيجابية الواثقة، وفي نفس الوقت بدأ أفراد المجتمع، يعتمدون على العملات الورقية كونها الوسيلة الوحيدة للدفع المالي بالقول والتراجع من النظرة الإيجابية إلى النظرة السلبية المشككة، وصار ذلك ينعكس على المعاملات التجارية المالية المختلفة، بحيث تزيد المعاملات باستعمال بطاقات الائتمان والخصم وغيرها من المعاملات الإلكترونية وفي مقابل ذلك التراجع المستمر في نسبة الاعتماد على العملة الورقية المعدنية.

2- الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية: ... [1]

تعد هذه الوظيفة من الوظائف الحديثة للبنوك المركزية، والتي تهدف لكفاءة وسلامة هذه الأنظمة وذلك من خلال متابعتها للأنظمة وتقييمها لعملها، وقد يحدث تغيير في هذه الأنظمة في حالة ما استدعى الأمر لذلك من أجل ضمان السلامة والكفاءة.

3- الإشراف على أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزية المخاطر: ... [2]

إن المخاطر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي، وخاصة مع زيادة المنافسة والتطورات التكنولوجية وزيادة المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة، إذ أصبحت البنوك اليوم تواجه العديد من المخاطر المصرفية حيث تختلف درجة الخطورة من بنك لآخر وعلى حسب التقييم والتحليل والدراسة ومن ثم إدارة معظم المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر ضعيفة.

وكون أن البنوك تعتبر عن المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه المخاطر والعوائد على حد سواء رغم اختلاف أشكالها، فإن المخاطر الائتمانية التي تصنف إلى أنواع مختلفة والتي نتجت عن المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات إذ يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للبنك من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلا وإذ كان من الصعب القضاء عليها فهذا ما يساعدها في التحكم فيها أو التقليل منها.

ومن هذا المنطلق تركز الدراسات المعاصرة اهتمامها على كيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها، واتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية على ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية صارمة تضمن للبنك تحديد أوضح لتلك المخاطر وتصنيفها، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تقود إلى تحقيق أهدافه بصورة أفضل.

---

[1] – المرجع سابق الذكر،

[2] – نفس المرجع.

4- البنوك المركزية وجذب الاستثمار:

إن البنوك المركزية تساهم في الجاذبية الاقتصادية للبلد مادامت مهمتها هي السهر على الاستقرار النقدي والمالي، وهذا من وجهة النظر الأولى... [1]

إن ضمان الاستقرار النقدي يكون عن طريق تأمين استقرار الأسعار وهذا ما يبقي على تنافس الأسعار في الاقتصاد وبما أن البنك المركزي يعد الملاذ الأخير فيضمن السيولة للنظام المالي، وذلك من خلال سهره على حفظ الاستقرار المالي.

أما من وجهة النظرة الثانية إن استثناء مؤسسات ذات كفاءة عالية يمكن لها أن تؤثر على قنوات الاتصال للسياسة النقدية ولهذا تعتبر الجاذبية الاقتصادية ارتداد عكسي على عمل البنوك المركزية. [2]

الجاذبية الاقتصادية لابد من أن تكون مراقبة عن قرب من طرف البنوك المركزية من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي على المدى القصير.

5- البنوك المركزية والرقابة الفعالة على البنوك:

إن البنوك المركزية في الأغلب هي عبارة عن هيئات مكلفة بالرقابة على البنوك، فدوليا تطبق البنوك المركزية مقررات لجنة بازل، أما وطنيا فتتولى الرقابة هيئات مكلفة ولجان متخصصة. [3]

أما في منطقة اليورو الرقابة البنكية لا تعتبر من المهام الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي فهو غير معني بطريقة مباشرة، ولكنه يهتم بطريقة غير مباشرة بحكم مكانته في الهيكلة الجديدة للرقابة المالية الموضوعة مؤخرا.

في أوروبا هذه الهيكلة تسمح بتحسين التنسيق ما بين مختلف سلطات الرقابة للبنوك.

ومن أجل تدارك النقص الذي يمس الرقابة البنكية قامت لجنة بازل لمراقبة البنوك بين قوانين جديدة تدخل ضمن بازل3.

6- البنوك المركزية وتمويل القطاع الخاص: إن الأزمة المالية الأخيرة أدت إلى تضيق الخناق على شروط منح القروض لقطاع الخاص وهذا بسبب الصعوبات التي واجهتها البنوك من أجل الحصول على التمويل النقدي في السوق ما بين البنوك من خلال....*

---

[1] -Gilles Morison, investissment , Direct Etranser, aroissance Et pote.

[2] -Gilles Morison, op Cit p70.

[3] -Gilles Morison, la crise financiere actuelle (conséquence pou les banque) Banque de frace, institut bancaire et firancier interuational, conferance, Banque D'Algerie, Alger, Avril 2012, p25.

- تدهور الحالة المالية للبنوك.
- تقهقر الأموال التي تصعد من أخطار عجزا المقابل وتزيد من منحة الخطر.
- تجتنب تخفيض قوي جدا لغرض القروض.
- وضع البنوك المركزية لمقاييس تسمى غير الشرعية للسياسة النقدية أي بإمكانيات رؤية ثلاث أصناف كبيرة:

1. توسع كمي هو عبارة عن الرفع في كمية العملة المركزية، وذلك بضخها ودفع العملاء الاقتصاديين للإنفاق.
2. تسهيل شروط القروض التي تركز على شراء السندات بصورة مباشرة وذلك لمنع الخطر.
3. التأثير على ميل منحنى النسب والذي يرتكز على إعلان مسبق لنواياه فيما يخص النسب الرئيسية حيث يقوم تحليله على كيفية تحويل أو تغير غير احتمالي للنسب.

وفي الوقت الحالي البنوك لا تفضل الاحتفاظ بالعملة المركزية لدى البنوك المركزية أو على كمية القروض للقطاع الخاص.... [1]

7- البنوك المركزية والسيولة المصرفية:

بإمكانية البنوك أن تعاني بشكل مفاجئ من الندرة في السيولة قد تدوم لفترات طويلة، ذلك لتضارب المعلومات وفي ظل الشكوك حول عدم قدرة البنوك على الوفاء بديونها، فقدت الثقة وأصبحت البنوك تتجنب العمليات فيما بينها، وهذا ما خلق ارتفاع ملموس في معدل الفوائد في الأجل القصير، وفي مثل هذا الظرف يتدخل البنك المركزي لضبط السيولة المصرفية وتسيير سياسته النقدية في المدى المتوسط، كونه يعتبر الملجأ الأخير للإقراض، وذلك أنه من واجبه أن يتدخل لإعادة التوازن وتأمين اليسر السليم للسوق، وذلك لتجنب أزمة سيولة قد تؤدي بانهيار البنوك، كما لا ننسى أن للبنوك المركزية عدة تقنيات في مجال الوساطة بين البنوك منها:

- الاحتفاظ بفائض السيولة للبنوك ذات الفائض المالي.
- إقراض البنوك ذات العجز المالي.

[1] -Gilles Morisson, les banques centrales a l'épreuve des cieses financiére et souveraines banque de france, institut et financier international, conferame, banque D'algerie, Alger avril, 2012, p27.

المطلب الثالث: أهداف البنوك المركزية:

إن أهداف البنك المركزي لا تتجه نحو تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح رغم عدم وجود قيد في ذلك، وإذا تمركز هدفه في هذا الاتجاه لأصبح يشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد الوطني، ويقضي على كل مؤسسات النظام المصرفي.

إن أهداف البنوك المركزية الرئيسية تتشابه في جميع أنحاء العالم، غير أن الإطار العام الذي تؤدي فيه هذه البنوك مسؤوليتها يختلف من بلد لأخر وذلك نتيجة لتأثره بعوامل مختلفة.... [1]

- مرحلة النمو الاقتصادي العام للدولة وحجم الموارد المالية المتاحة.
- مدى اتساع وتطور السوق النقدية والسوق المالية.
- تركيبة الهيكل الائتماني السائد وطبيعة النظام النقدي المطبق.
- نوعية العلاقات المالية الدولية للبلاد.
- أما أهم أهداف البنك المركزي فتتمثل في:... [2]
- تحقيق الاستقرار النقدي.
- العمل على تحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي.
- العمل على تحقيق مستوى عال من الاستخدام.

أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي، ضمان استقرار الأسعار في الأجل الطويل والسلامة المالية للنظم يعتبرهما أهم أهداف البنوك المركزية بالرغم من التناقض بين الأهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل، كما أنه يعتبر أن أكثر الطرق فعالية للنصوص بأداء اقتصادي على زمن وتحقيق أثار إيجابية هي النمو والعمالة والتضخيم وأسعار الفائدة وأسعار صرف وميزان المدفوعات[3]

---

[1]– زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار الصفاء، الأردن، الطبعة السادسة 1997، ص221.

[2]– رشاد العصار ورياض محلي، مرجع سبق ذكره، 2000، ص107.

[3]– ريتشاد.د.إير–ب– دور البنوك المركزية محلية التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد26، العدد04، ديسمبر 1989، ص11-12.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول استقلالية البنوك المركزية وعوامل ظهورها.

لقد اتسمت المركزية حديثا باتجاهها المتنامي نحو الاستقلالية وبالرغم من أن هذا التوجه أصبح تيار اتبعه أغلب الدول، إلا أن هناك معارضين ومؤيدين له.

المطلب الأول: مفهوم الاستقلالية و عوامل ظهورها.

1- **مفهوم الاستقلالية:** هنالك اختلاف في مفهوم معنى الاستقلالية البنوك المركزية ليس الانفصال التام بين السلطة النقدية والسلطة الاقتصادية، والمتمثلة في الحكومة بالبنك المركزي، هو مؤسسة تعمل في الإطار المؤسسي للدولة (العلوي).

وإدارة السياسة النقدية تتدرج تحت البنك المركزي، وتعتبر السياسة النقدية إحدى السياسات الاقتصادية للدولة.

ومنه فالاستقلالية البنوك المركزية لا تعني الانفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي بل يتم تحديد أهداف نهائية للسياسة النقدية وفق اتفاق بين البنك المركزي والحكومة لاتخاذ قرارات تكون مستقلة بالسياسة النقدية، وفي الوقت ذاته منسجمة بشكل كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وتتحقق الاستقلالية بالتناسق بين السياسة المالية والنقدية، وفق تحديد أهداف الوسيطية واختيار الأدوات المناسبة لبلوغ الأهداف ويكون ذلك من خلال:

- استقلالية إدارة البنك المركزي عن الحكومة.
- استقلالية وتنفيذ السياسة النقدية بعيدا عن مصالح السياسية ونفوذ الحكومة.
- استقلالية المسؤولين الرئيسيين في التعيين عن السياسات وعدم الاستغناء عن خدماتهم قبل الفترة المحددة لهم بموجب القانون.
- استقلالية تنسيق سياسة البنك المركزي عن السياسات أخرى.

حدية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية دون الخضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسة من قبل الحكومة (دون تدخل الحكومة) من خلال حدية التصرف بشكل تام بين البنك المركزي والحكومة مع وجود اتفاق وتنسيق في تحديد أهداف السياسة نقدية.. [1]

[1]– محمد ديودار، أسامة الغولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، الدار الجامعة الجديدة، مصر،سنة2003، ص275-274.

2- تطور الاستقلالية وعوامل ظهورها:

إن استقلالية البنوك المركزية تعتبر كقضية ليست وليدة اللحظة ولكن تعود جذورها الأولى إلى بدايات القرن التاسع عشر عند ذكر الاقتصادي الانجليزي (DAVID Ricordo) عام 1824م (124) إنه لا يمكن الاعتماد على الحكومة في السيطرة على إصدار النقود الورقية لأنه يؤدي إلى الإفراط في استخدامها واقترح أن يتم وضع احتكار الإصدار النقدي في أيدي نواب يتم تفويضهم عن طريق مجلس النواب.

كما شهدت العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات منذ نشأتها الأولى وحتى الوقت الحاضر العديد من التطورات، وذلك بسبب تطور وظائف تلك البنوك وتطور النشاط الاقتصادي بصورة عامة، أما الدعوة لاستقلالية البنك المركزي، فظهرت بعد أن تجاوزت مهمة البنك وظيفة إصدار النقود إلى التأثير في اقتصاديات الدول من خلال التناسق بين حجم المعروض و مصلحة الاقتصاد واستقرار قيمة عملة دولة كما اصبحت هناك الرغبة في دعم استقلالية البنوك المركزية سياسيا وعدم تدخل الحكومات في اعمال تلك البنوك إلا أن هذه العلاقة أخذت منحنى جديد بعد حدوث أزمة الكساد العالمي الكبير 1929-1933 حيث لجأت الكثير من الدول إلى زيادة إقتراضها من مصارفها المركزية من أجل تلبية حاجياتها في تمويل الحرب العالمية الثانية ومن ثم اصلاح ما دمرته الحرب قد أدت هذه الظروف إلى اتخاذ معظم الحكومات قرارات بتحويل ملكية هذه المصارف إلى ملكية دولة ومثال ذلك مصرف كوبن هاجن الوطني عام 1932 ومصرف الإحتياطي النيوزلندي ومصرف كندا وبذلك فإن أغلب البنوك المركزية فقدت إستقلاليتها التي كانت تتمتع بها من قبل

غير أنه وبصفة عامة يمكن القول أن العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات قد تطورت بصورة واضحة بعد الكساد العالمي الكبير وبالخصوص في الآونة الأخيرة من القرن العشرين إذ أقبلت الكثير من الدول على إعتماد برامج لإصلاح هياكلها الإقتصادية و خاصة المالية منها وما يتعلق منها بالبنك المركزي إلى الأخذ بمبدأ الاستقلالية كشرط أساسي لتحقيق سياسة نقدية و اقتصادية متوازنة

المطلب الثاني: استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة.

أ- مفهوم استقلالية البنوك المركزية:

لا تعني استقلالية البنك المركزي استقلاله عن الحكومة بشكل تام وانفصاله الكامل عنها، فهو مؤسسة حكومية غير أن الاستقلالية تعني حدية البنك المركزي في اتخاذ قراراته الخاصة، فيما يتعلق منها بالسياسة النقدية إلى جانب أن تكون السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية العامة للدولة ملتصقتين إلى حد كبير بالإضافة إلى

الاستقلالية التي يتمتع بها المسؤولون الرئيسيون في البنك المركزي خاصة ما يتعلق بتعينهم وعدم فصلهم إلا بعد فترة محددة بموجب القانون، كما أن لهذه الاستقلالية الشخصية دور هام في استقلالية البنك المركزي في اتخاذ قراراته.. [1]

ب- استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة:

لقد أثير جدل كبير بين مناصري استقلالية البنوك المركزية ومناصري البنوك المركزية تحت الوصاية مع نهاية السنوات 1980 وفي بداية 1990، كما أن الحجج التي قدمها كل طرف متعددة، كانت اقتصادية وسياسة أيضا اجتماعية... [2]

أولا: الحجج المؤيدة الاستقلالية البنوك المركزية:

هناك غالبية كبيرة جدا من رجال الاقتصاد مقتنعون بالفائدة الاقتصادية لاستقلال البنك المركزي، حيث أسسوا وبنوا آراءهم على ملاحظات في إطار السياسة وعلى استنتاجات الأعمال النظرية والتجريبية والرقابة السياسية للكتلة النقدية تؤدي إلى دورات نقدية سياسية وفي واقع الأمر عشية الانتخابات، فإن الحكومة لا تريد أن تحظى بشعبية وذلك بسبب ارتفاع معدل الفائدة حتى وإن كانت الظروف الاقتصادية تفوض ذلك، ثم تقوم برفع نسبة الفائدة بعد الانتخابات وتكون عالية على ما كانت سنكون عليه في وقتها المناسب حيث يخاطر بالمغالاة في العملة كعلاوة على ذلك في الديمقراطية تتضمن السياسة الاقتصادية التضخم لسببين:

- رسوم سلة العملات أي شراء الدولة بضرب العملة (حيث أن هذه العملة تكون ضمنية.
- وتطابق فرض الضريبة على رأسمال النقدي الناتج عن التضخم انخفاض قيمة تداول العملة أو محاولات تمويل العجز المالي عن طريق الإنتاج المالي.
- عدم الترابط الزمني أي نزعة رجال السياسة بالعودة عن وعودهم من خلال تكريس انقطاع العلاقة بين الحكومة وإنشاء العملة بلغي استقلال البنك المركزي هذين السببين للتضخم، كما أن هناك عدد هام من الدراسات التجريبية المتعلقة بالعلاقة بين الأنظمة الأساسية للبنك المركزي والانجازات الاقتصادية في مجال التضخم والنمو.

---

[1] – حشاد نبيل، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت 1997، ص87.

[2] –Jean pierne pattat, cc nommoir, insititution financiers et politiques nonitaires Economied 4éme, paris, 1987, p433.

من خلال ما ذكر يتضح استنتاجين: الأول يتمثل في تدعيم نظرية التأثير الايجابي لاستقلال البنك المركزي على نتائج في مجال التضخم، أما بالنسبة للاستنتاج الثاني فيتمثل في أحسن الانجازات المتحصل عليها في المتوسط مت قبل البنوك المركزية المستقلة، حيث أنها لا تدفع من انخفاض معدل النمو أو نسبية البطالة مرتفعة وفي المتوسط نسبة البطالة المسجلة في البلدان ذات بنك مركزي مستقل ليست مرتفعة وفي المتوسط نسبة البطالة المسجلة في البلدان ذات بنك مركزي مستقل ليست مرتفعة عن جهات أخرى، وأحيانا يكون العكس فيكون استقلال البنك المركزي للمجتمع وسيلة لبلوغ هدف استقرار الأسعار بدون سعر حقيقي (انخفاض معدلات النمو، ارتفاع نسبة البطالة)، غير أنه ومن دون شك لابد من أن يتحلى بالحيطة عند الخروج باستنتاجات نهائية لهذه الدراسات، حيث ترتكز على استعمال مؤشرات درجة استقلال البنوك المركزية، كما أنه يوجد أحيانا فوق واضح بين الاستقلال المقدم للبنك المركزي من قبل الأنظمة الأساسية الحقيقية، بجانب الاستقلال الرسمي العديد من العوامل حيث تساهم كلها أولا في ضمان الاستقلال الفعلي للبنك المركزي..[1]

ثانيا: حجج معارضي استقلالية البنوك المركزية:

سوف نتطرق إلى الحجج المعارضة لاستقلال البنك المركزي، حيث أشاروا من جديد للاقتصاد والسياسة كما أضيفت حجج أكثر تقنية.

أ– الحجج الاقتصادية: من الممكن أن يكون هناك تساؤل حولما إذا كان البنك المركزي المستقل لا يخاطر بإفراط في مكافحة التضخم، وذلك على حساب الإنتاج والتشغيل غير أنه في مجال هذه الحجة بقيت محدودة، كونها مقبولة عموما، إذ أنه لا يوجد على المدى الطويل تحكيم ممكن بين التضخم والنمو بحتي امتياز استقرار الأسعار التي تشكل ميزات متأصلة بحجة اقتصادية أخرى ضد استقلال البنك المركزي صعبة التنفيذ لمعرفة أن البنك المركزي مكلف بمكافحة التضخم حيث يمكن له أن يشجع ظهور عجز الميزانية الهيكلي الأكثر أهمية.

ب– حجج سياسية: تشير النظرية الاقتصادية للبيروقراطية إلى خطر محتمل لاستقلال سعر الصرف، حكمها الذاتي يسمح لها بمواصلة أهدافها من دون أن تكون من الضروري متطابقة مع أولويات الحكومة والمنتخبين، وعلى العموم فإن استقلال البنك المركزي يمكن أن يسمى بمبادئ الديمقراطية التمثيلية، إذ يعاب عليها أحيانا بإهمالها لمبدأ المراقبة الديمقراطية، وإرسال سلطة نقدية تتجاوز السلطة التنفيذية والتشريعية للدولة.

---

[1]– شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، غ منشور، 2001، ص99.

ومن هنا يمكننا القول أن استقلال البنك المركزي ليس من الضروري أن يتناقض مع مبادئ الديمقراطية التمثيلية، حيث قدم له الرئيس السابق لنظام الاحتياط الفدرالي للو.م.أ بول فولكر شرحا جيدا في خطاب ألقاه سنة 1993 بمناسبة سنوية لبنك إيطاليا، إذ أقامت مجموعة حذرة من المواطنين بائتمان فعلي بجزء من سلطاتها السيادية إلى هيئة مشكلة بطريقة مستحقة، يكون من الممكن لها وضع حد لتعويض السلطة بشكل أخر حيث أن ممارسة سلطات حكومية هامة يعتمد في النهائية على دعم كبير للسلك السياسي، يرى بنك مركزي مستقل رسميا بأن سلطة معتدلة، لأن الرأي العام الذي هو على اطلاع يعتبر معقولا في ضوء أهداف الخدمة العامة مقبولا على نطاق واسع، إن اختيار الحكومة بتفويض سلطتها النقدية هو تصرف حر ويتطابق تماما مع قواعد الديمقراطية مقارنة مع التنظيم وسير العدالة يؤدي إلى نفس الاستنتاج.

ج–الحجج التقنية: يعتبر ميلنون فريدمان معارضا دائما لاستقلالية البنك المركزي، حيث قدم ثلاث حجج تقنية ضد استقلال البنك المركزي:

1. لا يمكن ائتمان بنك مركزي مستقل على كل السلطة النقدية، حيث تتقاسمه على الأقل مؤسسات أخرى (مثلا تكلفة تسيير الدين العمومي)، وقد يؤدي إلى تحقيق المسؤوليات كل هيئة تقوم بإلقاء المسؤولية وكل الأخطاء على هيئة أخرى كما ترفض تحمل مسؤوليتها.

2. قد يؤدي الاستقلال إلى منح أهمية كبرى إلى المصرفيون المركزيون في هذا الإطار فإن تغييرات المصرفيون المركزيون تكون مصدر شك وعدم استقرار.

3. يمنح بنك المركزي مستقل أهمية بالغة في نظر المصرفين، بقدر ما يشعرون بقلق كبير بشأن ما يحدث في الأسواق وإهمال أثار أخرى... [1]

المطلب الثالث: اختيار درجة استقلالية البنوك المركزية:

من بين نماذج البنوك المركزية المستقلة على نطاق واسع خلال سنوات 1990 يمكن لنا ذكر ما يلي:

أ– رفض الاستقلال الكلي: التوازن في الاستقلال شرط أساسي لضمان مراقبة استقرار الأسعار والمسؤولية شرط أساسي لضمان مراقبة الديمقراطية، لذا يجب أن توحد لأن البنك المركزي لا يعمل في فراغ سياسي...[2]

[1] -Frederic Mish km, Mommaie banque et marchés financiers op. cit p434.

[2] -La Banque de france a organisé un colloque sur le thême Indépen dence et responsablité révolation du métier de banques contral un compte rendu enest dommé dans san bullation n¤ 82 (octobre 2000), p95-105.

لا يمكن تصور استقلالية البنك المركزي في أي حال من الأحوال بأن تتصرف بمحض إرادتها وأن لا تحترم الشرطين " المسؤولية والشفافية" في التمتع الديمقراطية النظام الأساسي لاستقلال الهيئات التي تعطي له الوظيفة العمومية (تسيير النقد في حالة البنك المركزي)، يجب أن تتناسب مع التزام إعادة التقرير حيث يعترف للسلطة السياسية بحق تعيين أعضاء هيئات تسيير البنك المركزي، كما أنهم يكونون على معرفة كافية بنشاطاتهم المشاركة في اجتماعاتهم والاستماع إليهم دوريا... [1]

كما أن الاستقلال في طبيعته يعزز من الالتزام المفروض على البنك المركزي بأن يقدم تقارير على نشاطاته حيث أن للبرلمان وإلى السلطة التنفيذية إلى الرأي العام بأنها مستقلة.

ب- استقلال البنك المركزي والتنظيم السياسي: إن اختيار درجة استقلال البنك المركزي يعتمد على تنظيم الدولة، والأمثلة الأساسية ذات بنك مركزي مستقل توجد في البلدان ذات النظام الفيدرالي (الو.و.أ.ألمانيا.سويسرا) أو أي مفهوم للحكومة المركزية والذي هو مشكوك فيه..[2]

ينعكس الدول ذات الهيئات المركزية لها بنوك مركزية تحت الوصاية، غير أن هذا لا يقتضي من جهتهم التنازل عن مواصلة أهداف استقرار الأسعار، كما يمكن اللجوء إلى حلول أخرى لضمانها حيث أن الإمكانية الأولى تتمثل في الحفاظ على معدل سعر الصرف ثابت للعملة الوطنية مع عملة بلد أخر ليستفيد البنك المركزي سمعة جيدة فهو الاتجاه الذي تبنته فرنسا عند مشاركتها في النظام النقدي الأوروبي، أما الإمكانية الثانية فتتمثل في إعداد عقد بين الحكومة والبنك المركزي فيلتزم البنك المركزي لبلوغ أهداف استقرار الأسعار، وهو الحل الذي اعتمدته نيوزلندا بنك احتياط نيوزلندا التزم سنة 1989 ببلوغ سنة 1992 هدف رفع الأسعار بمعدل 0% إلى 2% والحفاظ عليه فيما بعد، يمكن الحكم على أن حلول من هذا النوع تناسب أكثر البلدان ذات الهياكل المركزية، من منح استقلالية أكبر إلى البنك المركزي التي ليست من تقاليدهم.

المبحث الثالث: أنواع استقلالية البنوك المركزية

في هذا المبحث يمكن الحديث عن شكلين أساسين للاستقلالية هما الاستقلالية في تحديد الأهداف والاستقلالية في تحديد الأدوات.

المطلب الأول: الاستقلالية في تحديد الأهداف والأدوات

[1] -Tommaro parclea, Schioppa, l'evo et le potitique le mondé (6 septembre 2000.
[2] -Frederic Mishkin, Monnaie, banque et narchés financiers, op.cit, p436.

أ- الاستقلالية في تحديد الأهداف: إذ كانت أهداف البنك المركزي أو أهداف السياسة النقدية محددة بدقة فهذا يعني بأن الاستقلالية في تحد أهدافها ضعيفة والعكس صحيح، فإذا كانت الأهداف كثيرة ومتعددة فإن هذه الأهداف تتناقض وبالتالي... الاستقلالية في تحديدها، وكذلك إذا كانت مهمة البنك المركزي هي استقرار الأسعار فإنه يكون أكثر استقلالية.. [1]

ب-الاستقلالية في تحديد الأدوات: من أجل تحقيق الهدف الرئيسي للبنوك المركزية وهو الحفاظ على استقرار الأسعار والعملة، حيث يجب استعمال العديد من أدوات السياسة النقدية سواءا كانت مباشرة أو غير مباشرة، فإذا كانت الأدوات مفروضة على البنك المركزي فلا تكون له استقلالية، أما إذا كانت لديه القدرة على اختيار الأدوات الناجحة لتحقيق أهدافه فيكون له مجال واسع من الاستقلالية.

ترتكز الاستقلالية التي تسعى إليها البنوك المركزية أساسا على إعطائها حرية التصرف الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية واختيار الأدوات المناسبة واللازمة لتحقيق أهدافها، خاصة وأن الهدف الرئيسي قد تحدد بالفعل وانحصر في ضرورة تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على قيمة العملة، كما يجب أن تشير إلى أن الاستقرار في الأسعار ينقسم إلى استقرار داخلي (المستوى العام للأسعار) واستقرار خارجي (سعر الصرف) مع وجود علاقة تأثير قوية ومتبادلة بينهما.

ومنه فإن ارتباط استقلالية السلطة النقدية بهدف الاستقرار الداخلي الخارجي للأسعار ولكن ينبع من التعارض الذي يحدث بين السياسة المالية والسياسة النقدية نتيجة لميل الحكومة لتمويل عجز الميزانية تمويلا تضخميا، والتعارض الذي ينشأ بين سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية وهذا من جهة أخرى نتيجة لقيام الحكومة بتجديد أهدافها لسعر الصرف تتعارض مع أهداف السياسة النقدية التي يضعها البنك المركزي لتحقيق استقرار الأسعار.

فالرغبة إذن في جعل البنك المركزي مستقلا لا تكمن فقط في أهمية عزله عن الضغوط السياسية كعلاج لميل الحكومة نحو التمويل التضخمي، وإنما أيضا لإعطاء البنك المركزي الحدية في صياغة السياسة النقدية من

[1]- محمد دويدار، أسامة القولي، مبادئ الاقتصاد النظري، الطبعة الأولى، مصر، الدار الجامعية الجديدة، 2003، ص275.

خلال إدارة القاعدة النقدية، بحيث يصبح قادرا على رفض تنفيذ سياسة سعر الصرف التي تضعها الحكومة والتي قد يترتب عنها نتائج تضخمية.. [1]

المطلب الثاني:الاستقلالية من الناحية المؤسسية والاستقلالية من الناحية الوظيفية والقانونية الفعلية.

إن استقلالية البنك المركزي من الناحية المؤسسية تتضمن ترتيبات واضحة لتعيين وفصل كبار الموظفين، وتحديد هيكل التنظيم والإدارة في البنك المركزي وأدوار مسؤوليات أعضاء مجلس والإدارة والشفافية في عملية اتخاذ القرارات.

كما يمكن وضع إطار شامل وعام ومتكامل لاستقلالية البنك المركزي من الناحية القانونية، حيث يتضمن العناصر والمتغيرات المختلفة المرتبطة بها مع فصلها إلى عناصر ترتبط بجانب السلطة وعناصر أخرى ترتبط بجانب المسؤولية، ولا يمكن اعتبار الاستقلالية القانونية للبنك المركزي في الدول النامية مقياسا لمدى نجاحه في تحقيق الأسعار.. [2]

المطلب الثالث: معايير قياس درجة استقلالية البنك المركزي.

هنالك معايير عديدة يمكن استخدامها لقياس درجة استقلالية البنك المركزي مع التباين في ترتيب هذه المعايير، والوزن النسبي لكل منها، ومن بين هذه المعايير الاستقلالية الإجرائية استقلالية المسيرين، الاستقلالية المالية... [3]

ويمكن توضيحه في الجدول التالي:

جدول رقم (1-1): الإطار العام لاستقلالية البنك المركزي القانونية.

رمز العنصر	رقم المتغير	ومن عناصر ومتغيرات الاستقلالية القانونية المرتبطة بجانبي السلطة والمسؤولية
أولا		جانب السلطة ويشمل العناصر أ.ب.ج
أ	**1**	**الاستقلالية المؤسسية**
	2	-الاستقلالية في صياغة السياسة النقدية وتشمل متغيرين هما:

[1]– منصوري زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة الشلف، ديسمبر2004، ص425-426.

[2]- Max well Fry, Assessing central Bank independence, insteveloping countries, Do Action Speak, louder than words? (oxford Economic papers) vdl 50 n03, july1998, p515.

[3] -Fréderic Mish kin, Monnaie, banque et marchés financiers, 8 édition, Nouveau... ARS, Paris, 2007, p433.

		• من المسؤول عن صياغة السياسة النقدية؟ • من يكون صاحب الكلمة الأخيرة في حل التعارضات؟
ب	1 2	**الاستقلالية الشخصية** -استقلالية الأشخاص القائمين على صياغة السياسة النقدية وتشمل متغيرين هما: • نسبة التمثيل الحكومي في مجلس إدارة البنك المركزي. • مدة بقاء أعضاء مجلس الإدارة في الوظيفة وإمكانية العزل منها.
ج	ج1 1 2	**استقلالية الأدوات:** -حدود التمويل المقدم من البنك المركزي للحكومة وتشمل متغيرين هما: • إمكانية شراء الأوراق المالية للحكومة (أسهم، سندات). • إمكانية منع سلف أو قروض القيام بضمانها.
		-توجيه الموارد المصرفية نحو قطاعات وأنشطة خطط التنمية الاقتصادية المستهدفة وتشمل متغير واحد وهو: • إمكانية توجيه الموارد المصرفية وفقا لأسس ائتمانية واعتبارات السياسة النقدية.
ثانيا		-جانب المسؤولية ويشمل ثلاث عناصر د.هـ.و.
د		-مدى أولوية تحقيق استقرار الأسعار كهدف أساسي وتقليدي للسياسة النقدية.
هـ		-مدى وجود آلية قوية للمسألة عن تحقيق هدف استقرار الأسعار.
و		-مدى فعالية البنك المركزي فيما يتعلق بتوجيه الموارد المصرفية في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية المستخدمة.

المصدر: أحمد شعبان، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية 2007، ص418.

شرح للجدول :

• **استقلالية الإجرائية:** هي عبارة عن الحرية التي يملكها البنك المركزي لإعداد ووضع سياسة العملة، كما أن البنك المركزي هو الذي يمنح سلطة واسعة في صياغة السياسة النقدية، كما أنه هو صاحب الحق في الكلمة الأخيرة في فض المنازعات التي تنشأ بينه وبين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، ..فيما يتعلق بمسائل السياسة النقدية كما أنه يتم تصنيفه بأنه أكثر استقلالا من الناحية عنصر صياغة السياسة النقدية.

- **استقلالية المسيرين**: بعنبر البنك المركزي مستقلا من الناحية الاستقلالية الشخصية إذا انخفضت نسبة الأعضاء المحتمل انحيازها للحكومة والمتمثلين في مجلس إدارة البنك المركزي، وبالمثل باقي أعضاء مجلس الإدارة أطول، هذا من جهة أما من جهة أخرى فوجود سلطة قانونية أقل ممنوحة للحكومة أو البرلمان في تعيين أو عزل المحافظ أو باقي أعضاء مجلس الإدارة، فإنه يتم تصنيف البنك المركزي بأنه أكثر استقلالية من ناحية عنصر الاستقلالية الشخصية.

- **الاستقلالية المالية**: يتم تصنيف البنك المركزي بأنه أكثر استقلالية من ناحية عنصر حدود منح الائتمان كلما زادت القيود المحددة لشروط تقديم الائتمان للحكومة والقطاع العام، وبذلك يمكن القول أنه كلما تضمن النظام الأساسي للبنك المركزي احتمالا أكبر للتدخل من جانب الحكومة أو السلطة التشريعية للبنك وانخفضت مسألة عن نتائج السياسة النقدية وخاصة فيما يتعلق بمجال استقرار الأسعار وإن هذا الحل يبقى محدود جدا[1].

[1] -Issuvesincentral Bank Finance and Independence, Deter Stella and Âke Combery, wp/08/37 IMF working paper, 2008 international Monetary Find.

خلاصة الفصل الأول:

عرفت البنوك المركزية منذ ثلاثة قرون غير أنها لم تنتشر ولم تتوسع وظائفها إلا خلال القرن العشرين، فأصبحت بذلك جزء لا يتجزأ من مظاهر الاستقلال السياسي للدولة وعلامة من علامات الاستقلال الاقتصادي، حيث أن البنك المركزي مؤسسة نقدية مملوكة للدولة، تتولى العمليات النقدية التمويلية الهامة، وذلك من خلال تعدد الوسائل وتنوع العمليات التي تؤثر من خلاله البنك المركزي على المؤسسات النقدية المالية، وذلك بهدف دعم ومساندة السياسة الاقتصادية للبلاد بصفة عامة، والسياسة النقدية بصفة خاصة، أما عن وصفه بالمركزي فلأنه يشمل مركزا محوريا في النظام المصرفي للدولة، فهو يعمل قائد لسوق النقد ومشرفا ورقيبا ومنظما لنشاط البنوك، كما شهدت العديد من التطورات من حيث الوظائف فنجد الوظائف التقليدية من إصدار العملة وبنك الحكومة وباعتباره بنك البنوك إذ نجده مكلف بإدارة احتياطات العملة الأجنبية وتنظيم الائتمان وفق الأدوات المباشرة وأخرى غير مباشرة كونه المسؤول عن إعداد وتنفيذ السياسة النقدية ومن اكثر البنوك استقلالية في العالم بنك المانيا.

مقدمة الفصل:

تعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية كونها تلعب دور مهم قي النشاط الاقتصادي، كما أنها تعكس المواقف النقدية لأي اقتصاد، وتعتبر أيضا الطريقة المثلى والوسيلة الفعالة التي تتبعها السلطة النقدية في توجيه الوحدات الاقتصادية، غير أن السياسة النقدية تهدف من خلال بعض الإجراءات في التأثير على حجم الكتلة النقدية، وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية، ومن خلال ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث الآتية:

- ماهية السياسة النقدية.
- أهداف السياسة النقدية وقنوات إبلاغها.
- دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي خلال القرن الماضي ثم بدأ هذا الاهتمام يتركز وخاصة أثناء الأزمات النقدية، وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي نعيشه في الوقت الحالي، ولهذا تعتبر السياسة النقدية جزءا مهم أو أساسي في أجزاء مكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ومنه سنتطرق في هذا المبحث إلى التطور التاريخي للسياسة النقدية وتعريفها، أسسها وأدواتها ووظائفها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للسياسة النقدية وتعريفها

شهدت السياسة النقدية جملة من التطورات وذلك عبر مراحل ساعدته على التطور عبر القرون، حيث هناك اختلاف بين وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين حول مفهومها ودورها الاقتصادي الذي تلعبه في النمو.

1- التطور التاريخي للسياسة النقدية:

إن السياسة النقدية تشتمل على نوعين من القرارات، الأولى تخص تحديد الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها، وهو يعتبر قرار سياسي في أغلب الأحيان يتخذ من طرف الحكومة، أما الثانية ترتبط بالوسائل التي تحقق من خلالها غايتها الوصول إلى أهدافها، كما أنها أحيانا تعتبر القرارات المتصلة بالبنك المركزي الذي هو السلطة النقدية المركزية، وأحيانا أخرى تعتبر كذلك الأجهزة السياسة.

إن البنوك المركزية قبل سنة 1931 كانت تملك صلاحيات واسعة النطاق لتقرير مثل هذه الوسائل وفي الأهداف أحيانا، وأثمت تغيرت تلك الصورة بشكل تدريجي بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينات وخاصة عند خروج بريطانيا عن قاعدة النصب آنذاك، حيث أصبحت السياسة النقدية بعيدة عن الصفة التلقائية التي تميزت بها، بحيث فرضت قاعدة الذهب... [1]كنظام على البنك المركزي أن يتبع قواعد عامة يمليه عليه البلد. جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص109.

وذلك كمحاولة منه من أجل منع خروج الذهب من نطاق البلاد، وإعادة ميزان المدفوعات إلى الوضع الملائم لكن ذلك كان يحدث على حساب الاستقرار الداخلي، إذ يجب أن يصاحبه انكماش اقتصادي ناتج عن رفع سعر الفائدة أو سعر إعادة الخصم لدى البنك المركزي، مما قد يؤدي إلى امتناع الأفراد عن الاستثمار

[1]- جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص109.

غير أن الوضع تغير في الثلاثينيات، حيث صارت الأهداف الاقتصادية العامة جزءا لا يتجزأ من واجب الحكومة المركزية إذ تحددها كما تراها مناسبة، تاركة للبنك المركزي تحقيق الأهداف من خلال الوسائل التي يقررها لوحده، وقد كان سبب هذا التغيير هو التخلي عن النظام المطلق الحر الذي أثبت فشله في أزمة الثلاثينيات، واعتبر أن السياسة النقدية هي من اختصاص الحكومة المركزية كجزء مكمل للسياسة الاقتصادية، التي تضعها الدولة وترسم فيها خططها العامة من أجل تحقيق أهدافها التي حددتها سابقا عن طريق وسائل نقدية معينة تعهدها إلى البنك المركزي بموجب قوانين خاصة، وهكذا توسع معنى السياسة النقدية ليشمل كل الإجراءات الحكومية الأخرى، التي تأثر تأثيرا نقديا في الاقتصاد بالإضافة إلى الإجراءات النقدية بالمعنى الضيق.

ومن جهة أخرى فلقد كان الهدف الأساسي للسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، هو الحفاظ على ثبات المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال الربط بين كمية النقود المعروضة وبين كمية السلع والخدمات المتاحة في السوق، وبموجب ذلك فإن المستوى العام للأسعار يتأثر فقط بالتغير في كمية النقود المعروضة، وإن التوسع النقدي يعود للتضخم التراكمي، وذلك كون أن سلوك الوحدات الاقتصادية سيتكيف تلقائيا مع توقعات استمرار التضخم، وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في زيادة حجم الإنتاج.

لهذا الأخير عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية حسب ما افترضه الكلاسيك، لهذا فقد اهتمت النظرية النقدية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود) بتحليل العوامل المؤثرة في قيمة النقود، وتتمثل هذه العوامل في التغيرات الناشئة في كمية النقود التي ستتسبب في تغيير المستوى العام للأسعار، وبحكم افتراض الكلاسيك لوجود علاقة فردية بين هذين المتغيرين، حيث أن المستوى العام يتحدد بتكافؤ حجم المعروض النقدي مع الطلب على النقود.

ومن هنا يصبح بإمكانية السلطات النقدية التحكم في المستوى العام للأسعار وذلك بالسيطرة على كمية المعروض النقدي، ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي.

وقبل عام 1929 كانت السياسة النقدية تعتبر الوسيلة الوحيدة والرئيسية لتنفيذ ورسم السياسة الاقتصادية، أما التغيرات التي كانت تحدث في إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة تستخدمان لمحاربة ارتفاع الأسعار أو تحفيز النشاطات الاقتصادية الناجحة، غير أنه بعد الأزمة العالمية (1929-1933)

تراجعت أهمية التحليل الكلاسيكي بسبب عجز النظرية النقدية الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة بفاعلية، وظهرت بعدها النظرية النقدية الكينزية التي تولت تشخيص هذه الأزمة ووضع الحلول المناسبة لها... [1]

2-تعريف السياسة النقدية:

لقد تعددت التعاريف بالنسبة للسياسة النقدية فقد عرفها الاقتصادي G.L.Bach على أنها "كل ما تقوم به الحكومة من أعمال تؤثر من خلالها في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواءا كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية".

تعريف الثاني: السياسة النقدية هي عبارة على مجموعة من التدابير المتخذة من طرف السلطة النقدية من أجل تغير الاقتصاد من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف.

تعريف الثالث: السياسة النقدية هي عبارة عن التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعالية الاقتصادية وذلك من خلال التغيير في عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك... [2]

ومن خلال ذلك فإن السياسة النقدية تعبر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى مع حاجة المتعاملين الاقتصاديين وهي تعتبر هدف البنك المركزي في ممارسته على النقود.

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي يتم اللجوء إليها لمعالجة المشاكل الاقتصادية، والتي من خلالها يتم اتخاذ الإجراءات والتدابير بهدف حل هذه المشاكل، كما أنها تهتم بتوفير السيولة اللازمة للتسيير الحسن للاقتصاد ونموه مع المحافظة على استقرار النقد... [3]

---

[1]– صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر 2000-1990، أطروحة دكتور إغ منشور، نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2007، ص81.

[2]– عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003، ص53.

[3]– ممتلول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص بنوك-نقود ومالية، دفعة2001، ص24.

كما تعرف المؤسسة السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما يحقق أهدافها.. [1]

بشكل شامل ومختصر "تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود من أجل إيجاد والتوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، والهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة، ويؤدي تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من التوسع في الإنتاج.. [2]

المطلب الثاني: أسس وأدوات السياسة النقدية.

1- أسس السياسة النقدية.

إن أسس السياسة النقدية تختلف نظرا لاختلاف مستويات التقدم والتطور في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية بمختلف المجتمعات.

تتركز هذه السياسات في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة في المقام الأول للمحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد، وذلك في إطار الاستقرار النقدي الداخلي، وفي مراجعة التقلبات الاقتصادية المختلفة وتتبع هذه الدول في هذا المجال بعض السياسات النقدية الكمية كوجوب السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة، أو تغير نسبة الاحتياطي لدى البنوك...إلخ، كالتأثير في الائتمان الاستهلاكي أو الائتمان لأغراض المضاربة وغيرها.

ولكن السياسة النقدية غير قادرة على تحقيق هذه الأهداف، وهذا ما أنقص من قيمتها وزاد من أهمية السياسة المالية في هذا الصدد، حيث أن هناك حدود لا تتجاوز الدولة في مجال تخفيض أسعار الفائدة أو زيادة عرض النقود... وغيرها من الوسائل.

– أما بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو فتتمثل أسس السياسة النقدية في الأهداف الرئيسية لسياستها الاقتصادية، ومنها السياسات النقدية التي تنحصر في خدمة أهداف التنمية، وتوفير التمويل اللآن لها، ويضع حد بين دور السياسات النقدية في توفير الموارد المالية لتلك الدول خاصة عنصر العمل الفني، وتخلف النظام المصرفي القائم وضئالة تأثيره ونطاقه، فضلا عن قلة المؤسسات المالية غير المصرفية وقلة الأسواق... [3]

---

[1]– بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر سنة 2003، ص112.

[2] -G.Parie Nie, éléments d'économie monétaires, Economice, paris1983, p78.

[3]– بن عزوز بن علي، مرجع سابق، ص112.

2- أدوات السياسة النقدية:

إن الدولة تتدخل بطريقة غير مباشرة في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال السياسة النقدية المتبعة، كما أنها تأثر على وسائل الدفع وحجمها في المجتمع، ويعتبر هذا التأثير من أهم جوانب السياسة النقدية وذلك من خلال امتصاص الفائض من الكتلة النقدية، وتوفير أرصدة نقدية جديدة، وكل هذا يتم باستعمال أدوات السياسة النقدية والمتمثلة في أدوات مباشرة وغير مباشرة للسياسة نقدية.

أولا: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية "أدوات كيفية".

استخدام هذه الأدوات من أجل التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لمجموعة من القطاعات، كما أنها تعمل على وضع حدود لحرية المؤسسات المالية من ممارسة بعض الأنشطة كما ونوعا ومن أهمها:

- **تأطير الائتمان (القروض)**: هو عبارة عن إجراء تنظيمي تقوم من خلاله السلطات النقدية بتحديد سقف معين لتطور القروض التي تمنحها البنوك التجارية بطريقة إدارية مباشرة، وذلك من خلال نسب محدودة خلال العام... [1]

واعتماد هذا الأسلوب يمنع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض للقطاعات الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو تلك المتطلبة لموارد مالية كبيرة... [2]

إلا أن استخدام هذه الأداة قد يؤدي إلى خسائر، وهذا ما دفع إلى الابتعاد عنها وتجنبها في كثير من الدول.

- **النسبة الدنيا للسيولة:** من خلال هذا الأسلوب يجبر البنك المركزي البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا، تتحدد عن طريق مجموعة من الأصول تنسب إلى بعض من مكونات الخصوم، وهذا من أجل أن لا تتخلى البنوك التجارية في الإقراض... [3]

---

[1]– عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص80.

[2] –Jean, pierrepattot, Monnaie. institution financiers et politiques monotires 4éd, Economique, paris, 1987, p328.

[3]– بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص189.

- **الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:** إن هذا الأسلوب يدفع المستوردين إلى إيداع مبلغ من أجل دفع ثمن الواردات، وذلك في شكل ودائع لدى البنك المركزي لمدة معينة من أجل التقليل في حجم القروض التي من الممكن توجيهها إلى الاقتصاد، وهذا ما يؤدي إلى زيادة تكاليف الوردات.. [1]
- **قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:** إن هذه الأداة تستخدم في الدول التي أدواتها النقدية محدودة الأثر، إذ تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية كتقديم القروض لمجموعة من القطاعات الأساسية في الاقتصاد... [2]
- **التأثير والإقناع الأدبي:** هي عبارة عن وسيلة تستخدمها البنوك المركزية في طلبها بأساليب ودية، وغير رسمية من البنوك التجارية، بتطبيق سياسة معينة وذلك في مجال منع الائتمان، وإن نجاح هذا الأسلوب، يعتمد على العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنوك المركزية... [3]

إن الاعتماد على الأسلوب المباشر للسياسة النقدية والرقابة على الائتمان بتزايد من سنة إلى أخرى وخاصة بالعشريتين الأخيرتين من القرن العشرين من أجل الأساليب غير المباشرة سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو النامية، كون أن الأساليب المباشرة تعمل على خفض المنافسة المصرفية بين البنوك التجارية، وذلك نتيجة للتجاوز في تحديد نشاطها من خلال السقوف والمؤشرات الواجب احترامها، ومن هنا يمكن معاقبة البنوك التي تتسم بالحيوية والفعالية، كما أنها تضر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من المؤسسات الكبيرة، فهذه الأخيرة يمكنها أن تقوم بإقراض فائض السيولة عندها إلى مؤسسات أخرى وبفوائد عالية.

إن استخدام هذه الأساليب يؤدي إلى ظهور مشاكل إدارية، إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد وذلك بسبب التمييز غير العقلاني بين القطاعات، إضافة إلى عدم وجود الضمانات الكفيلة بتكون التسهيلات الائتمانية المقدمة لبعض القطاعات سوف تستخدم للأغراض المحددة لها.

---

[1]– شملول حسينة، استقلالية البنك على فعالية السياسة نقدية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2000، ص30.

[2]– تادريس صبحي، العقاد مدحت، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص127.

[3]– ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة الجامع الإسكندرية، 2000، ص173.

ثانيا: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية:

إن هذه الأدوات تعتمد على استخدام السوق للتعديل النقدي، وذلك بهدف التأثير على عرض النقود والطلب عليها، حيث يسمح هذا الأسلوب لقوى السوق على تخصيص القروض، ومن أهم هذه الأدوات غير المباشرة ما يلي:

- **عمليات السوق المفتوحة:** هذه السياسة هي عبارة عن قيام البنك المركزي بالدخول إلى السوق المالي بغرض شراء أو بيع الأوراق المالية، وذلك حسب الوضعية الاقتصادية المعاشة، إذ نجده يدخل كبائع للأوراق المالية، في حالة التضخم فيبيع من أجل امتصاص جزء من الكتلة النقدية من أجل تحريك النشاط الاقتصادي...[1]

حيث أن هذه العملية تسمح للسلطات النقدية بتوجيه تطور أسعار الفائدة في الاتجاه الذي يظهر لهم، أنه أكثر ملائمة واستخدام هذه الأداة يؤدي إلى تغيير حجم النقد المتداول، كما تؤثر على إمكانية البنوك التجارية في خلق الائتمان... [2]

- **معدل الاحتياطي الإلزامي (الإجباري):** هي عبارة عن نسبة من قيمة الودائع المودعة لدى البنوك التجارية، سواءا كانت بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية، حيث يطلبها البنك المركزي من البنوك التجارية، لتقييم إيداعها في غرفة المقاصة لاستعمالها في عملية المقاصة.

أيضا يمكن من خلال هذه الأداة التحكم في المعروض النقدي، حيث إذا كان الاقتصاد يعاني من ظاهرة التحكم طلب نسبة أكبر، أما إذا كان يعاني من ظاهرة الركود أو الكساد تنخفض هذه الأداة... [3]

استعملت هذه الأداة في الو.م.أ سنة 1933 وفي فرنسا 1935، أما في الجزائر جاء بها مجلس النقد والقروض في 1 جويلية 1990 بحيث هذه النسبة لا تتجاوز 28% ففي حالة تحلف أحد البنوك

---

[1]– شافعي محمد زكي، النظم المصرفية في البلاد المتخلفة اقتصاديا، رسائل في التخطيط القومي رقم 49، لجنة التخطيط القومي القاهرة، 1995، ص54.

[2]– عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص90.

[3]– سهير محمود معتوق، استقلالية البنك المركزي المصري، المصر المعاصرة، العدد453،454 أفريل 1999، ص12.

التجارية على إيداعها، تعرض إلى غرامة مالية تقدر ب 1% وتعتبر كوديعة تحت الطلب ليس عليها سعر الفائدة... [1]

- **سياسة معدل إعادة الخصم**: هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يأخذه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق التجارية بالنسبة للبنوك التجارية والإقراض منه كونه الملاذ الأخير، وتعتبر إعادة الخصم كشكل من أشكال التمويل التي يقوم بها البنك المركزي... [2]

حيث نجد أن البنوك التجارية، قد تحتاج إلى سيولة فمرجعها الأخير للاقتراض هو البنك المركزي، فقط تطلب منه إعادة خصم الأوراق التجارية المتواجدة لديها التي لم يحن تاريخ استحقاقها، مع مراعاة الوضعية الاقتصادية، فإذا كان هناك تضخم فإن البنك المركزي يرفع نسبة إعادة الخصم، أما إذا كان في حالة الركود فيخفض من تلك النسبة... [3]

المطلب الثالث: وظائف السياسة النقدية.

إن السياسة النقدية تعمل على التأثير في عرض النقود الذي يتوقف على كميتها من جهة وعلى السرعة، أيضا من جهة أخرى، كما أن البنك المركزي يمارس السياسة النقدية بالتنسيق مع المهتمين بالسياسة المالية في الدولة الذين يعملون على تحقيق الأهداف التي تسطرها السلطات العليا في الدولة ومن هنا يمكن القول أن مجال السياسة النقدية يكمن في:

- محاربة الوصول إلى التوظيف الكامل.
- زيادة الدخل القومي الحقيقي عن طريق تحقيق النمو الاقتصادي.
- استقرار المستوى العام للأسعار.
- إحكام الرقابة على التضخم.
- استقرار مستويات الأجور.
- المحافظة على القدرة الشرائية للنقود، وعلى قيمتها الخارجية عن طريق حماية الرصيد الذهبي والأرصدة القابلة للتحويل.

---

[1]– أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1993،ص332.

[2]– عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص87.

[3]– بلعزوز علي، محاضرات في نظريات والسياسات النقدية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.

ومن الملاحظ أن الأهداف السابقة تتضارب مع بعضها، فتحقيق العمالة الكاملة يتضارب مع مكافحة التضخم، فمن الممكن أن تجد الحكومة مصلحتها في زيادة العمالة أو رفع الأجور من غير أن يقابل ذلك زيادة في الإنتاج، فينتج عن ذلك زيادة الطلب في حين أن مكافحة التضخم تقضي بتخفيض الطلب... [1]

كما أن سياسة مكافحة التضخم قد تؤدي إلى الحد من النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج، من أجل أن تؤدي السياسات النقدية وظائفها، وتحقيق أهدافها فإن الذين يطبقون هذه السياسات يستعملون وسائل وأدوات أهمها:

- سعر البنك (سعر إعادة الخصم).
- نسبة الاحتياطي الإجباري.

كما أنه هناك أدوات أخرى لقد أسلفنا ذكرها... [2]

[1]– عارف محمد، علي بوشرا، مصعقى حسين سليمان، مبادئ الاقتصاد، دار اللوتس، الأردن، سنة 1993،ص194-195.

[2]– عارف محمد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص115.

المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية وقنوات إبلاغها

بما أن السياسة النقدية تعتبر مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية فإنها نسعى في الواقع إلى إدراك نفس أهدافها، ورغم ذلك يبقى للسياسة النقدية أهدافها المميزة عن غيرها من السياسات الأخرى.

كما تعتبر قنوات الإبلاغ عن طريق أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي وذلك وفق شروط معينة.

المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية.

كون أن السياسة النقدية تعتبر كأحد أدوات السياسة الاقتصادية، ففي حقيقة الأمر أنها تحاول تحقيق نفس الأهداف غير أن هذا لا يمنع، من أن تكون أهداف السياسة النقدية خاصة بها، والتي تمييزها عن غيرها من السياسات الأخرى، والتي تكون نهائية أو وسيطية.

1- الأهداف النهائية: إن الأهداف النهائية للسياسة النقدية تتطابق على أهداف السياسة الاقتصادية، غير أنها لا تعتبر كمحل اتفاق بين التشريعات النقدية للدول التي تختلف من حيث التوسع والتصنيف والنطاق الداخلي والخارجي لكنها في العموم تسعى إلى... [1]

أ- استقرار الأسعار: تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار بين أهم العوامل التي تمس النشاط والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية، وتنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات الدائمة والعنيفة في مستوى الأسعار، وذلك لأي... [2]

ب- تغيير يمس مستويات الأسعار، من عوامل التي تؤثر بشكل سلبي على قيمة النقود ومن ذلك أثاره الضارة على مستوى الدخل والثروات، وتخصيص الموارد الاقتصادية، بين الفروع الإنتاجية وبالتالي على أداء الاقتصادي... [3]

كما في مثل هذه الأوقات فإن الأجور تختلف عن مسايرة ارتفاعات الأسعار، مما يؤدي خفض الدخل الحقيقي لذوي الدخول الثابتة، وإلى زيادة الأرباح لرجال الأعمال، بالاستقرار في مستوى الأسعار، إذ أرغب

---

[1]- النشرة التحليلية "معالم السياسة النقدية العالمية في أواخر التسعينات" المحاسب القانوني العربي، عمان، العدد100، مارس 1997.

[2]- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص55.

[3]- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص58.

فيه طالما أنه يستوجب القضاء على مثل هذه الاختلالات، كما يمكن ذلك عن طريق إتباع سياسة انتمائية سليمة تأخذ بعين الاعتبار الظروف والأهداف الاقتصادية الموجودة لتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.

ج- استقرار أسعار الصرف: يمكن القول عن هذا الهدف أنه مرتبط بالهدف السالف الذكر لأنه إذ افترضنا أن الأسعار في دولة ما قد انخفضت فإن هذا يؤدي إلى زيادة في الصادرات، وذلك بسبب زيادة الطلب عليها ومنه فإن زيادة الطلب على عملة هذا البلد يؤدي بدوره إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى عكس والعكس صحيح... [1]

التحكم في دائرة التقلبات الاقتصادية الدولية تمر بتقلبات خاصة تلك التي تتبع النظام الرأسمالي، حيث يشهد خلالها الاقتصاد عدة مراحل مثل مرحلة الانتعاش ومرحلة الركود التي تحدث أثار سلبية على الأداء الاقتصادي ومعدلات التوظيف.

كما أنه يمكن للسياسة النقدية أن تلعب دورا مهما في تحقيق الآثار السلبية وذلك عن طريق أتباع سياسة نقدية توسيعية أما حالة الرواج فالعكس... [2]

د-تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة: تسعى السلطات النقدية إلى تقليص الضغوطات التضخمية، كما أنها تعمل على تحقيق معدلات مرتفعة، ويهدف من خلاله الزيادة المستمرة والملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتسعى الحكومات للوصول إلى هذا الهدف من أجل إشباع حاجات الأفراد ورفع المستوى المعيشي وتحسين وضع ميزان المدفوعات، وذلك من خلال الحصول على المزيد من العملات الأجنبية... [3]

2- الأهداف الوسيطية للسياسة النقدية:

يقصد بالأهداف الوسيطية تلك المتغيرات النقدية الكلية التي عن طريقها البنك المركزي يحقق أهدافه النهائية، سواءا كانت كلها أو بعضها، كما يمكن اعتبار هذه الأهداف كمؤشرات تغيرها يكون عاكسا لتغيرات الأهداف النهائية.

---

[1]- محمد عزت فزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص96-102.

[2]- وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، الطبعة الأولي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2001، ص125-126.

[3]- محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره، ص103.

وتوضع هذه الأهداف بناءا على عدة معايير، وهي القابلية للقياس، القدرة على السيطرة، القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي، وتتمثل الأهداف فيما يلي:... [1]

أ- معدل الفائدة: إن لمعدلات الفائدة أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمرين والعائلات على حد سواء فهم يعتبرون الأكثر حساسية اتجاهها هذا من جهة تكلفة قروضهم وأيضا من جهة التعويضات على التوظيفات لمدخراتهم، ولذلك يجب على السلطات العامة أن تهتم بتقلبات معدلات الفائدة، أما المشكل فيكمن في تحديد المستوى الأمثل لهذه المعدلات، وهنا يجب على السلطات أن تعمل على أن تكون هذه التغيرات في مستوى معدلات الفائدة، ضمن هوامش أو مجالات واسعة كثيرا كما أن المجال الواسع لهذه التقلبات يمكن أن يحدث تذبذب في الاستقرار الاقتصادي والعمليات المتتالية من عدم التوازن يتبع عنها حالات متتالية من التضخم والركود، ولهذا السبب تصبح السلطات مضطرة لترك هامش وذلك لخلق كمية من النقود حسب الحاجة الاقتصادية.

ب- معدل صرف النقد مقابل العملات الأخرى: يعتبر معدل صرف النقد مؤشرا هاما حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما وذلك من خلال الحفاظ على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية، حيث يمكن للسياسة أن تكون مساهمة في التوازن الاقتصادي من خلال تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد اتجاه العملات الأخرى، ومن الممكن أن يكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية وحينما يؤخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب كون أن أسواق الصرف ليست منظمة وهي تتعرض لتقلبات يلعب معدل للصرف دورا هاما في معرفة الإستراتيجية الاقتصادية والمالية لحكومة ما.

لذلك يعتبر الاختبار المدرك أو غير المدرك، لعدم تقدير سعر الصرف ملائم له نتائج عدة من بينها:

- الحفاظ على مستوى منخفض أكثر للعملة هو ما يشجع الضغوطات الحكومية، كما يؤدي إلى إتباع سياسة سهلة في الأجل القصير وفي المقابل تدفع في الأجل الطويل الأضعاف، القدرة الصناعية للدولة وخفض القدرة المعيشية للأفراد.

[1]- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص71-72.

- البحث على المستوى المعيشي المرتفع يضع الأعوان الاقتصاديين تحت ضغط انكماش وهو ما يحدث اختفاء بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم، وهو ما يبطئ النمو وهذا ما يؤدي في الأخير إلى سياسة متشددة يمكن أن تؤدي إلى الفشل... [1]
- تؤثر بشدة على تحركات رؤوس الأموال في الأجل القصير.

ج- المجمعات النقدية: هي عبارة عن كمية النقود أو التوظيفات النقدية، التي يقوم بها الأعوان غير الماليين، وتعرف بتثبيت تطور النقود السنوي ضمن حدود متوافقة مع التوقعات الرسمية لتطور الناتج القومي الإجمالي، غير أن هذه المجمعات ترتب على أساس درجة السيولة وخصائص النقد وكذا على أساس سلوك الوحدات الاقتصادية... [2]

تتحدد العلاقة بين هذه المجمعات بمستوى تطور النشاط الاقتصادي، ومدى تطور الجهاز المالي وتطور المنتجات.

- تتكون المجمعات النقدية من أربع مجمعات.

- **تسمى القاعدة النقدية:** وتشمل على وسائل الدفع كاملة السيولة والتي تتكون من النقود القانونية والاحتياطات النقدية لدى البنوك التي يحتفظ بها البنك بشكل سائل لديه، أو كحسابات لدى البنك المركزي... [3]

حيث أن: $M^o=E^o+R$

M^o **المجمع الأول** E^o النقود القانونية خارج الجهاز المصرفي R الاحتياطات النقدية.

- **المجمع الثاني:** وتسمى المتاحات النقدية ويشمل على المجمع الأول والتوظيفات تحت الطلب

$$M1=E1+D$$

حيث: M1 المجمع الثاني، E1 المجمع الأول، D:ودائع الجارية.

---

[1]- صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص75.

[2]- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص111-112.

[3]- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص112.

- **المجمع الثالث:** يسمى السيولة الكلية للاقتصاد، ويتكون من الودائع لأجل (أشباه النقود) إضافة المجمع الثاني حيث: M2=M1=DT
- **المجمع الرابع:** يتضمن المجمع الثالث بالإضافة إلى الودائع الادخارية خارج الجهاز المصرفي M3=M2=S

حيث S: الودائع الادخارية خارج الجهاز المصرفي.. [1]

المطلب الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية ومصداقيتها.

إن قنوات إبلاغ السياسة النقدية متعددة يمكن تناولها ومصداقيتها من الناحية العملية.

1- **قنوات إبلاغ السياسة النقدية:** إن مفهوم قناة إبلاغ يعبر عن الاتجاه الذي يسلكه أثر أدوات السياسة النقدية على هدف الوسيط المختار لتحقيق الهدف النهائي الذي تطمح إليه حيث نميز أربعة قنوات.

أ- قناة سعر الفائدة: إن هذه القناة تعتبر تقليدية بسبب انتقال أثر السياسة النقدية، والذي يستهدف النمو، حيث أن السياسة النقدية الانكماشية تعمل على رفع سعر الفائدة الاسمي، الذي يؤثر بدوره على سعر الفائدة الحقيقي صعودا فترتفع من خلال ذلك تكلفة رأس المال مما يؤدي إلى التقليل من الطلب على الاستثمار مما يحد من الطلب الكلي ومنه النمو... [2]

ب- قناة سعر الصرف: إن الهدف الأساسي لهذه القناة هو إعادة التوازن لميزان المدفوعات، إذ أن هناك اتجاه عام نحو تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، وذلك من أجل تشجيع الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى رفع تكلفة الواردات، وبالتالي يقل استهلاكها لحساب الإنتاج المحلي... [3]

ج- قناة أسعار السندات المالية: إن هذه القناة تعبر عن آراء أنصار المدرسة النقدي، في تحليلهم لأثر السياسة النقدية الذين يرون أن تأثيرها على الاقتصاد يتم من خلال قناتين.

---

[1]- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص112.

[2]- صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، السياسات النقدية في الدول العربية، تحرير علي توفيق، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل17أبو ظبي، العدد2، 1996،ص60.

[3]- محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت 1993، ص206-207.

- **قناة توبين للاستثمار**: إن انخفاض لعرض النقدي يؤدي إلى زيادة نسبة الأوراق المالية والتقليل من نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور حيث ينخفض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، إذ تدفع المتعاملين إلى بيع الأوراق المالية الزائدة، فتتراجع الأسعار وينزل مؤشر توبين "Q" (سنة 1968 Tobin) وهو عبارة عن نسبة القيمة السوقية للشركة مقسومة على مخزون رأس المال الصافي وهي قيمة بورصية للمؤسسات، كما أنه هناك علاقة طردية بين Q والاستثمار.
- **قناة أثر الثروة على الاستثمار**: إن انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية، ومنه فإن قيمة ثروة المتعاملين نتيجة نحو الانخفاض

وهذا ما يحد الاستهلاك فيتراجع بذلك الناتج المحلي العام... [1]

و- **قناة الائتمان**: حيث تنقسم هذه القناة أيضا إلى قناتين.

- **قناة الإقراض المصرفي**: إن تراجع حجم الودائع لدى البنوك ليس انخفاض العرض، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الائتمان المصرفي المقدم مما يقلل الاستثمار فيتراجع النمو.

- **قناة ميزانية المؤسسات**: انخفاض عرض النقود، يؤدي إلى انخفاض صافي قيمة المؤسسات، وأيضا الضمانات التي يمكن للمقترضين وتقديمها عند الإقراض حيث يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى انخفاض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يؤدي إلى زيادة مخاطر إقراضها، وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص الذي ينعكس بدوره على الناتج المحلي الخام.

2- مصداقية السياسة النقدية:

تعتبر المصداقية عنصرا جوهريا من عناصر السياسة النقدية، حيث تزيد من فاعلية تلك السياسة بشكل واضح وملموس، غير أن تعدد الأهداف أو عدم تحديدها لا يتوقف مع الرغبة والحرص على تأكيد المصداقية والقبول العام للسياسة النقدية المتبعة، كما أن تعدد أهدافها يؤدي إلى ضعف مصداقيتها وقبولها.

وكون أن البنك المركزي هو المسؤول عن إدارة السياسة النقدية، من حيث التوجيهات والأهداف وفي اختيار الوسائل الملائمة، فإنه يعمل على ضمان مصداقية السياسة النقدية، حيث تتطلب شروط معينة[2]

---

[1]- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، 2003، ص78.

[2]- قويدر عباس، إصلاح السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشور، جامعة الجزائر 1998، 1999،ص56-57.

أ- الشفافية: إن المصداقية أهمية كبيرة وبالرغم من ذلك فإنه لا توجد طريقة واضحة لإقناع الأسواق المالية الجمهور، بأن البنك المركزي يسعى فعلا إلى تحقيق أهدافه المعلنة، ومن الممكن أن يكون سبيل المؤدي بالبنك المركزي لبناء المصداقية، توفير الشفافية فيوضح للجمهور والمؤسسات أهدافه، ويبين العلاقة بين هذه الأهداف والتصرفات اليومية، كما سجلات للخطوات المتخذة.

ب- ممارسة الاستهداف: تعتبر هذه العملية (الاستهداف) من الاتجاهات الحديثة للشفافية، إلا أن الشفافية ترتبط بالعمليات المتعلقة بالماضي أو الحاضر غير أن الاستهداف تعبر عن توقعات مستقبلية حيث أنها تعتبر كوعد لموازنة الانحرافات المحتملة في الرقم المستهدف مستقبلا عن الأهداف المحددة خلال فترة محددة بين السنة والسنتين، وقد يتعلق الرقم المستهدف بالأهداف النهائية المتمثلة في معدل التضخم أو الأهداف الوسيطية [1]

المطلب الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية

- **استهداف التضخم:** في أواخر الثمانينات بدأت دول كثيرة في اعتماد استهداف التضخم من أجل التغلب على عيوب عملية السعي لتحقيق أهداف السياسة النقدية، أما اليوم فهناك أكثر من 40 دولة تستهدف الوصول إلى أدنى مستوى للتضخم واستقراره، غير أن هناك 18دولة منها فقط هي المصنفة كدول مستوفية بالكامل لشروط استهداف التضخم حيث أن لها التزامات واضحة، ولها مصداقية فيما يتعلق بممارسة الاستهداف، ولا بد من أن تتوفر لدى هذه الدول ثلاثة معايير وهي:

- أن تلتزم التزاما صريحا بتحقيق معدل التضخم ومدى استهدافه خلال إطار زمني محدد.
- إعلان البنك المركزي بصفة مستمرة ومنتظمة لأهدافه للجمهور.
- أن تتوفر لدى هذه الدول ترتيبات مؤسسية من أجل ضمان إخضاع البنك المركزي للمسألة عن تحقيق الهدف، حيث أن الهدف الرئيسي يتمثل في الاستقلال في العمل عن الحكومة.

[1] -Banque d'Algérie, Média Bank, le journal interne de la banque d'Algérie publication binrestrielle, N¤62 octobre- Novembre2002,14-20

إن استهداف التضخم يعتبر كإطار للسياسة النقدية تلزم البنك المركزي بتحقيق معدل تضخم منخفض، حيث تبدأ هذه العملية بإعلان رسمي من البنك المركزي والحكومة بهدف كمي واضح للضخم، حيث يتم تحقيقه خلال فترة زمنية محددة.

وكمثال نحدد نسبة للتضخم مقدارها 2% في السنة خلال السنتين الأخيرتين، ونستخدم كل الدول الأرقام المستهدفة للتضخم كأداة لبناء مصداقية الإطار العام لسياسة الاقتصاد الكلي بصفة خاصة، كما أن هذا الاتجاه يوصف في الكتابات الاقتصادية بأنه "إطار الإنتاج سياسة نقدية في ظل حرية مفيدة... [1]

– **استهداف الأهداف الوسيطية:** من الناجية التقليدية كان استهداف الهدف الوسيط، يتطلب الإعلان المسبق عن معدل لسعر الصرف أو لمجمعات نقدية محددة وفي ظل قواعد سعر الصرف تكون السياسة النقدية مفيدة بصورة صارمة لأنها موجهة لسعر الصرف، وبذلك تفيد مقدرة البنك المركزي على مواجهة الصدمات المحلية والخارجية، ومقابل ذلك فإن الدول التي تتبع ترتيبات مرنة لسعر الصرف، تصبح المجمعات النقدية هي الهدف الوسيط لسياسة نقدية، كما أن هذا النوع من الأنظمة يشار إليه بالتوجيه النقدي، التي تعتبر المحددات الرئيسية للتضخم على المدى الطويل، ومنه يتم استهداف معدل النمو والتوسع في المجمعات النقدية، على أن يتم تحديده بدقة ولا يسمح بتجاوز الرقم المستهدف للهدف الوسيط قصد السيطرة على الهدف النهائي، والذي هو معدل التضخم.. [2]

أما وضع رقم مستهدف لسعر الصرف الحقيقي يحتمل أن يكون له تأثيرا مباشرا في عملية التضخم في البلدان النامية، إلا أنه من غير المحتمل أن تنجح السياسة النقدية في التخفيف من شدة هذه الآثار، ما عدا في المدى القصير، وبالرغم من ذلك فإن إتباع قاعدة لسعر الصرف الحقيقي لا تعني في حد ذاتها أن البلد سيعاني من فرط التضخم في حالات حدوث صدمات حقيقية.. [3]

---

[1]– كارمن.م.رينهارت وميجيل أ.سالفاسار، الاتجاه نحو استهداف التضخم، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد40، العدد02، جوان2003، ص25.

[2]– آخرون كروتشي ومحسن.س.خان، "الأنظمة النقدية واستهداف تقليل التضخم"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد37، العدد03، سبتمبر2000، ص48-49.

[3]– بيترج، مونتيل وجوناثان.د.أوستيري، "سعر الصرف الحقيقي هو الهدف في البلدان النامية، مجلة التمويل، صندوق النقد الدولي، المجلد30، العدد01، مارس1993، ص40.

ج–بنك مركزي مستقل: إن استقلالية البنك المركزي تعمل على ضمان مصداقية السياسة النقدية لأن السلطة النقدية المستقلة أكثر كفاءة وقدرة من السلطات السياسية في المحافظة على استقرار وظائفها وعملها، من أجل تحقيق هدفها المنشود بعيدا عن كل أشكال الضغوطات والصراعات السياسية والحربية، كما بإمكانها تحقيق مبدأ الشفافية السالف الذكر، مما يؤدي إلى زيادة انضباط النظام في رسم السياسة النقدية وفي تطبيقها..[1]

[1]– عبد المجيد قدي، مرجع سابق، 2003، ص94.

المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي.

من ضمن أهم أهداف التي يسعى الاقتصاديون لتحقيقها هي التوازن الاقتصادي والذي يقصد به تحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، أما معنى التوظيف الكامل هو أن لا يزيد معدل البطالة عن 5% سنويا وهو معدل طبيعي، ينشأ من خلال تغيير هيكل الوظائف ويطلق عليه مصطلح البطالة الاحتكاكية أو المحافظة على مستوى الأسعار المحلية، مع ملاحظة أن وجود معدل للتضخم في حدود 2%و3% يعتبر من الأمور المقبولة اقتصاديا.

المطلب الأول: دور السياسة النقدية في علاج الكساد والركود الاقتصاديين:

يعتبر الركود الاقتصادي من أهم المشاكل التي تواجه صانعي السياسة النقدية، كما أن من مظاهر الركود الاقتصادي هبوط مستويات التوظيف والاستثمار، ومنن انكسار النشاط الإنتاجي وهبوط معدلات النمو الاقتصادي.

كما أن الركود الاقتصادي يعبر عن إحدى مظاهر التقلبات الاقتصادي، حيث يمكن تعريفه على أنه فترة نمو سلبي (أي انخفاض النمو الاقتصادي) يعقب فترة نمو طبيعي إيجابي، ارتفاع النمو.

كما أن مظاهر الركود الاقتصادي تختلف بحسب درجة التقدم والهيكل الاقتصادي، حيث يمكن إجمال أهم هذه المظاهر في الهبوط الحاد في الاستثمار الحقيقي وانخفاض طلب العمل وتزايد البطالة الإجبارية وتباطؤ معدلات التضخم كنتيجة لانخفاض الطلب الكلي، وانخفاض معدل دوران النقود. [1]

ويعد الركود الاقتصادي أحد المشاكل الهامة التي تواجه الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، نظرا لما ينتج عنها من آثار سلبية على الجانب الحقيقي للاقتصاد وارتفاع معدلات البطالة، ويوجد أكثر من اتجاه في الأدب الاقتصادي يرى أنا السياسة النقدية أكثر تأثيرا في النشاط الاقتصادي في فترات الركود عنها في فترات الرواج. [2]

---

[1]– عادل المهدي، العلاقات الدولية، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعية لجامعة حلوان، مصر2003، ص203.

[2]– محمود مناع عبد الرحمن، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة النقدية في ظل إتباع برامج التكييف وعلاقتها بالركود الاقتصادي مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، رسالة غ منشورة مقدمة لنيل درجة ماجستير في اقتصاديات التجارة الخارجية، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان القاهرة 2004، ص49.

إن الاتجاه الأول من النظريات يعتمد على فرضية عدم إكمال سوق الائتمان، وفي ظل هذه الفرضية فإن عدم الانسجام بين المعلومات المقرض والمقترض يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الوساطة المالية التي تظهر في علاوة التمويل الخارجي، والتي تعتمد على صافي قيمة الأصول المقترض، كما أن بعض الاقتصاديين يؤكدون أن تبعية علاوة التمويل الخارجي لها في قيمة الأصول المنشآت العاملة بالاقتصاد تؤدي بذلك إلى ارتفاع تكلفة التمويل الخارجي، حيث هذا ما يزيد من أثر ردود الفعل لصدمات السياسة النقدية وذلك نظرا لانخفاض التدفق النقدي، وانخفاض قيمة الضمانات المقدمة من المنشآت المقترضة، في ظل اعتماد هذه المنشآت على التمويل الخارجي لصافي قيمة الأصول المقترض يخلق نوع من التعجيل المالي، ففي فترات الركود تنخفض صافي الأصول قيمة المنشآت العامة بالاقتصاد، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل الخارجي، وهو ما يزيد من أثر رد فعل لصدمات السياسة النقدية.. [1]

وذلك بالنظر لانخفاض التدفق النقدي وانخفاض قيمة الضمانات المقدمة من المنشأة المقترضة، في ظل اعتماد هذه المنشآت على التمويل الخارجي، وهو ما يجعل علاوة التمويل الخارجي أكثر حساسية للمتغيرات في معدلات الفائدة، ولذا فإن تأثير السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، قد يكون أكثر في فترات الركود عنه في فترات الرواج.

أما الاتجاه الثاني من النظريات فيقوم بشرح أثر السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تحدب منحنى العرض الكلي، ففي فترات الركود تكون لدى المنشآت طاقات إنتاجية عاطلة، والتضخم عند مستوى منخفض جدا وأقل حساسية للتغير في الإنتاج وهذا ما يعني بأن تحرك منحنى الطلب الكلي نتيجة التغيرات بالسياسة النقدية، وبذلك يكون له تأثير كبير وقوي في الناتج وتأثير ضعيف في التضخم في فترات الركود مقارنة بفترات الرواج، أما إذا اختلفت حدث الركود فيلجأ صانعي السياسية إلى السياسة النقدية التوسعية، ففي فترات الركود الاقتصادي الأمريكي (منذ عام 1953 إلى 1990) واتضح خلال هذه الفترات نجاح هذه السياسة وحدها التي تميزت بالمرونة والكفاءة.

أما في حالة ما إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة كساد فعلى السلطات النقدية أن تقوم بزيادة عرض النقود، مع ميل الأفراد إلى استخدام هذه الزيادة وذلك من خلال اتفاق مبالغ أكبر على السلع والخدمات

[1]– نفس المرجع السابق الذكر، ص57-58.

وعلى الأصول المالية، ومنه فتكون هناك زيادة بشكل مباشر في الطلب الكلي ينتج عنها زيادة في الإنتاج والتشغيل، وإذا كان يعمل عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، أما في حالة التشغيل الكامل فإن زيادة عرض النقود يؤدي إلى الرفع في الأسعار، وهذا حسب التحليل النقدي، أما بالنسبة للتحليل الكينزي فإن زيادة عرض النقود يؤدي إلى تخفيض بسعر الفائدة والذي عرض النقود تزيد من الطلب الكلي بطريقة غير مباشرة، وذلك بتأثيرها على سعر الفائدة، وبالتالي فإن كل من التحليلين يريان الأثر الإيجابي لزيادة عرض النقود للتخلص من الكساد.

المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في علاج التضخم.

يمكن تعريف التضخم على أنه الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار سواءا كانت بسبب الإصدار النقدي (لأي عرض نقود) أو بسبب الإنفاق النقدي (الطلب الكلي) والتضخم هو عبارة عن تكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني، كما لها العديد من الآثار السلبية المختلفة على قيمة العملة والنشاط الاقتصادي والنمو، حيث يرى أصحاب المدرسة النقدية، بأن التضخم عبارة عن ظاهرة نقدية سببها هو الفائض في عرض النقود عن الزيادة في الإنتاج، ومن خلال ذلك فإن السياسة التي يجب إتباعها في هذه الحالة هي تخفيض عرض النقود ليقل الطلب وتنخفض الأسعار.

يستعمل تعيير الصدمات التضخمية كإشارة إلى العوامل المختلفة التي تؤدي إلى الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار، أما تعيير الصدمات الانكماشية فيستخدم كإشارة إلى العوامل التي تؤدي إلى الانخفاض في هذا المستوى، وغالبا ما تنشأ هذه الصدمات نتيجة لتغير العرض الكلي أو الطلب الكلي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-1): الآثار السلبية للصدمات التضخمية.

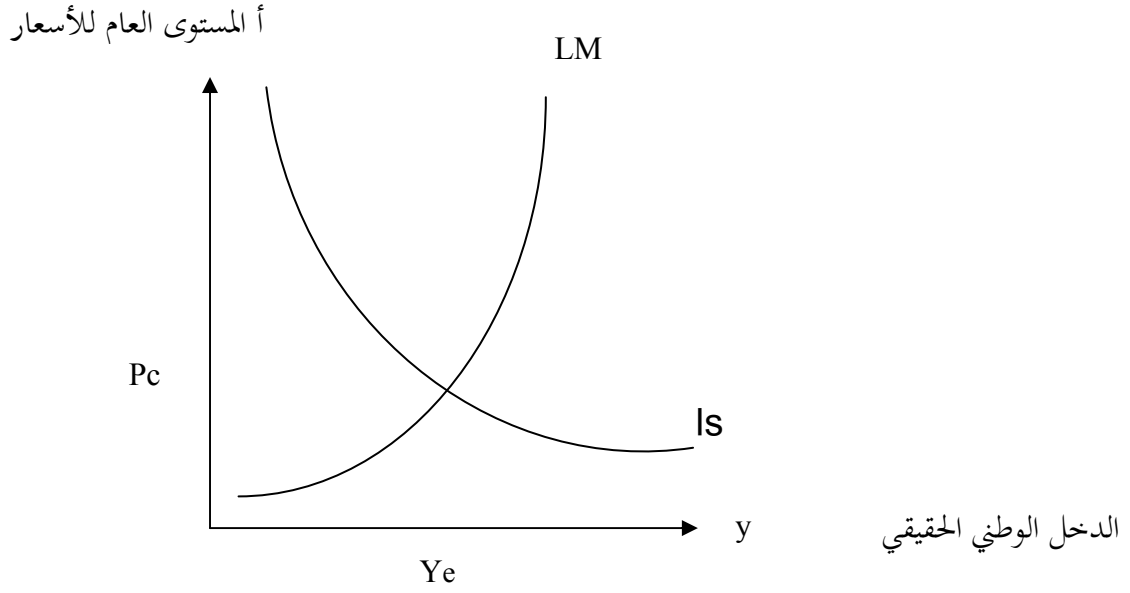
السبب الأول الصدمات التضخمية	النتائج الأولية للصدمات التضخمية	موقف السياسة النقدية	النتائج النهائية للصدمات
صدمات الطلب التضخمية	1- ارتفاع الأسعار(أ) 2-تكون فجوة تضخمية 3- ارتفاع منحنى العرض الكلي إلى الأعلى	صدمات مؤقتة ومنعزلة لا تعززها السياسة النقدية التوسعية	الحالة الأولى 1- المزيد من الارتفاع في الأسعار(أ) 2- عودة الدخل إلى التوازن
		صدمات مستمرة تعززها سياسة نقدية توسعية	الحالة الثانية 1- استمرار ارتفاع في الأسعار 2- بناء مستوى الدخل أعلى من المستوى التوازني
صدمات العرض التضخمية	1- ارتفاع الأسعار(أ) 2- تكون فجوة تضخمية.	صدمات مؤقتة ومنعزلة غير معززة.	الحالة الثالثة 1- انخفاض في الأسعار(أ) 2- عودة الدخل إلى التوازن
			الحالة الرابعة 1- مزيد من الارتفاع في الأسعار (أ) 2- عودة الدخل إلى التوازن
			الحالة الخامسة 1- استمرارية ارتفاع الأسعار(أ) 2- بناء مستوى الدخل في مستوى أقل من التوازن

المصدر: أسامة بشير وأثيل عبد الجبار الجورمد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، عمان-الأردن، 2003، ص364.

حيث تنشأ صدمات الطلب التضخمية عندما تتجاوز الزيادة في الطلب الكلي مستوي الإنتاج (العرض الكلي) عند الاستخدام الكامل، فينتقل بذلك منحنى الطلب الكلي إلى جهة اليمين نتيجة لعوامل عدة من بينها زيادة الكمية المعروضة من النقود بفعل السياسة النقدية التوسعية، وإذا لم تعزز السلطة النقدية

زيادة الطلب الكلي بسياسة نقدية توسعية، فإن الاقتصاد سيميل في النهاية إلى التوازن وذلك بعد قضاء فترة مؤقتة من الارتفاع في المعدل العام للأسعار وحينها يؤدي تعزيز الزيادة في الطلب الكلي من خلال سياسة نقدية توسعية إلى تحويل التضخم من حالة مؤقتة إلى حالة دائمة ومستمرة.

أما بالنسبة لصدمات العرض التضخمية فإنها تنشأ من خلال انتقال منحنى العرض الكلي إلى الجهة اليسار فيرتفع بذلك المستوى التوازني للإنتاج يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



المصدر: محمود مناع، مرجع سابق الذكر.

إن هذه الصدمات تعتمد على ما إذا كانت من النوع غير المتكرر المنفرد أو أنها سلسلة متكررة من الصدمات هذا من جهة، أما من جهة أخرى فتعتمد على الدور تؤديه السياسة النقدية في تعزيز هذه الصدمات أو أنها تقف موقفا حياديا.

حيث أن السياسة النقدية المعززة لصدمات العرض التضخمية تتسبب استمرارية ارتفاع الأسعار بمقدار كبير جدالا يمكن أن ترتفع به لو تم الاعتماد على قوى السوق الحرة والفجوة الانكماشية لتخفيض التكاليف والأسعار، أما بالنسبة للصدمات التضخمية للعرض وغير المعززة بسياسة نقدية توسعية تفوض من ذاتها حدود

للمدى الذي يمكن أن تستمر فيه، ذلك أن استمرار وتوسع الفجوة الانكماشية وتزايد البطالة تستعمل على تقييد الزيادة المتوالية الذي كان قبل حدوث الأزمة... [1]

إذ تجدر بنا الإشارة إلى أن استمرار هذا النوع من صدمات العرض التضخمية لفترة طويلة نسبيا، يتطلب الاستمرار في زيادة الأجور إذ يجب على السياسة النقدية أن تقوم بتعزيز هذه الحالة من التضخم وذلك من خلال سياسة نقدية توسعية تمنع انحراف الاقتصاد عن مستوى الاستخدام الكامل.

وعلى الرغم من جانب الحذر الذي من الممكن أن يؤدي ببعض الاقتصاديين إلى المطالبة بعدم استخدام السياسة النقدية كوسيلة لمعالجة الصدمات التضخمية للعرض خوفا مما قد يترتب عليها من تضخم حلزوني، كما نجد الرغبة في الانكماش والبطالة تحمل آخرين البطالة باستخدام هذه السياسة من أجل مواجهة صدمات العرض وذلك على الرغم مما يترتب على هذه السياسة من أعباء.

[1]– محمود مناع، مرجع سابق، ص370-377.

خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل ماهية السياسة النقدية وأهدافها والدور الذي تلعبه في تحقيق التوازن الاقتصادي واتضح لنا من خلاله أن السياسة النقدية مرت بعدة مراحل أثناء تطورها، فهي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لراقبة عرض النقود والتحكم فيها من خلال مجموعة من الأسس والأدوات والتطورات الحاصلة في وظائفها.

كما ترمي السياسة النقدية لتحقيق أهداف عديدة، مثل تحقيق النمو في الاقتصاد وتحقيق استقرار نقدي واقتصادي مقبول وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات كل هذا من خلال أربع قنوات، قناة سعر الصرف وسعر الفائدة، وقناة أسعار السندات المالية، وأخيرا قناة الائتمان.

كما أن نجاح السياسة النقدية في أي دولة يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط للوصول إلى الأهداف المعنية.

تمهيد:

إن البنك المركزي له دور كبير في تحقيق الإستقرار النقدي وموضوع الإستقلالية تعتبر من أهم وأكثر المواضيع التي لقيت أهمية كبيرة في الدراسات الإقتصادية خاصة المالية والمصرفية منها وعلى هذا الأساس نجد أن العديد من دول العالم تسعى من أجل تحقيق وضمان استقلالية بنوكها المركزية والدور الكبير الذي تلعبه في النشاط الإقتصادي الذي من خلاله يؤثر على أهداف السياسة النقدية وهذا ما سنشهده في هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث التالية:

- مدخل البنك المركزي الجزائري.
- تطور السياسة النقدية في الجزائر.
- أثر إستقلالية بنك الجزائر على أهداف السياسة النقدية

المبحث الأول: مدخل للبنك المركزي الجزائري

لقد عدت الجزائر في هذا الشأن على إصدار القانون رقم 90/10 المتعلق بالنقد والقرض الذي وضع البعض الأسس التشريعية التي تبني لاستقلالية سياسة الإصدار النقدي عن سياسة الإنفاق الحكومي الأمر الذي من شأنه أن يعيد للسياسة النقدية، وكذا جهازها المصرفي، المكانة المعهودة لهما، غير أن هذا القانون شهد العديد من التعديلات، وقد تدخل هذه الإصلاحات في إطار تكييف الجهاز المصرفي الجزائري مع الواقع العام للجزائر وظروفها، وكذلك لأجل تمكين الجهاز المصرفي الجزائري من تحقيق أهدافه المسطرة.

المطلب الأول: استقلالية البنك المركزي الجزائري قبل صدور قانون 10/90وضمن إطاره

أ- استقلالية البنك المركزي الجزائري قبل صدور قانون10/90:

لم يكن البنك المركزي الجزائري في بداية الأمر يعكس حقيقة البنوك المركزية وهذا لعدم وجود وسائل الرقابة النقدية الفعالة لديه كإشراط نسبة السيولة في موجودات البنك مثلا، ولأن البنوك العاملة في الجزائر كانت قي غنى عنه إذا كانت تلجأ في حالة احتياجها للتمويل إلى مراكزها الرئيسية في فرنسا على أساس أن الجزائر لم تخرج من منطقة الفرنك الفرنسي إلا في أكتوبر 1963... [1] الأمر الذي يجعل للتقلبات النقدية التي تحدث في فرنسا الأثر المباشر على الواقع المصرفي في الجزائر، فكل هذا جعل البنك المركزي الجزائري عاجزا عن ممارسة دوره كمسؤول عن السياسة النقدية في البلد.

وبعد خروج الجزائر من قبضة الاستعمار وتحقيقها للاستقلال السياسي انطلاق التفكير في بناء وتسخير جهاز مصرفي لتحقيق أهداف التنمية، حيث تمت عملية تأميم المصارف إبتداءا من سنة 1966.

وبسبب اختيار الجزائر نهج التخطيط المركزي فقد تعسرت مهمة الجهاز المصرفي الجزائري حيث كاد أن يصبح عملة مستحيلة في ظل انعدام الموارد، هذا ما أدى إلى خلق تداخلا وظيفيا بينه وبين القطاع المالي (الخزينة)... [2]

---

[1] -M-E Ben lessad - Algérie. restructuration et réfornes économique 79-93 (Alger- opu 1994), p:83.

[2]- دحمان بن عبد الفتاح.

تأسس البنك المركزي الجزائري بمقتضى رقم 144/62 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 حيث ورث فعاليات بنك الجزائر، حيث تم تمويله برأسمال قدره أربعون مليون فرنك جديد مملوكة بالكامل للدولة... [1]، إذ كلف بمهمة الإصدار النقدي مراقبة تنظيم الكتلة النقدية وتداولها، توجيه ومراقبة القرض، إعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف، كما اعتبر المسير للشؤون النقدية للدولة وممولا لها، لتعزز السلطة النقدية بإصدار عملة وطنية في 10 أفريل 1964 تحت اسم الدينار الجزائري، والتي كانت مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك.

غير أن الواقع آنذاك لم يسمح للبنك المركزي بالوقوف عند صلاحياته فقط نظرا لطبيعة المرحلة التنموية ومنهما لبنوك وهيئات القرض عن تمويل المشاريع الاقتصادية ليتدخل بشكل مباشر لتمويل هذه المشاريع... [2]

وعليه فبموجب قانون المالية 1965 وضع البنك المركزي كليا في خدمة الخزينة العامة وهذا بمنحها تسبيقات غير منتهية ولا مشروطة الشيء الذي قلل من مكانة البنك المركزي في الاقتصاد الجزائري آنذاك، إذ لم يتجاوز دوره وظيفة المحاسب البسيط للخزينة حيث انجر عنه الكثير من اللامبالاة في الإصدار النقدي بدون مقابل مما أدى إلى بداية الإختلالات النقدية التي أصبحت فيما بعد هيكلية وذات آثار سلبية... [3]

أما فيما يتعلق بمسألة الاستقلالية في مضمون هذا التشريع يمكن أن نستكشفها من خلال المادة10، حيث تنص على أن المنظومة المصرفية تعد أداة تطبيق للسياسة التي تقررها الحكومة في إطار المخطط الوطني للتنمية، والمتعلق بجمع الموارد الادخار وترقيته، وتمويل الاقتصاد وفقا للقواعد المحددة في المخطط الوطني للقرض حيث تسهر المنظومة المصرفية على تطابق المخصصات من الموارد المالية والنقدية مع أهداف المخططات الوطنية للتنمية، كما نصت المادة 37 من ذات القانون على أن البنك المركزي يمكنه أن يمنح

---

[1]– شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك والجزائر.د.م.ج، الطبعة الثانية 1992، ص57،58.

[2]– صالح مفتاح، مرجع سابق، ص220،221.

[3]– دحمان عبد الفتاح، مرجع سابق، ص141.

الخزينة العمومية ديونا في حساب جار يقرر مبلغ الأقصى المخطط الوطني للقرض، أما المادة 51 فقد جاء نصها على النحو التالي "توقع أرباح عمليات الصرف التي يقوم بها البنك المركزي للخزينة العمومية ومقابل ذلك تضمن الدولة البنك المركزي من أية خسارة قد تطرأ بسبب تنفيذ هذه العمليات وتجاوز الأرصدة المكونة لهذا الغرض.

أما فيما يخص الاستقلال المالي فقد أقرت المادة 15 من القانون 1486 المتعلق بنظام البنوك والقرض أن البنك المركزي ومؤسسات القرض تعد مؤسسات عمومية لها شخصية معنوية كما تتمتع بالاستقلال المالي، إذ يكون رأسمال البنك المركزي ومؤسسات القرض ملكا للدولة مع الأخذ بعين الاعتبار القانون المتعلق بالأملاك الوطنية.

وبناءا على هذه البنود القانونية التي تم التطرق إليها يظهر جليا أن السلطة النقدية في الجزائر قد لا تتوفر على مؤشرات استقلالية معتبرة، وقد يرجع هذا الأمر إلى التخطيط التنموي المركزي الذي كان معتمدا في تلك المرحلة.

لقد تم تعديل القانون 12/86 السالف الذكر وتمم بالقانون رقم 06/88 المؤرخ في 1988/01/12 ومما جاء فيه.

- "..... يكون رأسمال البنك المركزي ملكا للدولة وتسري على رأسمال مؤسسات القرض أحكام القانون رقم 01/88".
- أحدثت المادة 03 من القانون 06/88 تعديلا على الفقرة الأخيرة من المادة 19 من القانون 12/86 إذ تم استبدال النص "... وفي هذا الإطار يتولى على الخصوص تسيير أدوات السياسة النقدية وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الحسم المخصصة لمؤسسات القرض" بالنص التالي".... وفي هذا الإطار يتولى على الخصوص تسيير أدوات السياسة النقدية بما فيه تحديد شروط البنوك ومنها تحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض مع احترام مبادئ المجلس الوطني للقرض".

لما أدرج القانون موادا جديدة تخص الأحكام التنظيمية لطبيعة أعمال البنك المركزي ومجال تلك الأعمال وكذا تمثيل المستخدمين في أجهزة الإدارة والتسيير بالبنك المركزي ومؤسسات الإقراض غير أن ما يمكن قوله

هو أن البنك المركزي الجزائري لم يعطي الاستقلالية الكاملة التي من خلالها يحدد سياسته النقدية نظرا لسيطرة الخزينة العمومية على الجهاز المالي والنقدي في الجزائر الشيء الذي يجعل الحديث عن مسألة مصداقية السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري أمرا مستعصيا خلال هذه الفترة، حيث كان النقد يمثل المتغير التابع للخطة المادية... [1]

مما جعل الجزائر تدخل في اختناقات اضطرتها للجوء إلى عقد اتفاقيات التثبيت والتكييف مع صندوق النقد الدولي واضطرت بذلك إلى إعادة النظر في تشريعها النقدي كذلك.

ب- استقلالية البنك المركزي في إطار القانون 10/90.

تزامن صدور القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 11 أفريل 1990 مع فترة حكومة "مولود حمروش" التي تم فيها التعاقد مع صندوق النقد الدولي، وقد كانت الجزائر وقتها تشهد صعوبات على مختلف الأصعدة النقدية والعينية في الجانب الاقتصادي.

إن بروز قانون 10/90 يمثل انتقال نوعي وجوهري في الميدان النقدي الجزائري، إذ تضمن هذا القانون مجموعة من الأسس والمبادئ النقدية منها:

- إرجاع الوظائف التقليدية لوحدة النقد "الدينار" (المواد 01-10).
- استقلال البنك المركزي وتناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصادية (المواد 11-18).
- وضع هيئة في هرم المنظومة المصرفية يطلق عليها اسم "مجلس النقد والقرض" تتمتع بصلاحيات واسعة فيما يخص إدارة السياسة النقدية.

المطلب الثاني: تعريف بنك الجزائر ومهامه.

أ- تعريف بنك الجزائر:

أصبح البنك المركزي الجزائري منذ صدور القانون 10/90 يتعامل مع غيره باسم بنك الجزائر ويخضع لقواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا في علاقته مع الغير (المادة 130) فهو مؤسسة وطنية تتمتع

[1]- أحمد باشي، دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية، الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، 1996، ص222،223.

بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (المادة 11)، ورأس ماله مكتسب كليا من طرف الدولة، ويتم تحديده بموجب القانون (المادة 14) حيث حدد مقره الرئيسي بمدينة الجزائر (المادة 15)، كما أنتجت له القدرة على فتح فروع ومراسلين في أية نقطة من التراب الوطني كلما رأى ضرورة لذلك (المادة16)، فهو يمثل قمة الجهاز المصرفي باعتباره الملجأ الأخير للإقراض وبنك الإصدار الوحيد على مستوى الجزائر (المادة04)، فهو المسؤول على تسيير السياسة النقدية للبلاد وتحديد أهدافها.

ب- مهام بنك الجزائر: من بين مهام البنك المركزي الأساسية منذ صدور قانون النقد والقرض

- توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والمحافظة عليها.
- السهر على استقرار النقد داخليا وخارجيا.
- إصدار النقد والسهر على ضبطه.
- القيام بجميع العمليات على الذهب والعملات الأجنبية.
- القيام بإعادة الخصم والتسليف للبنوك والمؤسسات المالية.
- التدخل في السوق النقدية وتنظيمها ومراقبتها.
- تسيير حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية.

المطلب الثالث: الاستقلال العضوي والوظيفي والتنظيمي لبنك الجزائر.

يعتبر القانون 10/90 المتعلق بالنقد القرض الإطار القانون الذي يهتم بتنظيم الجوانب ذات الصفة الرسمية للعلاقات التي تربط بين الحكومة والبنك المركزي مما يجعل منه حيز الاستقلال التشريعي لبنك الجزائر، الذي يعتبر الاستقلال العضوي أهم مكوناته، إذ يمكن تتبع الاستقلال العضوي لبنك الجزائر من خلال تنظيمه الإداري، حيث تقع مسؤولية إدارة وتسيير البنك المركزي على عاتق المحافظ ونواب المحافظ الثلاثة ومجلس النقد والقرض الذي يتصرف كمجلس إدارة وسلطة إدارية تصدر تنظيمات نقدية ومالية ومصرفية إلى جانب مراقبان ... [1]، كما يمكن تحليل استقلاله العضوي من خلال مايلي:

[1]- المادة 19 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

1-الاستقلال الشخصي: يتمتع أعضاء بنك الجزائر بدرجة عالية من الاستقلالية الشخصية وهو ما يماثل إلى حد بعيد عن تلك النماذج المتواجدة في الدول المتقدمة ذات المستوى العالي في مجال استقلالية بنوكها المركزية ويمكن تلخيص ذلك في الجوانب الآتي

أ- تعيين المحافظ ومدة عضويته ومهامه:

يعين المحافظ بمرسوم من رئيس الجمهورية لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وتستدله إدارة أعمال البنك المركزي، ويتخذ جميع الإجراءات التنفيذية ومختلف الأعمال في ظل الإطار القانوني، حيث يوقع المحافظ باسم البنك المركزي جميع الاتفاقيات والمحاضر المتعلقة بالسنوات المالية ونتائج نهاية السنة، كما يعتبر ممثلا للبنك لدى السلطات العمومية، ومختلف لبنوك المركزية الأجنبية ولدى الهيئات المالية والدولية، كما أن الحكومة تستشيره في المسائل المتعلقة بالنقد والقرض أو تلك التي لها انعكاسات على الوضع النقدي إذ أنه يحتل قمة الهيكل التنظيمي في بنك الجزائر ومجلس إدارته ويحدد مهام وصلاحيات كل من نوابه الثلاثة... [1]

ب- تعيين نواب المحافظ ومدة عضويتهم ومهامهم:

يتم تعيين نواب المحافظ الثلاثة بمرسوم من رئيس الجمهورية أيضا، يحدد فيه رتبة كل واحد منهم، ويتم كل سنة وبصفة تلقائية تغيير رتبة كل نائب حسب الاتجاه المعاكس لرتبة التعيين في حين مدة عضويتهم خمس سنوات قابلة للتجديد مدة واحدة كذلك، يحدد المحافظ مهام نوابه ومختلف صلاحيتهم، كما يمكن عند شغور منصب المحافظ أو في حالة وقوع مانع له، أن يحل مكانه أحد نواب المحافظ حسب الترتيب التصاعدي... [2]

فمن خلال طريقة تعيين المحافظ ونواب المحافظ، ومدة عضويتهم التي تعتبر طويلة إلى حد ما، والتي لا يمكن خلالها عزلهم فيها، ما عدا في حالة العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية، وهذا ما يزيد من درجة الاستقلالية الشخصية لأعضاء بنك الجزائر وذلك من خلال تنافي وظائف المحافظ ونوابه مع النيابة التشريعية أو مهمة حكومية أو... وظيفة إدارية هذه الأخيرة تجعل بنك الجزائر مستقل عن السلم الإداري والرقابة الممارسة من طرف السلطات المركزية.

---

[1]- المواد 29،18،22،20، من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

[2]- المواد 21-22-27 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

وقد نص هذا القانون إلى أبعد من ذلك من خلال تحديد مرتبات المحافظ ونوابه ومختلف الامتيازات الأخرى التي يتحملها البنك المركزي ضمن مرسوم... [1]

وذلك ما يعطي درجة عالية لحرية واستقلالية كبار مسؤولي بنك الجزائر وجعلهم بمعزل عن أية ضغوطات خارجية من طرف السلطة التنفيذية أو حتى التشريعية.

2-استقلالية الوظيفة: لا يمكن للمحافظ ونوابه الجمع بين الوظائف وتقلد وظائف حكومية أخرى أو ممارسة أية مهام أخرى خارج دائرة بنك الجزائر، حيث جاءت نصوص قانون النقد والقرض صريحة في هذا المجال.

لا يمكن للمحافظ ونوابه أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة أو يتولوا أي منصب خلال مدة ولايتهم، ما عدى تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي، بل وقد ذهب هذا القانون إلى أبعد من ذلك، فلا يجوز للمحافظ ونوابه وخلال سنتين بعد نهاية مدة عضويتهم أن يسيروا أو يعملوا في مؤسسة خاضعة لسلطة أو رقابة البنك المركزي أو شركة يسيطر عليها بنك الجزائر، كما لا يمكن أن يعملوا كوكلاء أو مستشارين تلك المؤسسات والشركات ويتقاضى المحافظ ونوابه خلاله هذه المدة تعويض يعادل سنتين يتحمله بنك الجزائر... [2]

3- مجلس النقد والقرض: يمكن تلمس استقلالية السلطة النقدية من خلال تشكيلة مجلس النقد والقرض ذات أغلبية المكونة من بنك الجزائر من جهة، وكفاءة وطريقة تعيين أعضاءه من جهة أخرى، كما أن المجلس الادارة يتكون من سبعة أعضاء على النحو الآتي:... [3]

- المحافظ رئيسا.
- نواب المحافظ الثلاثة (أعضاء).
- ثلاث موظفين ساميين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة كأعضاء، نظرا لكفاءتهم وخبراتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية، كما يتم تعيين ثلاث مستخلفين ليحلوا محل الموظفين السابقين عند الاقتضاء، ويعمل ويتداول ويصوت الموظفين المستخلفين الثلاثة بكل حدية، ويستدعي المحافظ

[1]- المادتان 23-24 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

[2]- المواد 23-25-27 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

[3]- المادة 32 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

المجلس للاجتماع ويرأس جلساته ويحدد جدول أعماله، ويتطلب حضور أربعة أعضاء على الأقل لعقد اجتماعه ولا يجوز لأي عضو تعيين شخص أخر يمثله في جلسات المجلس، ويتم اتخاذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات، وفي حالة تساوي الأصوات يرجع صوت رئيس الجلسة...[1]

وهذا ما يتوافق مع مبادئ الديمقراطية والعدالة، وتعطي مصداقية أكبر لمسار السياسة النقدية، خاصة وأن المحافظ ونوابه يشكلون الأغلبية، كما تبرز استقلالية السلطة النقدية من خلال الصلاحيات التي يتمتع بها مجلس النقد والقرض ، سواء باعتباره مجلس إدارة البنك المركزي أو بصفته سلطة نقدية.

أ- صلاحياته بصفته مجلس إدارة البنك المركزي:

يتمتع المجلس بأوسع الصلاحيات كإدارة شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في هذا القانون ويمكن تلخيصها فيما يلي:.. [2]

- يتداول المجلس في التنظيم العام للبنك المركزي، وفي فتح الفروع ووكالاته وإقفالها.
- يوافق على نظام مستخدمي البنك المركزي وسلم رواتبهم.
- يبث في شراء وبيع الأموال المنقولة وغير المنقولة.يرخص بإجراء المصالحات والمعاملات.
- يحدد الشروط والشكل الذي يضع له البنك المركزي حساباته ويوقفها.
- يحدد كل سنة ميزانية البنك المركزي ويمكنه تعديلها عند الضرورة.
- يقوم بتوزيع الأرباح، ويحدد شروط توظيف الأموال الخاصة العائدة للبنك المركزي.

ب- صلاحياته بصفة سلطة نقدية:

يخول مجلس النقد والقرض صلاحيات باعتباره سلطة نقدية من خلال إصدار أنظمة مصرفية تتعلق بالأمور الآتية:.. [3]

---

[1]- المادة 34،35،37،38،39 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

[2]- المادة 43 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

[3]- المادة 44 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

- أسس وشروط عمليات البنك المركزي ولاسيما فيما يتعلق بالخصم وقبول السندات تحت نظام الأمانة ورهن السندات العامة والخاصة والعمليات المرتبطة بالمعادن الثمينة والعملات الأجنبية.
- الأهداف المتوخاة فيما يخص تطور مختلف عناصر الكتلة النقدية وحجم القروض.
- شروط إقامة البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية في الجزائر وحماية زبائنها.
- الأسس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية وخاصة فيما يتعلق بتغطية وتوزيع المخاطر والسيولة والملاءة.
- النظم والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية.
- مراقبة الصرف وتنظيم سوقه.

يجوز لمجلس النقد والقرض في حدود صلاحياته أن يحدث بين أعضائه لجان استشمارية بصلاحياتها وتكوينها وقواعدها، ويمكنه أن يستشر أية مؤسسة وأي شخص، ومن خلال الصلاحيات السابقة تبين بوضوح عظمة المهام التي أوكلت إليه وتسارعت السلطات التي منحت له، مما يعزز دون شك درجة استقلالية البنك المركزي.

وبعد اجتماع مجلس النقد والقرض في جلسات التصويت، يتم إصدار مشاريع أنظمة والأوامر التي تبلغ إلى وزير المكلف بالمالية خلال يومين من موافقة المجلس قصد المعاينة لا غير ومنح اقتراح التعديل ويبلغ ذلك إلى المحافظ خلال ثلاث أيام، وفي هذه الحالة ينبغي للمحافظ أن يجمع المجلس خلال يومين، يعرض عليه تعديل الوزير المكلف بالمالية، ويتم اتخاذ القرار الجديد خلال تلك الجلسة ويكون نافذا مهما كان مضمونه... [1]، حيث تبرز من خلال ذلك قوة وسلطة مجلس النقد والقرض واستقلاليته في اتخاذ قراراته التي لا يمكن أن يراجعه فيهل أية سلطة كانت، مما يسمح له من تحقيق أهداف السياسة النقدية بمعزل عن كل أنواع الضغوطات تحت حماية قانون النقد والقرض.

4-الرقابة والشفافية: في الحقيقة استقلالية بنك الجزائر تلقي عليه المزيد من المسؤولية وتجعل منه المؤسسة الوحيدة المسؤولة على نتائج السياسة النقدية، وما تحتله هذه الأخيرة من دور أساسي على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي في البلاد وبالتالي تحمل أعضائه كامل المسؤولية بخصوص النتائج المحققة.

[1]- المادة 46 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

ومن أجل ذلك يقوم بمراقبة بنك الجزائر مراقبان يعينان بمرسوم يصدر من رئيس الجمهورية بناءا على اقتراح الوزير المكلف بالمالية، ويتميز المراقبان بكفاءات عالية في المجال الإداري خاصة في ميدان المحاسبة، وتمتد مهامهما إلى جميع دوائر البنك المركزي لتشمل اجتماعات مجلس النقد والقرض باعتباره مجلسا للإدارة أين يتمتع كل منهما بصوت استشاري يسمح لهما تقديم أي اقتراح أو ملاحظة يرياها مناسبة، ويطلعان المجلي عن نتائج أعمال المراقبة... [1]

كما يدققان في الحسابات ضمن نفس الشروط التي يعمل وفقها مراجعو الحسابات في نهاية السنة المالية قبل إقرارها من قبل المجلس، وخلال 15 يوما من تاريخ وضع هذه الحسابات تحت تصرفهما، ويرفعان تقريرهما إلى المجلس بعد التدقيق ويقدم المراقبان للوزير المكلف بالمالية تقريرا حول حسابات السنة المالية المنقضية خلال الأشهر الثلاثة الموالية، كما تسلم نسخة منه للمحافظ... [2]، في واقع الأمر فإن منح البنك المركزي استقلاليته لا تلغي الحاجة أن يكون مسؤولا أما وجهة معينة أو مراقبا من طرف سلطة أخرى، بل العكس فإن الاستقلالية تزيد من مسؤوليات البنك المركزي وخضوعه للرقابة والمساءلة.

كما أن بنك الجزائر يرسل إلى الوزير المكلف بالمالية وضعية حساباته الموقوفة في نهاية كل شهر، كما يسلم محافظ البنك الرئيس الجمهورية خلال الذي يلي اختتام كل سنة مالية الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر مع تقرير يبين أعمال البنك المركزي، وينتشر كل ذلك في الجريدة الرسمية شهرا على الأكثر بعد تسليمها لرئيس الجمهورية، وينتشر أيضا البنك المركزي تقريرا سنويا حول التطورات الاقتصادية والنقدية للدولة يختم بتقديم بيان للمجلس الشعبي الوطني متبوعا بمناقشة بين أعضائه ومحافظ بنك الجزائر الذي يجب أن يرد على مختلف تساؤلاتهم وتدخلاتهم واستفساراتهم... [3]

فعملية الرقابة وما تستوجبه من شفافية تجاه جهة معينة، سواءا كانت هيئة تنفيذية أو تشريعية أو قضائية، قصد المساءلة لضبط مسار السياسة النقدية قد لا ينقص من درجة استقلالية بنك الجزائر بقدر ما يزيد من درجة مصداقية السياسة النقدية التي ينتهجها.

---

[1]- المادة 52و53 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

[2]- المادة 54 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

[3]- المواد 105،106،101 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

أ- الاستقلال الوظيفي لبنك الجزائر:

يتم قياس الاستقلال الوظيفي من خلال المهام والأهداف والمسؤوليات المكلف بها البنك المركزي، بعيدا عن كل الضغوطات أو التدخلات من أية جهة رسمية في استخدام أدوات السياسة النقدية.

1-الاستقلال المالي والمؤسسي: في ظل قانون النقد والقرض 10/90 اعتبر البنك المركزي مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما لا يخضع للأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمحاسبة العامة ولمراقبة مجلس المحاسبة بل ينتهج القواعد المادية التي تطبق في المحاسبة التجارية، حيث يعتبر بنك الجزائر تاجرا في معاملاته مع الغير ولا يخضع للقيد في الجل التجاري... [1] وبذلك استرجع البنك المركزي صلاحياته وسلطاته، بعد أن كان مؤسسة عمومية اقتصادية ضمن القوانين السابقة. [2]

ويبرز الاستقلال المالي لبنك الجزائر من خلال توضيحه لأمواله الخاصة في حدود نسبة 40% في العمليات الآتية:

- شراء وبيع واستبدال العقارات.
- سندات مصدرة أو مكفولة من طرف الدولة.
- سندات مصدرة من طرف مؤسسات مالية خاضعة لأنظمة قانونية خاصة.
- عمليات تمويل ذات طابع اجتماعي أو وطني.

كما يحدد مجلس النقد والقرض القيمة التي يمكن أن تبقى مقيدة في الأصول لقاء الديون غير المحصلة، ويقرر كل إهتلاك أو مؤونة يعتبرها ضرورية، و أيضا تعد أرباحا النتائج الصافية بعد تنزيل الأعباء والإهتلاكات والمؤونات، في حين تقتطع وجوب نسبة 15% من الأرباح لتكوين الاحتياطي ولا يكون هذا الاقتطاع إلزاميا عندما يبلغ الاحتياطي القانوني قيمة رأس المال، أما إذا ظهرت نتائج حسابات آخر السنة خسائر يتم تسديدها من الاحتياطي الخاص ومن الاحتياطي العام وإن استوجب ذلك الأمر ضمن

---

[1]- المادة 11و13 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

[2]- المادتان 87،86 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

الاحتياطي القانوني، وإن كان مجموع هذه الاحتياطات لا يكفي لتسديد كامل الخسائر تسدد الخزينة رصيدها في أجل 3 أشهر... [1]

كما يعفي البنك المركزي من كل الضرائب والرسوم والحقوق والأعباء الضريبية مهما كان نوعها المفروضة حاليا، أو التي قد تفرض في المستقبل، وكذلك تعفى جميع العقود والسندات والمستندات القضائية وغير القضائية العائدة للعمليات التي ينجزها البنك المركزي ضمن نطاق صلاحياته المباشرة، من رسوم الطابع والتسجيل، وإلى جانب ذلك تضمن الدولة أمن منشآت بنك الجزائر وحمايتها، كما تضمن له مجانا المواكبة اللازمة لنقل النقود والقيم... [2]

2- استقلالية التمويل والإقراض:

وتعبر استقلالية التمويل على علاقة الإقراض التي تربط البنك المركزي بالحكومة وخزينة العمومية على وجه الخصوص من حيث حجم والاستحقاق وسعر الفائدة وشروط تقديم القروض.

أ- علاقة بنك الجزائر بالحكومة:

نظرا للعلاقة المتداخلة بين الحكومة والبنك المركزي باعتباره بنك الحكومة، شهدت هذه العلاقة منعرجا جيدا مع المناداة باستقلالية البنك المركزي وأطلق عليه اسم "بنك الجزائر" حتى لا تخضع سياسته إلى المآرب الحزبية التي تضر بالمصلحة الاقتصادية، ويضع حدا لسيطرة الحكومة عليه التي تستخدمه لتغطية عجز موازنتها من خلال رفع معدلات الإصدار النقدي، والتي تؤدي إلى إحداث ظاهرة التضخم النقدي وزعزعة الثقة في قيمة العملة الوطنية... [3]

ولا تتجاوز العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة في الإطار الرسمي الصفة الاستشارية حيث تستشير الحكومة البنك المركزي في كل مشروع قانون أو نص تنظيمي يتعلق بالأمور المالية والنقدية، كما يمكن للبنك المركزي من خلال محافظة أو مجلس النقد والقرض أن يقترح على الحكومة اتخاذ إجراءات من شأنها تحسين ميزان

---

[1]- المواد 102،103،104 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

[2]- المادتان 107،109 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

[3] -L.HARBI. "L'indépendance de la Banque d'Algérie", l'économiste d'Algérie, Publication mensuelle N61Avril 2002,p:10 .

المدفوعات أو حركة الأسعار، مما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية، وتبليغ الحكومة عن أي عامل قد يؤثر على استقرار النقد وإلى جانب ذلك يقوم بنك الجزائر بتقديم المساعدة للحكومة وممثليها في علاقاتها مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والدولية ويمكنه أن يمثل الحكومة في تلك المؤسسات والمؤتمرات الدولية، كما يشترك في المفاوضات الهادفة إلى عقد اتفاقيات دولية تتعلق بالاقتراض والدفع والصرف والمقاصة، وهو مكلف بتنفيذ كل اتفاق تقني حول التنفيذ العملي المرتبط بها، وفي كل الأحوال لا يحق للحكومة أن تتدخل في أمور البنك المركزي من أجل أن يوفر لها وسائل الدفع الضرورية التي تحتاجها في الفترة الحرجة بل أن تلك الاتفاقيات التي ينفذها بنك الجزائر لحساب الدولة التي تتحمل كل المخاطر والنفقات والعمولات والفوائد والأعباء التي تكفل البنك المركزي بتسديدها إلى جانب تغطية أي خسارة قد تنجم عن الصرف أو من أسباب أخرى وتزيد جدول إيفاء أية تسهيلات أو تسبيقات يمكن أن يقدمها بنك جزائر إنفاذا لتلك الاتفاقيات وضمن حدودها القانونية.. [1]

ب- علاقة بنك الجزائر بالخزينة العمومية:

يمكن للبنك المركزي أن يمنح الخزينة العمومية تسبيقات على مستوى تعاقدي في حد أقصاه 10% من الإيرادات العادية المثبتة خلال السنة المالية السابقة في شكل مسحوبات على المكشوف الجاري لمدة لا تتجاوز 240 يوما متتالية أو غير متتالية خلال نفس السنة على أن يتم تسديد هذه التسبيقات قبل نهاية كل سنة مالية... [2]

ولا يجوز في أية فترة وتحت أي ظرف أن يتجاوز المبلغ الإجمالي للعمليات التي يجريها البنك الجزائر على سندات عامة بنسبة 20% من الإيرادات العامة للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة، في حين لا يجوز أن تتم هذه العملية في أي حال من الأحوال لصالح الخزينة العمومية... [3]

كما يجب تسديد التسبيقات الممنوحة من قبل البنك المركزي إلى الخزينة العمومية والمتراكمة إلى غاية أفريل 1990 في أجل خمس عشرة سنة حسب الشروط المقررة تعاقديا بينهما... [1]

---

[1]- المادتان 56-57 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

[2]- المادة 78 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

[3]- المادتان 76-77 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

3- الاستقلال الإشرافي:

يعتبر الاستقلال الإشرافي من نقاط ضعف الاستقلال الوظيفي لبنك الجزائر خاصة في مجال فرض الجزاءات وإدارة الأزمات التي قد تعصف بالنظام البنكي وبالتالي مصداقية السياسة النقدية للبنك المركزي، وتعرقل استقلاليته أو حتى سحب الثقة من مسيريه وكبار موظفيه، لأن استقلالية البنك المركزي قد تعصف بها بالنظام البنكي وبالتالي مصداقية السياسة النقدية للبنك المركزي، وتعرقل استقلاليته أو حتى سحب الثقة من مسيريه وكبار موظفيه، لأن استقلالية البنك المركزي قد تعصف بها الأزمات، فقانون النقد والقرض أعطى درجة عالية من الاستقلال التشريعي لبنك الجزائر إلا أن سوء الإشراف لهيئات ومسيري البنك المركزي قد ينعس سلبا على عمله بصفة مباشرة ثم استقلاليته بصفة غير مباشرة.

وتبرز مواطن ضعف الاستقلال الإشرافي من خلال بعض المظاهر كنقص الإطارات الكفأة المتخصصة حيث يبلغ إجمالي الإطارات بنك الجزائر إلى غاية منتصف سنة 2003 حوالي 927 إطارا وهو عدد يعتبر ضئيل بالمقارنة بهياكل البنك المركزي وتعدد مهامه ونشاطه إلى جانب نقص وسائل الاتصال المتطورة من شبكات نقل المعلومات وتبادلها أو انعدام شبكة مقاصة إلكترونية التي تعد من المشاريع قيد التنفيذ وكمحصلة لتلك النقائص كانت إجراءات الرقابة على عمل البنوك والمؤسسات المالية ومختلف المؤسسات الخاضعة لمتابعة البنك المركزي تخلوا من الفعالية وحسن التسيير والتقدير، ولتغطية بعض تلك النقائص تحاول المديرية العامة تنظيم تربصات تكوينية في غاية أهمية، الهدف منها تكوين ورسكلة أكبر عدد من إطارات بنك الجزائر وإطلاعهم على المفاهيم والتقنيات الاقتصادية والبنكية المطبقة في الدول المتقدمة، كما قرر مجلس إدارة بنك الجزائر إعادة تقييم بعض الجوانب المتعلقة بنظام العلاوات قصد رفع مستوى رواتب موظفي البنك المركزي وتحفيزهم على بذل مجهودات أكثر... [2]، وإضافة إلى ذلك سجل برنامج دعم عصرنة القطاع المالي

---

[1]- المادة 213 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

[2] -Banque d'Algerie, Bulletin d'infornation interne de la direction générale des ressources hunaines, N4, juillet, Aout 2003,p:2-7.

الجزائري (AMSFA) خلال الشهرين الأخيرين من سنة 2002 انطلاقا واستمرار وإنهاء عدة عمليات تعلقت بالمساعدة والتكوين غير مجالات تدخل مختلفة...[1]

ج- الاستقلال التنظيمي لبنك الجزائر:

الاستقلال التنظيمي يمثل الإطار المؤسسي الفعال لوضع تنظيمات تحوطية مناسبة وإصدار الأوامر الضرورية ضمن الإطار القانوني الأكثر اتساعا وإسناد مهمة تنفيذ تلك الودائع التنظيمية إلى موظفي بنك الجزائر من خلال مجموعة من الهيئات واللجان المختصة في مراقبة ومتابعة أعمال البنوك والمؤسسات المالية من خلال وضع معايير وشروط يجب احترامها، ويعتبر مجلس النقد والقرض بصفته السلطة النقدية من يصدر الأنظمة والتعليمات التي تستجيب بسرعة ومرونة للحاجات المتغيرة في السوق النقدية، ويمارس بنك الجزائر استقلاله التنظيمي من خلال الشروط العامة التي يرخص ضمنها تأسيس البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر.

كما يحدد شروط التي يمكن في ظلها تعديل أو إلغاء هذه التراخيص إلى جانب وضع معايير الحذر والحيطة قصد تغطية المخاطر المحتملة... [2] بل يمكن أن يحدد الشروط التي يجب أن تتوفر في مديري البنوك والمؤسسات المالية ومؤطريها وأن يحدد نظم تسييرها، ومن أهم هيئات الإشراف المدعمة للاستقلال التنظيمي نذكر:

1- الجنة المصرفية: إن التنظيم الجديد للنظام البنكي الجزائري الذي يقوم على قواعد السوق يتطل أن تكون للسلطة النقدية آليات وهيئات للرقابة والمتابعة، وتعتبر اللجنة المصرفية أهم الهيئات الرقابة بعد مجلس النقد والقرض، وهي مكلفة بمراقبة حسن تطبيق قوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة وتتشكل اللجنة المصرفية من المحافظ أو نائبه الذي يحل محله كرئيس ومن الأعضاء لالأغضل أربعة الآتيتين... [3]

- قاضيان ينتدبان من المحكمة العليا يقترحهما الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للقضاء.

---

[1] -le Bulletin programme de coopération d'Algerie,Mnion Enropéenne, N4 Janvier 2003,p8.

[2]- المواد 91-92-95 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

[3]- المواد 43-44-45 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

- عضوان يتم اختيارهما لكفاءتهما في الشؤون المصرفية والمالية وخاصة المحاسبية يقترحهما الوزير المكلف بالمالية.

ويعين الأعضاء لمدة أربعة سنوات بموجب مرسوم يسطره رئيس الحكومة ويمكن تجديد تعيينهم أو تتخذ اللجنة قراراتها بالأغلبية البسيطة، وإذا تعادلت الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

ومن خلال فحص أحكام القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض يتبين أن اللجنة المصرفية قد منحت سلطة كبيرة في مجال المراقبة دون أن يتم تحديدها بشكل دقيق مما يجعل مهمتها تتجاوز المراقبة البسيطة للشرعية والعمل على احترام النتائج المترتبة عن العجز في التسيير... [1]، ويرفع درجة الاستقلال التنظيمي لهذه الهيئة إلى أعلى المستويات من خلال

- **العمليات والإجراءات:**

تعتمد اللجنة المصرفية في عمليات وإجراءات الرقابة على أساس القيود والمستندات من خلال تحديد قوائمها ونماذجها ومدة تسليمها، بالإضافة إلى إجراءات الرقابة في مراكز البنوك والمؤسسات المالية عن طريق جمع المعلومات والإيضاحات والإثباتات اللازمة لممارسة مهامها حيث لا يمكن أن يحتج بالسر المهني تجاه اللجنة المصرفية.. [2]، ومن عملياتها الأساسية: .. [3]

- مراقبة الوضعية المالية للبنوك والمؤسسات المالية ومتابعة مدى احترامها للمعايير التي يفرضها البنك المركزي وخاصة في تلك المتعلقة بنسبة الأموال الخاصة إلى التعهدات نسبة السيولة، نسبة الودائع إلى التوظيفات، استعمال الأموال الخاصة، والمخاطر بشكل عام.
- يمكن للجنة المصرفية أن تدعوا أي بنك أو مؤسسة مالية خلال مهلة محددة لاتخاذ جميع التدابير التي من شأنها أن تعيد أو تدعم توازنها المالي أو تصحيح أساليبها الإدارية، كما يمكن لها أن تعين مديرا مؤقتا تخول له الصلاحيات الضرورية لإدارة وتسيير تلك المؤسسة.
- كما تهتم بضمان احترام البنوك لجميع قواعد الحذر في مجال متابعة البنوك لديونها وتصنيفها حسب درجة الخطر المستوجب ووفقا للشروط التي يحددها بنك الجزائر.

---

[1]- محمد حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2000، ص145-146.

[2]- المادتان 147-150 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

[3]- المادة 54-92-155 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

- **العقوبات التأديبية والمالية:**

إذا خالف بنك أو مؤسسة مالية إحدى الأحكام القانونية أو التنظيمية بممارسة نشاطه أو لم يد عن الطلب أو لم يعمل وفقا لتمهيد، يمكن للجنة المصرفية أن تحكم بإحدى عقوبات: .. [1]

- تنبيه.
- التوبيخ.
- المنع من ممارسة بعض الأعمال وغيرها من إجراءات تقييد ممارسة النشاط.
- منع واحد أو أكثر من كبار مسؤولي المؤسسة المعنية لممارسة صلاحياته لمدة معينة، أو إنهاء خدماته، مع أو بدون تعيين مديرا مؤقتا.
- إلغاء التراخيص بممارسة النشاط.
- إلى جانب العقوبات التأديبية السابقة، يمكن أن تقضي اللجنة المصرفية بعقوبات مالية لا يجوز أن تتعدى رأس المال الأدنى المطلوب أن يتوفر لدى المؤسسة المعنية، وتقوم الخزينة بتحصيل هذه المبالغ التي تدخل في ميزانية الدولة.
- يمكن اللجنة المصرفية أن تضع قيد التصفية وتعيين مصفي للبنوك والمؤسسات المالية التي لم يعد مرخصا لها بممارسة النشاط.

2- مركزية المخاطر: ينص قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض في مادته 160 على "ينظم بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية".

وتعتبر مركزية المخاطر من بين هيئات البنك المركزي، ويمثل في الحقيقة نظام معلومات لبنك الجزائر متواجد على مستوى كل هيئة قرض (بنوك ومؤسسات مالية وكل مؤسسة قرض أخرى) لتزويده بصفة دورية ومنتظمة كل شهرين بوضعية الاستدانة البنكية لأية مؤسسة ابتداءا من تصريح سقف قرض 2 مليون

[1]- المادتان 156-157 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

دينار.. [1]، فقد فرض بذلك بنك الجزائر على كل هيئات القرض التي لها نشاط على التراب الوطني الانضمام إلى مركزية المخاطر واحترام قواعد عملها حرفيا، وينبغي عليها في هذا الإطار أن تقدم تصريحا خاصا بكل القروض المقدمة إلى الزبائن سواءا كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين أو حتى تلك المقدمة لمديري هيئات القرض أو المساهمين فيها وفقا للمادة 168 من قانون النقد والقرض، فلا يمكن للهيئة المالية أن تمنح قروضا مصرحا بها لدى مركزية المخاطر على أنها قروض ذات مخاطر إلى زبون جديد إلا بعد استشارتها، في حين تتحمل هيئات القرض الأعباء المباشرة لتشغيل هذه الهيئة.[2]

أ- أنواع المخاطر المصرفية الأساسية:

تعرف المخاطر عادة بأنها التأثير السلبي على الربحية لعدة مصادر مميزة لعدم التأكد ويتطلب القياس المتصل بالمخاطرة أن يتم التعبير عن عدم التأكد وتأثيره السلبي على الربحية.. [3]، ومن أهم أنواع المخاطر البنكية نذكر: .. [4]

- **المخاطر الائتمانية:** تعرف المخاطر الائتمانية بأنها مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع، أي العجز عن الوفاء بالتزاماتهم لخدمة الدين، فينتج عن ذلك خسارة كل أو جزء المبلغ المقرض، وينطوي تحت هذا النوع من المخاطرة عدة أصناف نذكر منها: مخاطرة العجز عن السداد، مخاطرة التعرض، مخاطرة الاسترداد، مخاطرة الضمان، وأهمها المخاطرة القانونية.
- **مخاطر أسعار الفائدة:**وهي مخاطرة تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة، وتولد معظم قيود الميزانية الختامية إيرادات وتكاليف يتم ربطها بأسعار الفائدة بواسطة مؤشر، حيث أن أسعار الفائدة تعرف بأنها غير مستقرة.

---

[1]- علي حمزة، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، غير منشور، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص268.

[2] -Banque d'Algérie, Réglenent N 92- 01 du 22 mars 1992, Portant organisation et fonctionnement de la centrale des risques.

[3]- خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص25.

[4]- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003، ص197،210.

- **مخاطر السوق**: وتمثل مخاطرة الانحرافات السلبية لقيمة مراقبة تحركات السوق لمحفظة التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات، ويتم تقويمها من خلال عدم استقرار مؤشرات السوق، أسعار الفائدة، أسعار الصرف.
- **مخاطر الصرف الأجنبي**:وهي مخاطرة العملة في ملاحظة خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف، وهي مجال كلاسيكي للتمويل الدولي.
- **المخاطر التشغيلية**: وهي تلك المتصلة بأوجه الاختلال الوظيفي في نظام المعلومات وفي نظم رفع التقارير وفي قواعد رصد المخاطر الداخلية، وفي غياب التتبع والإثبات الكفء للمخاطر، ويمكن أن تظهر المخاطر التشغيلية على مستويين، المستوى الفني عندما يكون نظام المعلومات أو مقاييس المخاطرة قاصرة، أو المستوى التنظيمي ويتعلق بإثبات ومراقبة المخاطرة وكل القواعد والسياسات ذات الصلة.

ب- أهداف مركزية المخاطرة:

بالإضافة إلى الوظيفة الإعلامية المركزية المخاطر فإن وجودها يسمح بتحقيق أهداف متعددة سواء على المستوى الاقتصاد الكلي ومنها ما يلي: .. [1]

- مراقبة ومتابعة نشاطات المؤسسات المالية ومعرفة مدى احترام قواعد العمل في ظل الخضوع إلى معايير الحذر وتسيير المخاطر التي يحددها بنك الجزائر.
- منح البنوك والمؤسسات المالية فرصة القيام بمفاضلات بين القروض المتاحة على أساس معطيات سليمة، وتعزيز التشاور بين هيئات القرض الاتخاذ القرار المناسب.
- تركيز المعلومات المتعلقة بالقروض ذات المخاطر في خلية واحدة للبنك المركزي مما يسمح بتسيير أفضل لسياسة القروض من جهة وسهولة حصول على معلومات من جهة أخرى.

[1] -Banque d'Algérie, instruction N° 70-92 bu 24 novembre 1992, Relative a la centralisation des risque bancaires de credit- bail.

- تسمح مركزية المخاطر بتوزيع إجمالي القروض المصرح بها من طرف هيئات القرض على مستوى الفروع وقطاعات النشاط أو حسب الطبيعة القانونية للتنفيذ أو حسب الطبيعة القانونية للتنفيذ أو حسب المنطقة الجغرافية.
- تتمتع معطيات الاتصال بين بنك الجزائر وهيئة القرض بالسرية المطلقة السر المهني، وتتم عملية التصريح وفق معايير مضبوطة للبنك المركزي وبصفة دورية وانتقالية ولفترة محددة بشهرين على أن يتم وصول تصاريح القروض إلى بنك الجزائر خلال فترة ثلاثين يوما على أقصى حد من تاريخ غلق المركزية. .. [1]

3- مركزية المستحقات غير المدفوعة: في ظل قانون النقد والقرض أنشأ بنك الجزائر مركزية المستحقات غير المدفوعة خلال المواد 96،110،113،121 تعمل إلى جانب مركزية المخاطر هذه الأخيرة رغم أنها تقدم مسبقا معلومات متعلقة ببعض أنواع القروض والزبائن، إلا أن ذلك لا يلغي بشكل كامل المخاطر المرتبطة بهذه القروض حيث قد تحدث بعض المشاكل على مستوى استرجاع هذه القروض .. [2]

ففي 22 مارس 1992 أنشأ بنك الجزائر مركزية المستحقات غير المدفوعة وفرض الانضمام إلى هذه المركزية وتقديم مختلف المعلومات الضرورية على كل مؤسسات الوساطة المالية للبريد والمواصلات وكل المؤسسات الأخرى التي تضع بحوزتها الزبائن وسائل دفع وتسييرها وتقوم هذه الهيئة بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث.

والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستخدام وسائل الدفع ومهمة ومركزية عوارض الدفع يمكن أن نلخصها في عنصرين: .. [3]

- تنظيم ملف مركزي لعوارض الدفع وما قد ينجم عنها وتسييرها ويتضمن هذا الملف كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القروض.

---

[1] -Banque d'Algérie, instruction N° 56-94 nobtifiant l'inembre 1992, Relative a la centralisation des risque bancaires de credit- bail.

[2] - الطاهر لطرش، مرجع سابق، 2003، ص208.

[3] -Banque d'Algérie, Règlement N:92-02 du 22 mars 1992, Portont organisation of fonctionnement de la centrale des Impayés .

- نشر قائمة بصفة دورية لعوارض الدفع وما يمكن أن ينتج عنها من تبعات وتبليغها إلى الوسطاء الماليين أو أية سلطة أخرى معنية.

4- مركزية الموازنات: بالنظر إلى القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض خاصة مواد 44-47-55-56-160-161 تم إنشاء مركزية الموازنات بصفة رسمية بتاريخ 3 جويلية 1996 وقد تم تصميم مركزية الموازنات على شكل نظام معلومات موجه لتسهيل اتخاذ القرارات المالية والإستراتيجية، من خلال الملف الفردي والقطاعي للمؤسسة المقدم بطريقة آلية (Sur support informatique) الذي يحتوي على مختلف جداول التحليل للوضعية المالية والتوجه الاقتصادي في المؤسسة في ظل الوسط التنافسي وقد يؤدي التشخيص المالي في حالة الضرورة إلى إعداد تقرير عام، حول الخصائص الاقتصادية في المؤسسة من إستراتيجية التصنيع وسياسة التوسع والنمو والسياسة التجارية... أو حول الخصائص المالية من المردودية المالية، الهيكل المالي، سياسة الإقراض...الخ [1]

ويمكن دور مركزية الموازنات في جمع ومعالجة المعطيات، وتبليغ المعلومات ضمن الشروط المحددة للمعلومات المحاسبية والمالية المتعلقة بالمؤسسات التي اجتازت اختبار مالي لدى البنوك والمؤسسات المالية والخاضعة بالتصريح لدى مركزية المخاطر بنك الجزائر، وعليه وجب انخراط البنوك والمؤسسات المالية وشركات قروض الإيجار (Crédit bail) في مركزية الموازنات لبنك الجزائر، واحترام قواعد التشغيل وإرسال المعلومات المالية والمحاسبية للسنوات الثلاثة الأخيرة المتعلقة بزبائنها وفق نموذج محدد من طرف بنك الجزائر بالمقابل تسليم تلك المؤسسات نتائج التحليل ضمن ملف فردي (خاص) للمؤسسة. [2]

وتهدف هذه المركزية أساسا إلى: [3]

[1] -Banque d'Algérie, Media BANK. le journal interne de la Banque d'Algérie Publication binestrielle N:50, octobre- Novembre 2000, p:28.

[2] -Banque d'Algérie, Réglenent N:96-07 du 3 juillet 1996, Portont organisation of fonctionnement de la centrale des bilons .

[3] -Banque d'Algérie, Media BANK. le journal interne de la Banque d'Algérie Publication binestrielle N:53, Avril- Mars 2001, p:7-8.

- مراقبة توزيع القروض وتعميم استخدام الطرق المعيارية للتحليل المالي في المؤسسات ضمن النظام البنكي.
- تحسين شفافية ومصداقية المعلومات المحاسبية في مجال التحليل وتحديدا لمركز المالي الحقيقي للزبائن.
- التخلي على التصميم الساكن للمحاسبة، واعتماد البعد الديناميكي لتطور الوضعية المالية للمؤسسة من خلال أدوات التسيير المالي التقديري.

المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر من 1990-2014

عرفت السياسة النقدية تطورات عديدة نتيجة لطبيعة النظام الاقتصادي المنتهج الذي تعكس أسلوب إراداته على السياسات الاقتصادية المطبقة عامة، وبالسياسة نقدية خاصة، ووفقا لمواكبة هذه التطورات قامت الجزائر بالعديد من التغيرات الهيكلية والمؤسساتية شملت جميع المستويات.

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الفترة 1990-1994.

عرف النظام المالي والنقدي الجزائري تحول جذري خلال سنة 1990 وكذا في دور السياسة النقدية للدولة الجزائرية، حيث أسندت إليه مهام تسيير النقد والائتمان الأمر الذي انعكس على ألسياسة النقدية المتبعة منذ سنة 1990، حيث تم وضع سقف للتمويل بالعجز القابل للاستيراد سنويا، وتم التجسيد الفعلي لفصل الدائرة المالية عن الدائرة النقدية، وإلغاء الاكتتاب الإجباري للبنوك التجارية في سندات الخزينة نتج عنه تفعيل السوق النقدي وإرجاع السياسة النقدية لمكانتها، كأداة ضبط اقتصادية، وضعت سياسة الجدد الاقتصادية في اتخاذ القرارات التمويلية، حيث بذات في هذه المرحلة تتضح معالم السياسة النقدية في الجزائر من خلال تفعيل رقابة البنك المركزي على نشاط البنوك التجارية، ومن ثم أصبح يؤثر على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية.

ويتم تقسيم التطورات النقدية ابتداء من سنة 1991 حيث شهدت تغير جذري في الوضع الاقتصادي الكلي خلال فترتين متضادتين، فخلال فترة 1992-1993 كانت السياسة نقدية توسيعية تهدف لتمويل العجز الكبير في موازنة الدولة واحتياطات التمويل لدى المؤسسات العمومية، إضافة لذلك نسبة كبيرة من الزيادة في الإقراض المصرفي خلال تلك الفترة يمكن نسبتها إلى احتياجات صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ

لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وعلى العكس من ذلك تميزت السياسة النقدية بصرامة شديدة ابتداءا من 1994 سبب استهداف التضخم ودعم استقرار سعر الصرف 1994... [1]

فقد اتجهت السياسة النقدية في هذه الفترة نحو التوسع، تهدف أساسا إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة... [2]

كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين سنة 1989-1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة التوسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثرت في التطورات النقدية سبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازني، تمويل صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ خصيصا لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة.

1- تحليل تطور الكتلة النقدية (1990-1994): يتم توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-1): تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990-1994).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

البيان	النقود الائتمانية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M1	الودائع لأجل (شبه النقد)	العرض النقدي M2	ودائع CNEP	العرض النقدي M3	نسبة العرض النقدي من PIB%
1990	134.94	135.14	207.08	72.92	343.00	85.62	428.5	77.29
1991	157.20	167.79	324.99	90.27	415.27	99.41	513.47	59.56
1992	184.85	184.86	369.71	146.18	515.90	115.20	634.1	59.00
1993	211.31	235.59	446.90	180.52	627.42	135.82	759.42	63.83
1994	222.98	252.84	475.83	247.68	723.51	151.54	865.41	58.18

المصدر: من إعداد الطالبتان استنادا إلى:

La bonque d'Algerie, rapport 2006, Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie Statistiques Monétaire 1964-2005, hors serie, Juin 2006, Alger, p: 48-57.

[1]- عبد الله منصوري، السياسات النقدية والجنائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات حالة اقتصاد صغير مفتوح، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005-2006، ص330.

[2]- بلعزوز علي وعبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41 شتاء 2008، ص30.

(')): عرض النقد M1: النقود الائتمانية + الودائع تحت الطلب.

('')): العرض النقدي M2: عرض النقود M1 + الودائع لأجل (شبه النقد)

(''')): العرض النقدي M3: العرض النقدي M2 + ودائع (CNEP).

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك نمو مستمر للعرض النقدي M1، وهذا راجع إلى نمو النقود الائتمانية أو العملة في التداول التي انتقلت من 270.08 مليار دج إلى 475.83 مليار دج سنة 1994 وهو ما يمثل تضاعفا تقريبا 2مرة، والملاحظ أيضا ارتفاع النقود في التداول من 134.94 مليار دج إلى 222.98 مليار دج أي بمقدار 85.04 مليار دج وبخصوص الودائع تحت الطلب فقد ارتفعت هي أيضا من 131.14 مليار دج إلى 252.84 مليار دج، أما العرض النقدي M2 فقد عرف خلال الفترة 1990-1994 نمو بمقدار 23% ليحقق سنة 1990 قيمة 343 مليار دج، وهي ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 1994 التي حققت 723.51 مليار دج نتيجة الارتفاع ودائع لأجل بحيث حققت سنة 1990 ما قيمته 72.92 مليار دج لتصل سنة 1994 إلى 247.68 مليار دج، كما أن ودائع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في زيادة مستمرة وبتالي نمو مستمر لM3 ولقد عرف العرض النقدي انخفاضا من 77.29% إلى 59% بين سنتي 1991-1992 وذلك نتيجة للاتفاق الائتماني الموقع مع صندوق النقد الدولي، إلا أنه في سنة 1993 ارتفع العرض النقدي بنسبة 63.83% من الناتج المحلي الخام لتنخفض سنة 1994 بنسبة 58.18% من الناتج المحلي الخام.

2- تحليل تطور معدلات إعادة الخصم (1990-1994): وسيتم توضيح هذه التطورات من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-2): تطور معدلات إعادة الخصم في الجزائر خلال (1990-1994)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
معدل إعادة الخصم	10.5	11.5	11.5	11.5	15.0

المصدر: ميمي جديداني، انعكاسات استقلال البنك المركزي على أداء السياسة النقدية (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2005-2006، ص137.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات إعادة الخصم في الجزائر كانت ثابتة من الفترة 1991 إلى 1993، غير أنها ارتفعت خلال سنة 1994 إلى 15.6% وهذا يراجع لدخول الجزائر إلى برنامج إعادة التعديل الهيكلي خلال هذه الفترة.

3- تحليل تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة 1990-1994: ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي الذي يبين تطور معدلات الفائدة خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (3-3): تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال فترة 1990-1994

البيان/السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
سعر الفائدة الاسمي%	8.0	12.8	12.8	12.8	18.5
سعر الفائدة الحقيقي%	10-	13.2-	13.2-	13.2-	10-

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على:

كمال حياشي، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص18.

banque D'algerie (2005), Quelque indicateurs socio- économique (1994-2004)

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات الفائدة الاسمية في تزايد حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها سنة 1994 إذ قدرت بحوالي 18.5% كما أن سعر الفائدة الحقيقي خلال هذه الفترة جاء بقيم سالبة وذلك

نتيجة لتحرير أسعار الفائدة مع بداية شهر ماي 1990 وحتى لا تكون معدلات الفائدة الحقيقية تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على رفع معدلات الفائدة الاسمية... [1]

المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في الفترة (1995-2000).

تميزت هذه الفترة بدخول الجزائر للمرة الثالثة من أجل إبرام اتفاقية مع صندوق النقد الدولي وذلك ضمن إطار برنامج اتفاق القرض الموسع أو بما يسمى ببرنامج التعديل الهيكلي في 22 ماي 1995-21 ماي 1998، وينث هذا الاتفاق على إعادة جدولة ثانية للقرض المتوسط والطويل مع نادي باريس ولندن، ويعمل البرنامج على إعادة الاستقرار النقدي لتجاوز مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق وكذلك إدخال نظام مزادات القروض عن طريق مناقصات وهذا كشكل رئيسي لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدي كأداة أساسية غير مباشرة.

1- تحليل تطور الكتلة النقدية (1995-2000): يمكن توضيح ذلك من خلال جدول الموالي الذي يبين تطور الكتلة النقدية.

الجدول رقم (3-4): تطور الكتلة النقدية في الجزائر 1995-2000.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

البيان	النقود الائتمانية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود	الودائع لأجل	العرض النقدي	ودائع	العرض النقدي	نسبة العرض النقدي من
1995	249.76	269.33	519.09	280.45	799.54	174.54	974.08	48.58
1996	290.88	298.21	589.09	325.95	915.04	213.51	1128.65	43.91
1997	337.62	333.70	671.57	409.94	1181.51	298.69	1380.47	49.65
1998	390.42	435.95	826.30	766.09	1592.93	304.98	1997.37	67.04
1999	439.99	465.18	905.18	884.16	1789.34	335.51	2124.85	65.61
2000	484.52	563.65	1048.18	974.35	2022.53	355.7	2378.23	57.67

[1]- مراقبة حجم الكتلة النقدية على الموقع: rooad.net/uploads/5555.6330995,docx, بتاريخ 2017/04/27 على الساعة 16:37، ص07.

Source: La banque d'Algerie, rapport 2006, Bulletin statistique de la banque d'Algerie statistiques Monétaires, 1964-2005, hors serie, juin 2006, Alger, p 48-57.

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن عرض النقود M1 شهد ارتفاعا منذ سنة 1995 وذلك نتيجة لارتفاع النقود الائتمانية (الأوراق النقدية) والودائع تحت الطلب، إذ انتقلت من 519.09 مليار دج سنة 1995 إلى 1048.18 مليار دج سنة 2000 أي زيادة قدرها 529.09 مليار دج، أما تفسير النقود الائتمانية التي كانت تأخذ حصة كبيرة، ويتم تداولها خارج الدائرة المصرفية في الفترة ما قبل الإصلاحات، يعود إلى برنامج التثبيت الهيكلي (93-94) وبرنامج التعديل الهيكلي (95-98) ... [1]، وفي سنة 1996 أصبحت العملة في التداول أكبر من الودائع الجارية وهذا ما يبين اتجاه الأفراد إلى الاحتفاظ بالأموال خارج الجهاز المصرفي، ويمكن تفسير ذلك بنقص الوعي المصرفي من جهة وعجز الجهاز المصرفي جلب السيولة المعطلة من جهة أخرى ونظرا لما عرفه الاقتصاد من ارتفاع من معدل التضخم خلال فترة التسعينات... [2]

ولقد سجل العرض النقدي M2 خلال الفترة 1994-2000 تباطئ في النمو باستثناء سنة 1998 لتنتقل من 799.54 مليار دج سنة 1995 إلى 222.53 مليار دج سنة 2000 كما أن شبه النقود أصبحت تمثل أكبر حصة من الكتلة النقدية M2، ويرجع هذا إلى زيادة معدلات الفائدة إلى القيم الموجبة، واستقرار سعر الصرف الدينار، مما سمح للأفراد والمؤسسات العامة والخاصة بالتخلي من سيولتهم النقدية، وبالتالي ارتفاع حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي... [3]

---

[1]– صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة لحالة الجزائر خلال الفترة 90-2000، (أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتورا الدولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وتلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2002-2003، ص252.

[2]– موسى لحلو البوخاري.سياسة الصرف الاجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية –دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة سعر الصرف الاجنبي –، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع،بيروت، لبنان، 2010، ص ص:58،59

[3]– مراقبة حجم الكتلة النقدية، على الموقع road.net/uploads/555556330995.docx بتاريخ 2017/04/27، ص2.

أما العرض النقدي M3 فهو في تزايد مستمر من سنة 1995 إلى غاية سنة 2000 حيث انتقلت قيمته من 974.08 مليار دج إلى 10764.2 مليار دج والتي مثلت نسبة 48.58% إلى 74.33% خلال الفترة، والملاحظ أن ودائع الصندوق لم تكن في مستوى نمو M2 وخاصة أشباه النقود وعرفت سنة 1997 نموا ملحوظا لودائع صندوق التوفير والاحتياط والتي بلغت قيمتها 298.96 مليار دج بحيث تزامنت مع عودة أسعار الموجبة التي كانت سالبة قبل ذلك... [1]

2- تحليل تطور إعادة الخصم من 1995-2000: يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-5): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال 1995-2000.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل إعادة الخصم	14.0	13.0	11.0	9.5	8.5	6.5

المصدر: طبية عبد االعزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث لسياسة نقدية، دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاقتصادية، 2004-2005)، ص197.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل إعادة الخصم في تراجع مستمر، حيث كان مرتفعا سنة 1995 بنسبة 14% ليستمر في تراجع وهذا التراجع جاء نتيجة النمو الشديد للكتلة النقدية والذي يرجع إلى تحديد الأسعار وتحقيق البنك المركزي لأهدافه خاصة منها التخفيف من حدة التضخم في إطار التطهير المالي للاقتصاد[2] وانخفاض معدلات الفائدة واستقرار معامل السيولة.

[1]- أحمد نصير.هشام ليزة "أثر الفعالية النسبية للسياسة النقدية على مؤشر أسعار المواد الغذائية"؛ الملتقى الدولي السادس حول: إستراتيجية الامن الغذائي بالعالم العربي؛ المنعقد يومي 07/08ديسمبر 2011، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص03

[2]- مراقبة حجم الكتلة النقدية، على الموقع road.net/uploads/555556330995.docx، تم الإطلاع بتاريخ 2017/04/27، على الساعة 16:38، ص13.

3- تحليل تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال فترة 1995-2000: والجدول الموالي يبين التطورات في معدلات الفائدة خلال الفترة 1995-2000

الجدول رقم (3-6): تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال فترة 1995-2000.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الفائدة الاسمي	17.6	16.3	14.2	10.2	9.3	8.5
سعر الفائدة الحقيقي	12.5-	2.4-	8.5	5.2	6.7	8.2

Source: banque D'algerie (2005), Quolque indicateurs socio-économique (1994-2004)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدل الفائدة الحقيقي خلال سنتي 1995-1996 عرف مستويات سالبة، وذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم وانخفض خلال الفترة 1997-2000 وذلك نتيجة تحقيق البنك المركزي لأهدافه خاصة منها التخفيف من حدة التضخم في إطار التطهير المالي للاقتصاد.

المطلب الثالث: مسار السياسة النقدية في الفترة (2001-2014)

يمكن لنا أن نقسم هذه الفترة إلى مرحلتين المرحلة الأولى من 2001-2007 حيث اعتمدت السلطة النقدية خلال هذه الفترة سياسة نقدية توسيعية، وذلك من خلال انتهاج سياسة ميزانياتية (مالية) توسعية، من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط)، من خلال برامج الاستثمارات، وتمثلت هذه البرامج أساسا ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009، إذ تعززت مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل إيجابي خلال هذه المرحلة.. [1]

[1]- محمد سعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث 10-2012، ص147.

أما مرحلة 2008-2014 عرفت العديد من التحولات وذلك بسبب الأزمة العالمية سنة 2008 من جهة التي كان لها انعكاسات تجارية ومالية ونقدية على الجزائر إلا أن أخطر الانعكاسات تمثلت في تدني إيرادات من العملات الصعبة المتأتية من تصدير المحروقات والأزمة النفطية الحالية.

1- تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر من (2001-2014): ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-7): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة (2001-2014)

البيان	النقود الائتمانية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M1	الودائع لأجل (شبه النقد)	العرض النقدي M2	ودائع CNEP	العرض النقدي M3	نسبة العرض النقدي من PIB%
2001	577.15	661.36	1238.51	1235	2473.51	376	2849.5	66.88
2002	664.68	751.65	1416.34	1485.19	2901.53	352.2	3253.73	71.70
2003	781.33	849.04	1630.37	1724.04	3354.41	378.5	3732.91	70.91
2004	874.34	1286.23	2160.57	1577.45	3738.02	158.6	3896.62	63.75
2005	921.01	1501.72	2422.73	1724.17	4160.90	276	4436.9	59.16
2006	1081.04	2017.54	3098.59	1759.28	4857.87	325.8	5183.67	61.77

66.98	6372.87	378.27	5994.60	1761	4233.6	2949.1	1284.5	2007
62.82	6959.4	459.8	6499.60	1991	4508.6	2946.9	1561.7	2008
72.28	7233	572.9	6660.10	2234.9	4425.2	2575.3	1849.9	2009
79.56	7961.9	735.4	7226.9	2443.6	4783.3	2651.1	2132.2	2010
82.64	9927.8	1034	8893.8	2787.5	6106.3	3495.8	2610.5	2011
74.33	10764.2	1373.6	9390.6	3005.2	6385.4	3388.2	2997.2	2012
72.2	11265.2	1475.2	10230.2	3015.2	64582.2	3325.2	9106.2	2013
78.1	12258.2	1500.2	10870.1	3225.1	7524.2	3458.2	9387.2	2014

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على:

- la banque d'Algerie, rapport 2006, Bulletin statisque de la banque d'Algerie statistiques Monétaires 1964-2005 hors serie-juin 2006-Alger, p48-57.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول السابق أن عرض النقود M_1 شهدت ارتفاعا متواصل خلال الفترة المدروسة حيث كان يبلغ 2138.51 سنة 2001 ليواصل ارتفاعه ليصل إلى 4233.6 سنة 2007 وذلك نتيجة للارتفاع الكبير في حجم ودائع تحت الطلب مما يدل على توفر سيولة كبيرة لدى البنوك.

أما بالنسبة لعرض النقود M_2 عاد للنمو من جديد سنة 2002 وذلك بمعدل 22% مقابل 13.03% سنة 2000 ومراد ذلك هو تحسين أسعار النفط، وفي السنوات الموالية قامت السلطة النقدية بإتباع بديل نقدي يتمثل في سياسة التكييف والتوسع من خلال محاولة التوفيق بين مستوى مقبول من النمو الاقتصادي والتشغيل مع معدل التضخم يسمح بإحداث توسع النقدي المتواضع جدا.. [1]، على الرغم من انخفاض معدل نمو الودائع لأجل، وهذا يدل على أنه هناك مبالغ ضخمة وغير مستغلة كدليل على ضعف النظام المصرفي في استقطاب هذه الأموال وتحويلها إلى استثمار منتج.. [2]

أما العرض النقدي M_3 فهو في تزايد مستمر خلال هذه الفترة المدروسة حيث انتقلت قيمته من 2849.5 مليار دج سنة 2001 إلى 6372.87 مليار دج سنة 2007 والملاحظ أن قيمة ودائع الصندوق خلال سنة 2004 حققت 158.6 مليار دج وتعود إلى الارتفاع خلال السنة الموالية لتحقق ضعف القيمة السابقة أي بقيمة 276 مليار دج سنة 2005 لتستمر في الزيادة بعد ذلك.

أما سنة 2008 فنلاحظ عرض النقود M_1 تواصل في الارتفاع حيث كان يبلغ 4508.6 مليار دج ليستمر في ارتفاع ليصل إلى 7524.2 مليار دج سنة 2014 وذلك نتيجة الارتفاع في حجم الودائع تحت الطلب ونفس الشيء لعرض النقود M_2 بالرغم من التراجع في قيمة ودائع لأجل.

أما العرض النقدي M_3 فهو أيضا في تزايد مستمر خلال هذه الفترة حيث انتقلت قيمته من 6959.4 مليار دج سنة 2008 إلى 12258.2 مليار دج سنة 2014 وذلك راجع لارتفاع قيمة ودائع الصندوق.

2- تحليل تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013

[1]- بنك الجزائر، التقرير السنوي سنة 2010، مرجع سابق، ص167.

[2]- فضيل رايس، مقال التحولات النقدية في الجزائر خلال فترة (2000-2009)، مجلة الباحث للعدد 10، 2012، ص76.

معدل إعادة الخصم %	6.0	5.5	4.5	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4	4

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على:

- عبد العزيز طية، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر للفترة 1994،2003 (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2004،2005، ص179.
- مراقبة حجم الكتلة النقدية، على الموقع road.net/uploads/55555-6330995-docx, تم الإطلاع بتاريخ 27-04-2017 على الساعة 16:38، ص13.
- بنك الجزائر، تقرير سنوي 2012.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2014.
- يتضح من الجدول بأن معدل إعادة الخصم في انخفاض سنة 2001 و 2003 حيث كان معدل الخصم يقدر ب6% لسنة 2001 وتواصل في انخفاض ليصل إلى 4.5% عام 2003 ليستقر على معدل 4% من سنة 2004 إلى 2013 وهذا جاء نتيجة التحسن المستمر للسيولة لدى البنوك، وما ترتب عنه فائض في السيولة وبالتالي إعجام البنوك عن طلب إعادة التمويل مما أدى إلى تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق باستعمال أداة نقدية جديدة تسمى "استرجاع السيولة بمناقصة" يتعلق الأمر هنا بتقنية السحب من سيولة السوق النقدية تم إدخالها واستعمالها من قبل بنك الجزائر ابتداء مت شهر أفريل 2002 .. [1]

[1]– محمد لكهاسي، الوظيفة النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004، ص09.

المبحث الثالث: استقلالية بنك الجزائر وأثره على السياسة النقدية وأهدافها.

المطلب الأول: مؤشرات استقلالية بنك الجزائر من خلال قانون 90-10

هناك مجموعة من المعايير التي يمكن عن طريقها قياس استقلالية البنك المركزي، وإن كان هناك خلاف في ترتيبها، ويمكن حصر أهمها في النقاط التالية:

1- مد التزام البنك المركزي بمنح التسهيلات الائتمانية للحكومة، وكذا التزامه بشراء أدوات دين الحكومة (سوق الإصدار الأولي) فكلما كانت القيود على الإقراض للقطاع العام أشد صرامة، كان البنك المركزي أكثر استقلالية.

2- المكانة لهدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة، كهدف أساسي للسياسة النقدية، إما هدف البنك المركزي هو استقرار الأسعار، كهدف وحيد وأساسي صنفت البنوك الأكثر استقلالية.

3- مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة والمساءلة، فيعتبر البنك مستقلا إذا لم يتم مساءلته من قبل أي جهة حكومية مع التزامه بشرح وتبرير تصرفاته وسياسته، وما ترتب عليها من نتائج، سواءا في مواجهة الرأي العام، بصفة عامة من خلال التقارير المنشورة والأحاديث الصحفية المنتظمة، أو من خلال القيام "المثول" أمام اللجان المتخصصة لمواجهة المؤسسات البرلمانية... [1]

4- تأثير الحكومة في تعيين محافظ البنك المركزي وأعضاء مجلس إدارته.

5- المهام الرسمية للبنك.

6- مدى التزام البنك في تمويل عجز الميزانية.

7- مدى تمثيل الحكومة في المجالس وما إذا كان التمثيل للحضور والاستماع أو للمشاركة والاعتراض عن اتخاذ القرارات... [2]

وبصفة عامة يمكن قياس مدى الاستقلالية للبنوك المركزية بمؤشرين... [1]

---

[1]- عيسى ولد أحمد محمود، السياسة النقدية الموريتانية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، رسالة ماجستير العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص13.

[2]- عياش قويدر وإبراهيم عبد القادر، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية -بين نظرية والتطبيق- مجمع النصوص العلمية للملتقى الوطني الحر المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، مرجع سابق، ص58.

يتمثل الأول في الاستقلالية العضوية وتتعلق بشروط تعيين مسيري البنوك المركزية وفترة وظيفته وكذا حمايته ومدى مشاركته السلطات المسيرة في البنك، أما الثاني فهو الاستقلالية الوظيفية ويتحدد مؤشر هذه الاستقلالية بالنظر إلى مهام وأهداف البنك المركزي وكذا مدى الاستقلالية المالية.

في دراسة عن الاستقلالية القانونية للبنك المركزي وتأثيرها على التضخم في دول أمريكا اللاتينية، حاول (Jacone H.2001) بناء مؤشر لاستقلالية البنك المركزي، يضم إلى جانب المعايير السياسية والاقتصادية الشائعة، أحكام البنوك المركزية في هذه الدول، فيما يتعلق بجوانب ميزانية البنك، وقابلية للمساءلة والشفافية والجدول التالي يكشف عن ملخص مؤشر قياس الاستقلالية.

الجدول رقم (3-8): مؤشر استقلالية البنك المركزي

المعيار	وزن المعيار	قيمة المعيار		
		1	0.5	الصفر
1- هدف البنك المركزي	2	-استقرار الأسعار هو الهدف الوحيد مع إعطاء الأولوية إذا تعددت تعارضت أهداف	-تعدد/تعارض الأهداف مع عدم النص مع الأولوية	-تعدد الأهداف واتساعها لتشمل التنمية الاقتصادية وبدون أولويات.
2- تعيين المحافظ والمجلس	2	-ترشيح (تعيين) جمهوري -زمن الوظيفة يفوق فترة بقاء الحكومة تتداخل معها.	ترشيح (تعيين) حكومي مع تعين (تصديق) برلماني. -زمن الوظيفة يفوق فترة بقاء الحكومة تتداخل	-يعين مباشرة من قبل الحكومة لنفس الفترة أو لفترة أطول.

[1]- شملول حسينة، مرجع سابق، ص67.

			معها.	
3- هيكل مجلس الإدارة	2	- عدم وجود ممثلين للحكومة أو القطاع الخاص ماعدا ممثل وزارة المالية وبدون صوت في المجلس	-تمثيل حكومي مباشر مع حق التصويت	-تمثيل حكومي مباشر وتمثيل القطاع الخاص (بنوك، رجال أعمال، اتحادات أخرى).
4- الائتمان للحكومة	3	-عدم تقديم ائتمان مباشر إلا في حالات الطوارئ وبقيود وحدود الائتمان	-ائتمان مباشر بحدود أو من خلال السوق الثانوي بلا حدود أو السحب على المكشوف من خلال البنوك العامة	-ائتمان مباشر وغير مباشر بدون حدود.
5- عزل المحافظ	2	-عملية من خطوتين وبضوابط صارمة ويجب أن تقره أعلى السلطات القضائية	-مباشرة من قبل الحكومة بناء على أسس قانونية أو في عملية من خطوتين على أسس غير قانونية	-من قبل الحكومة على أسس شخصية أو سياسية وليست قانونية
6- دور المقرض الأخير	2	-في حالات الطوارئ ومقيدة قانونا وفي حدود	-في حالات الطوارئ ومقيدة قانونا، وبدون	-سياسية متحررة لقروض الطوارئ.

		معينة	حدود معينة	
7- الاستقلالية أدوات السياسة النقدية.	3	-الاستقلال الكامل في استخدام أدوات السياسة النقدية.	-دور الحكومة في تصميم السياسة النقدية وسياسة الصرف.	-حدود مع استخدام الأدوات المالية مثل متطلبات الاحتياطي ومعدلات الفائدة.
8- الاستقلال المالي	1	-تضمن الحكومة سلامة رأس المال للبنك -للبنك سلطة تكوين مخصصات. -تحويل الفائض للحكومة.	-الحكومة ليست مطالبة بضمان رأس المال. -وجود اعتماد من حصة خارجية لميزانية البنك.	-يدير البنك عمليات شبه مالية للموازنة.
9- المساءلة	1	-المسؤول أمام البرلمان. -تقديم تقرير للحكومة. -نشر تقارير دورية.	-تقديم تقرير للحكومة على أساس منظم وتقارير إضافية في حالة الاختلال النقدي	-نشر تقرير سنوي.
10- الشفافية والإقصاء	1	-نشر قوائم مالية معتمدة من محاسب قانوني مستقل	-نشر قوائم مالية معتمدة من محاسب قانوني قطاع عام	-نشر قوائم مالية معتمدة من مراجع داخلي.

المصدر: عبد الحميد سلمان، "استقلالية البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية"، المؤتمر العلمي الأول، أزمة السيولة والركود الاقتصادي في مصر، القاهرة، 2003، ص225-226

المطلب الثاني: أثر استقلالية بنك لجزائر على أهداف السياسة النقدية.[1]

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم وسائل السياسة الاقتصادية التي يناط بالبنك المركزي تنفيذها لتحقيق أهداف محددة، حيث يتبنى البنك المركزي خلالها إستراتيجية تبدأ بإختيار أداة من أدوات السياسة النقدية ثم الهدف الأولي فالوسيط إلى الهدف النهائي وهذا ما سنتطرق إليه:

- الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

– هدف النمو الإقتصادي: لقد شهد اللإقتصاد الكلي صدمات خارجية أدت إلى ظهور ثغرات إقتصادية ليعود الاستقرار النقدي والمالي بداية من سنة 2000 بتطبيق برنامج الإنعاش والنمو الإقتصادي، إلا أنه ورغم هذه الإصلاحات نجد أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سجل تراجعا مقارنة مع السنوات السابقة قدر بـ 2.2% رغم تحسن أسعار المحروقات وكذا الأداء الفلاحي، وإستمر في الإرتفاع ليصل سنة 2007 إلى نسبة 3% نتيجة الإستثمارات الضخمة حسب ما شهده قطاع خارج المحروقات من إرتفاع ملحوظ خصوصا قطاعي البناء والأشغال العمومية والفلاحة على التوالي، كما سجل نهاية 2012 إرتفاع طفيف بنسبة 3.3% وهذا راجع إلى النتائج الإجابية لقطاع خارج المحروقات، ليصل في سنة 2014 إلى نسبة 3.63% الذي يقابله إنخفاض في إستعار البترول غير أن ذلك لم يؤثر عليه لأن هذا الإرتفاع يعود أساسا إلى تطور في حصيلة القطاعات الأخرى.

– هدف استقرار الأسعار: يعتبر تحقيق الاستقرار الهدف النهائي للسياسة النقدية في الجزائر، و الذي يتم من خلال استقرار الأسعار باعتباره زيادة تدريجية لمؤشر أسعار الاستهلاك، والملاحظ على معدلات التضخم في الجزائر أنها متذبذبة وذلك حسب الوضعية الاقتصادية السائدة وكذا تأثره بعدة أسباب مؤسساتية، هيكلية ونقدية لكن باستطاعة السياسة النقدية معالجة الأسباب الأخيرة مباشرة والأسباب الاخرى بطريقة غير مباشرة، من خلال التأثير على حجم القروض في الاقتصاد، والملاحظ أن هناك انخفاضفي معدلات التضخم خلال فترة تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية، نتيجة الاجرءات المتخذة في هذا

1-banque d algerie, evolution economique et monetaire en algerie, rapport 2007, juillet, 2008 p 168

البرنامج كتحرير الأسعار، رفع أسعار الفائدة، تقليص نمو الكتلة النقدية والتخلي عن الاصدار النقدي في تمويل العجز الميزاني، تمت هذه الاجراءات في اطار سياسة نقدية انكماشية للتحكم في حجم الطلب الكلي وبالتالي الحد من الطلب على النقد من قبل الأعوان الاقتصاديين

– هدف التشغيل

نتيجة للسياسة التوسعية المطبقة خلال سنة 2000 عرفت معدلات البطالة انخفاض متواصل من هذه السنة حتى 2013 29,8% إلى أقل من 10% الأمر الذي ينعكس ايجابا على الطلب الكلي، الاستثمار والعمالة، والتي تزامنت مع بدأ تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي، وهذا الانخفاض المسجل في معدلات البطالة نتيجة للجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية من خلال وضع مجموعة من الأجهزة لتشغيل الشباب كالصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة، اضافة إلى ذلك تم انعاش الاستثمارات العمومية والخاصة عن طريق كل من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، برنامجي الانعاش الاقتصادي ودعم النمو والوكالة الوطنية للاستثمارات

– هدف التوازن الخارجي

يتم من خلال تحقيق الوازن في ميزان المدفوعات وكذا تحقيق استقرار في أسعار الصرف، ومن الأهداف التي نص عليها القانون 90-10 إذ يرتبط ميزان المدفوعات بالصادرات من المحروقات أي هو رهينة أسعار المحروقات في السوق العالمية، أما استقرار سعر الصرف فيبقى على عاتق بنك الجزائر من خلال استقرار في سعر الصرف الحقيقي، ان وضع ميزان المدفوعات يبقى رهينة أسعار المحروقات في السوق العالمية مما يعرض الاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية، وقد سجل وضع ميزان المدفوعات فائضا خلال سنة 2000 حيث قدر ب 7.6 مليار دج ليستقر عند مستواه في نفس السنة ، أما سعر الصرف فهو يتميز أيضا بالاستقرار مع تسجيل تحسن ملموس للعملة الوطنية مقابل الدولار مع نهاية 2003 إلى 2008 ، حيث كان السعر الاسمي للدينار يقدر ب 76.6 دينار في سنة 2003، واستمر في حدود هذه القيمة لمدة 4 سنوات إلى غاية 2006 وفي نهاية 2009 سجلت قيمة العملة انخفاضا يقدر ب 12.84% وهذا الاستقرار يعكس التحكم الأفضل في المتغيرات سعر الصرف مقابل الدولار باعتباره العملة الأساسية لتبادلات الجزائر.

وقدرت نسبة الاحتياطي الاجباري سنة 2014ب 12%

خلاصة الفصل الثالث :

من خلال التطرق لماهية البنك المركزي وتطوره تبين أن عملية الإصلاح المصرفي التي قامت بها الجزائر لم تكن بجدية إلا بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 الذي يعتبر نصا تشريعيا يعترف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها الجهاز المصرفي ويعتبر من بين الإصلاحات الأساسية.

أما من حيث اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر فقبل سنة 1990 لم تكن هناك سياسة نقدية حقيقية مطبقة في الجزائر، غير أنه بعد سنة 1990 وضحت معالم السياسة النقدية بشكل أفضل، بحيث كان التوجه الأساسي للسياسة النقدية في الفترة الأولى بشكل توسعي وذلك من خلال إصدار النقد لتغطية عجز الموازني على عكس المرحلة الموالية من 1995 إلى 2000 فكانت اتجاه السياسة النقدية انكماشيا للخروج من أزمة المديونية والتضخم التي كان يعاني منها الاقتصاد ونجحت في تحقيق أهدافها بالتنسيق مع مؤسسات النقد الدولي، كما تميزت الفترة 2001 إلى 2007 بفوائض هائلة من السيولة مما استدعى الأمر إلى إدخال أدوات جديدة لامتصاص السيولة غير أن الأزمة العالمية عام 2008 لم تأثر بالشكل المباشر على القطاع البنكي والمالي في الجزائر إلا من ناحية انخفاض في إيرادات النفط.

أما عن استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض فتتمثل في مؤشرات استقلاليته ومدى تأثيرها على أهداف السياسة النقدية.

عرفت البنوك المركزية منذ ثلاثة قرون غير أنها لم تنشر ولم تتوسع وظائفها إلا في القرن العشرين، فأصبحت جزءا لا يتجزأ من مظاهر الاستقلال السياسي للدولة وعلامة من علامات الاستقلال الاقتصادي.

فالبنك المركزي مؤسسة نقدية مملوكة للدولة، تتولى العمليات النقدية التمويلية الهامة، وذلك من خلال عمليات متنوعة ووسائل متعددة، يؤثر البنك المركزي من خلالها على المؤسسات النقدية والمالية بهدف دعم ومساندة السياسة الاقتصادية للبلاد بصفة عامة، والسياسة النقدية بصفة خاصة، كما وصف "المركزي" لأنه يشمل مركزا محوريا في النظام المصرفي في الدولة، فهو يعمل قائدا لسوق النقد ومشرفا ورقيبا ومنظما لنشاط البنوك.

يعتبر موضوع استقلالية البنوك المركزية من أهم المواضيع المطروحة في السنوات الأخيرة ويحمل في طياته العديد من التناقضات والصراعات، ويعني بصفة عامة منح البنك المركزي جدية التصرف في وضع وتنفيذ السياسة النقدية واختيار الأدوات الضرورية لتحقيق هدفها، الذي انحصر أساسا في التأثير على أهداف السياسة النقدية، إذ يتم ذلك بعيدا عن الضغوط السياسية للحكومة أو البرلمان، حيث أصبحت السياسة النقدية من أهم مهام البنك المركزي لما لها من دور مهم في النشاط الاقتصادي.

في حين أنه لا يمكن الحديث عن استقلالية البنك المركزي في الجزائر، إلا بعد صدور قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، حيث منح الاستقلال العضوي والوظيفي وتنظيمي يماثل ما هو ساري في الدول المتقدمة ذات المستوى العالمي في هذا المجال، مما يجعل للسلطة النقدية مصداقية واضحة على مسار السياسة النقدية وفي الحقيقة لا يمكن أن يعاب على هذا القانون لكن يعاب على طريقة فهم وتطبيق أحكامه التي حملت مبادئ جديدة وتوجهات حديثة توافق متطلبات اقتصاد السوق.

شهدت السياسة النقدية تطورات كبيرة وذلك مع صدور قانون النقد والقرض الذي أكد على استقلالية البنك المركزي في أداء سياسته النقدية وخاصة في عملية إصدار العملة ومراقبة الكتلة النقدية وضمان السير الجيد للسوق النقدية.

كما مؤشرات استقلالية البنك المركزي الجزائري تتمثل في طريقة تعيين محافظ بنك الجزائر ونواب المحافظ، مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية ومركز المخاطر ومركز ميزانيات.

اختيار الفرضيات:

أ- إن قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض وفر إطار واسعا لاستقلالية بنك الجزائر خاصة في جانبه التشريعي من خلال تعيين المحافظ وتشكيل مجلس اتخاذ القرار.

ب- تتمحور الفرضية الثانية حول اعتبار استقلالية البنك المركزي عامل أساسي في تحقيق الاستقرار، وهذا ما تم تأكيده من خلال العلاقة الطردية بينهما.

ت- لاستقلالية البنك المركزي حسب الدلائل الواقعية والنماذج التي رأيناها أثر ايجابي على أهداف السياسة النقدية.

ث- ساهمت استقلالية البنك المركزي الجزائري في تحقيق أهداف السياسة النقدية وذلك من خلال مجموعة الاجراءات التى تمت في إطار السياسة النقدية التوسعية للتحكم في حجم الطلب الكلي ومنه الحد من الطلب على النقد من قبل الأعوان الاقتصاديين، كما أن الانخفاض المسجل في معدلات البطالة كان نتيجة للجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية عن طريق وضع مجموعة من الأجهزة لتشغيل الشباب.

1- نتائج الدراسة:

1- السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، فهي تهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي، على المدى القصير والمدى المتوسط، فهي تسعى إلى التحكم في التضخم وذلك عن طريق أدوات مباشرة وغير مباشرة، غير أنه في السنوات الأخيرة يتم التركيز على الأدوات غير مباشرة بسبب الإصلاحات التي تقوم بها الدول النامية، وهي التي لا تزال فعالية السياسة النقدية بها ليست كبيرة مقارنة بالدول المتقدمة، وهو ما يحقق (الفرضية الأولى).

2- لاستقلالية البنك المركزي أثر ايجابي علي السياسة النقدية، كما أنها تعتبر ضمانا لنجاح النظر في الأهداف النهائية أو تأجيلها وهو ما يحقق (الفرضية ..).

3- البنك المركزي المستقل مؤهل أكثر لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي وكذلك لضمان نجاح السياسة النقدية

4- التوصيات:

من خلال التعرض لمختلف أجزاء البحث يتبين بوضوح أهمية وفائدة استقلال البنك المركزي في تأدية مهامه وتحقيق أهدافه التي تنعكس ايجابيا على السياسة الاقتصادية للبلاد، إلا أن هناك عوائق جديدة تغرفها هذه السلطة النقدية في تأدية مهامها من خلال الحد من استقلاليتها، وعليه لا بد من توفر بعض الشروط التي يمكن أن تدرج ضمن بعض الاقتراحات المتواضعة ومنها:

أ- تعزيز استقلالية بنك الجزائر من خلال نصوص قانونية جديدة.

ب- إشراك السلطة التشريعية في إعداد النصوص التشريعية المصرفية وإرجاع الاعتبار لهذه السلطة قصد إحداث التوازن بين القوى مما يمكن البنك المركزي من ضمان استقلالية على المدى المتوسط والطويل.

ج- توسيع السوق النقدية وتطويرها عن طريق التنويع في استخدام أدوات السياسة النقدية وكذلك السوق المالية والتي تعتبر من أهم مصادر التمويل الخارجي بعيدا عن الإصدار النقدي.

د- رفع مستوى التنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية، والبحث عن طرق جديدة لعملية تمويل في ظل الاحترام المتبادل من خلال لجان عمل مشتركة.

5- أفاق البحث:

بالرغم من الجهد المبذول في هذا البحث إلا أن هذا لا يمنع من وجود نقائص بسبب عدم القدرة على تناول كل شيء بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون رابطا بين البحوث السابقة بإضافة بعض المستجدات لإثرائها وبحثها من جديد البحوث المقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكاليات لأبحاث أخرى نذكر منها:

أ-استقلالية بنك الجزائر في تفعيل أدوات السياسة النقدية.

ب- استقلالية بنك الجزائر وعلاقتها بسعر الصرف.

ج- استقلالية بنك الجزائر بين التأييد والمعارضة.

د- الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنوك المركزية -دراسة تجارب بعض الدول-دراسة تجارب بعض الدول-

أولا:المراجع باللغة العربية

1/ الكتب:

1. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003
2. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر سنة 2003
3. بلعزوز علي، محاضرات في نظريات والسياسات النقدية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.
4. جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2002
5. جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2002
6. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، الطبعة الأولي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2001
7. زايدي بلقاسم، إدارة احتياطات الصرف وتحويل التنمية في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية 2008
8. زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار الصفاء الأردن، الطبعة السادسة 1997.
9. حمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1993
10. حشاد نبيل، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتخاذ المصارف العربية، بيروت 1997
11. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003
12. محمد أحمد دزار، محاضرات في النقود والبنوك، مصر، مكتبة القاهرة الحديثة 1974،
13. محمد حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2000
14. محمد ديودار، أسامة الغولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، الدار الجامعة الجديدة، مصر،سنة2003
15. محمد عزت فزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان، 2002
16. محمود حسن صنوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، الأردن، دار وائل للنشر، 2001
17. محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت 1993

18. مصطفى رشيدة شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر، 1999

19. محمد لكهاسي، الوظيفة النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004

20. سلمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 1996.

21. عادل المهدي، العلاقات الدولية، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعية لجامعة حلوان، مصر2003

22. عارف محمد، علي بوشرا، مصعقى حسين سليمان، مبادئ الاقتصاد، دار اللوتس، الأردن، سنة 1993

23. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003

24. عبد النعيم مبارك وأحمد الناقة، الصيرفة والنظرية النقدية، الدار الجامعية الإسكندرية، 1997

25. فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2004

26. فائق شقير وآخرون، محاسبة البنوك، دار المسير، 2000

27. فيليب مولينو، مقدمة في الصيرفة، (ترجمة مظهر مصطفى الحلاوي)، عمان، مركز الكتب الأردن، 1994

28. فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمان، عبد الله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل، بدون بلد النشر، 2000

29. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007

30. صبحي تاريس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، 1984

31. رشاد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء – عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2000

32. شافعي محمد زكي، النظم المصرفية في البلاد المتخلفة اقتصاديا، رسائل في التخطيط القومي رقم 49، لجنة التخطيط القومي القاهرة، 1995

33. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك والجزائر.د.م.ج، الطبعة الثانية 1992

34. تادريس صبحي، العقاد مدحت، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1983

35. ضياء مجيد الموساوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر،1993

36. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2000

37. ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة الجامع الإسكندرية، 2000

38. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 1999

2/ المذكرات و الاطروحات:

1. أحمد باشي، دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية، الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، 1996

2. محمود مناع عبد الرحمن، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة النقدية في ظل إتباع برامج التكييف وعلاقتها بالركود الاقتصادي مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، رسالة غ منشورة مقدمة لنيل درجة ماجستير في اقتصاديات التجارة الخارجية، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان القاهرة 2004

3. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة لحالة الجزائر خلال الفترة 90-2000، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتورا الدولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وتلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2002-2003

4. عبد الله منصوري، السياسات النقدية والجنائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات حالة اقتصاد صغير مفتوح، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005-2006

5. علي حمزة، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، غير منشور، جامعة الجزائر، 2001-2002

6. عيسى ولد أحمد محمود، السياسة النقدية الموريتانية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، رسالة ماجستير العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001
7. قويدر عباس، إصلاح السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشور، جامعة الجزائر 1998، 1999
8. شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، غ منشور،2001

3/ المجلات و الدوريات:

1. آخرون كروتشي ومحسن.س.خان، "الأنظمة النقدية واستهداف تقليل التضخم"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد37، العدد03، سبتمبر2000
2. باتريك ت، داونز إدارة احتياطات العملات الأجنبية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 26 العدد 04، 1989
3. بلعزوز علي وعبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41 شتاء 2008
4. بيترج، مونتيل وجوناثان.د.أوستيري، "سعر الصرف الحقيقي هو الهدف في البلدان النامية، مجلة التمويل، صندوق النقد الدولي، المجلد30، العدد01، مارس1993
5. كارمن.م.رينهارت وميجيل أ.سالفاسانر، الاتجاه نحو استهداف التضخم، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد40، العدد02، جوان2003
6. محمد سعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث 10-2012
7. منصوري زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة الشلف، ديسمبر2004
8. سهير محمود معتوق، استقلالية البنك المركزي المصري، المصر المعاصرة، العدد454،453 أفريل 1999
9. صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، السياسات النقدية في الدول العربية، تحرير علي توفيق، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل17أبو ظبي، العدد2، 1996

10. فضيل رايس، مقال التحولات النقدية في الجزائر خلال فترة (2000-2009)، مجلة الباحث للعدد 10، 2012

11. صاري سنوك، مشكلات الإشراف المصرفي أقل البلدان نموا، محلية التمويل والتنمية، عدد04، المجلد 26 ديسمبر 1989

12. ريتشاد.د.إير-ب- دور البنوك المركزية محلية التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد26، العدد04، ديسمبر 1989

4/ المواد و المراسيم:

المادة 11و13 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

المادة 19 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

المادة 213 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

المادة 32 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

المادة 34،35،37،38،39 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

المادة 43 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

المادة 44 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

المادة 46 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

المادة 52و53 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

المادة 54 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

المادة 54-92-155 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

المادة 78 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

المادتان 107،109 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض

المادتان 147-150 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

المادتان 156-157 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

المادتان 23-24 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

المادتان 56-57 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

المادتان 76-77 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

المادتان 86،87 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض

المواد 105،106،101 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

المواد 102،103،104 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

المواد 29،18،22،20، من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

المواد 21-22-27 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

المواد 23-25-27 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

المواد 43-44-45 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

المواد 91-92-95 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض

5/ المراجع من الانترنت:

مراقبة حجم الكتلة النقدية على الموقع: rooad.net/uploads/5555.6330995,docx, بتاريخ 2017/04/27 على الساعة 16:37،

مراقبة حجم الكتلة النقدية، على الموقع road.net/uploads/555556330995.docx بتاريخ 2017/04/27، ص2.

مراقبة حجم الكتلة النقدية، على الموقع road.net/uploads/555556330995.docx، تم الإطلاع بتاريخ 2017/04/27، على الساعة 16:38،

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

1- M-E Ben lessad - Algérie. restructuration et réfornes économique 79-93 (Alger- opu 1994.

2- Articles 14,15 de l'ordonnance n : 03-11 du 26 aout 2003 relative a la monnie et au crédit.

3- Articles 16,17 de l'ordonnance n : 03-11 du 26 aout 2003 relative a la monnie et au crédit.

4– Articles 37 et 37 de l'ordonnance n : 03-11 du 26 aout 2003 relative a la monnie et au crédit.

5– Banque d'Algerie, Bulletin d'information interne de la direction générale des ressources hunaines, N4, juillet, Aout 2003.

6– Banque d'Algérie, instruction N° 56-94 nobtifiant l'inembre 1992, Relative a la centralisation des risque bancaires de credit-bail.

7– Banque d'Algérie, instruction N° 70-92 bu 24 novembre 1992, Relative a la centralisation des risque bancaires de credit- bail.

8– Banque d'Algérie, Média Bank, le journal interne de la banque d'Algérie publication binrestrielle, N¤62 octobre-Novembre2002,14-20

9– Banque d'Algérie, Media BANK. le journal interne de la Banque d'Algérie Publication binestrielle N:50, octobre-Novembre 2000.

10– Banque d'Algérie, Media BANK. le journal interne de la Banque d'Algérie Publication binestrielle N:53, Avril- Mars 2001.

11– Banque d'Algérie, Règlement N:92-02 du 22 mars 1992, Portont organisation of fonctionnement de la centrale des Impayés .

12– Banque d'Algérie, Réglenent N 92- 01 du 22 mars 1992, Portant organisation et fonctionnement de la centrale des risques.

13– Banque d'Algérie, Réglenent N:96-07 du 3 juillet 1996, Portont organisation of fonctionnement de la centrale des bilons .

14– Created by Neovia personal Converter trial version http://www.neovia.com.

15– Extrait du rapport du CNES sur la reforme du système bancaire et financier, 16eme Session plénière du 20/11/2000.

16– Fréderic Mish kin, Monnaie, banque et marchés financiers, 8 édition, Nouveau... ARS, Paris, 2007.

17– Frederic Mish km, Mommaie banque et marchés financiers op. cit .

18– Frederic Mishkin, Monnaie, banque et narchés financiers, op.cit.

19– G.Parie Nie, éléments d'économie monétaires, Economice, paris1983.

20– Gilles Morison, investissment , Direct Etranser, aroissance Et pote.

21– Gilles Morison, la crise financiere actuelle (conséquence pou les banque) Banque de frace, institut bancaire et firancier interuational, conferance, Banque D'Algerie, Alger, Avril 2012.

22– Gilles Morisson, les banques centrales a l'épreuve des cieses financiére et souveraines banque de france, institut et financier international, conferame, banque D'algerie, Alger avril, 2012.

23– Issuvesincentral Bank Finance and Independence, Deter Stella and Âke Combery, wp/08/37 IMF working paper, 2008 international Monetary Find.

24– jean pien pattet 1 momoire -inritition et politques nontaires- Economice 4éme el paris 1987.

25– Jean pierne pattat, cc nommoir, insititution financiers et politiques nonitaires Economied 4éme, paris, 1987.

26– Jean, pierrepattot, Monnaie. institution financiers et politiques monotires 4éd, Economique, paris, 1987.

27– L.HARBI. "L'indépendance de la Banque d'Algérie", l'économiste d'Algérie, Publication mensuelle N61Avril 2002, .

28– La Banque de france a organisé un colloque sur le thême Indépen dence et responsablité révolation du métier de banques contral un compte rendu enest dommé dans san bullation n¤ 82 (octobre 2000),.

29– le Bulletin programme de coopération d'Algerie,Mnion Enropéenne, N4 Janvier 2003.

30– Max well Fry, Assessing central Bank independence, insteveloping countries, Do Action Speak, louder than words? (oxford Economic papers) vdl 50 n03, july1998.

31– Tommaro parclea, Schioppa, l'evo et le potitique le mondé (6 septembre 2000.